

وزارة التعليم والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية

طرابلس - ليبيا

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

رسالة مقدمة للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في العلاقات الاقتصادية الدولية

دور التخطيط الإستراتيجي

في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا

مع الإشارة إلى التجربتين الصينية واليابانية كدروس للاستفادة منها

إعداد الباحثة: خديجة آنر برشي برشه

إشراف الدكتور: صابر المهدي علي

العام الدراسي: 2014 - 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}

صدق الله العظيم

سورة الإسراء - الآية (85)

الإهداء .

إلى أمي التي ألتمس دعواتها من بريق عينيها.

إلى روح أبي أهدي له ثواب الفاتحة وثواب هذا العمل.

إلى إخوتي وأختي تقديراً لهم ووفاء لتشجيعهم.

إلى كل الأساتذة الذين تعلمت منهم خلال مسيرتي الدراسية سواء كان ذلك

معهم مباشرة أو عن طريق كتبهم التي هي بمثابة كنوز معرفية.

إلى كل من يحاول أن يبني ليبيا على أسس سليمة من التفكير والتخطيط

الإستراتيجي.

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد لتقر به عيونهم.

(الباحثة)

الشكر والتقدير .

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي أوصانا بشكر من صنع لنا معروفاً. فأتقدم بالشكر والامتنان إلى الأكاديمية الليبية والتي أعتبرها منارة علمية بامتياز، والشكر موصول إلى عميد الأكاديمية الدكتور الطاهر الشريف ورئيس مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية الدكتور عبد المجيد الكوت، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها والقائمين على شؤون المكتبة على ما يقدمونه من جهد متواصل.

وأقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الدكتور الفاضل صابر المهدي الوحش الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على هذه الأطروحة، وكان بالفعل متواضعاً لم يبخل في عطائه، حيث غمرني بفيض علمه وسعة صدره وعطائه اللامحدود من حيث التفاهم والتعاون الكبيرين وملاحظاته القيمة طوال فترة الإشراف إلى أن وصلنا إلى إنجاز هذه الأطروحة بصورتها المشرفة. كما أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور ناصر ساسي محمد والدكتور رشيد مفتاح سالم، ذلك لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الأطروحة وأن ملاحظتهما وأية نصائح وأفكار ستكون إثراء للأطروحة وسأكون حريصة كل الحرص لأخذهم بعين الاعتبار.

كما كنت محظوظة بالآراء والنصائح التي تحصلت عليها من أساتذتي الأجلاء والذين أشعر تجاههم بالامتنان العميق، وأخص بالذكر الدكتور أعمار أمبية على تقديمه النصيحة والإرشاد وتعاونيه ودعمه اللامحدود مع حزني الشديد لفقدانه (رحمه الله) وأسكنه فسيح جناته، والدكتور محمد الهادي الأسود على حسن تعاونه وتقديمه النصيحة والملاحظة، ولا أنسى الدكتور مصطفى التاغدي والدكتور فاروق التوفيق اللذان لم يبخلا بالنصيحة منذ أن كانت هذه الأطروحة مجرد فكرة. ولا يفوتني أن أشكر جميع الذين أسهموا بشكل أو بآخر في إظهار هذه الأطروحة بصورتها النهائية وعلى رأسهم الأستاذة عائشة الحراري التي أسهمت مشكورة في طباعة الأطروحة، والأستاذ رمضان علي لتفضله بمراجعة الأطروحة لغوياً، كما أشكر العاملين بمكتباتنا الليبية والمصرية فلم مني كل التقدير والاحترام.

وأخيراً لا أنسى عائلتي بدءاً بأمي التي ألتمس دعواتها من بريق عينيها فهي مصدر إلهامي وقوتي، وإخوتي بمشاركته اهتماماتي ودعمهم اللامحدود، ولا أنسى أقربائي وأخص بالذكر عمي موسى توغي الذي أعتبره في مقام أبي (رحمه الله) وعائلته الكريمة لهم مني كل الشكر والاحترام على رحابة صدرهم وعطائهم اللامحدود طوال فترة إقامتي لديهم خلال مسيرتي الدراسية، وصديقاتي بدعواتهم الصادقة، وزملائي وزميلاتي الذين تواصلت معهم أثناء دراستي بالأكاديمية أقدم لهم خالص محبتي وتقديري.

وما توفيقني إلا بالله.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
1	المقدمة
5	الفصل الأول تحليلات شمولية حول التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية
6	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الإستراتيجي
7	أولاً: مفهوم التخطيط الإستراتيجي
12	ثانياً: أهداف التخطيط الإستراتيجي
15	ثالثاً: الأسباب التي تؤدي إلى فشل التخطيط الإستراتيجي
17	رابعاً: متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي
22	المبحث الثاني: مفاهيم التنمية الاقتصادية
22	أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية
31	ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية
33	ثالثاً: عوائق التنمية الاقتصادية
36	رابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية
44	خامساً: تخطيط التنمية الاقتصادية
52	سادساً: الإصلاح الاقتصادي في الإطار التنموي
67	الفصل الثاني تجارب الصين واليابان كدروس للاستفادة منها
68	المبحث الأول: التجربة الصينية (العهد الاقتصادي الجديد للصين)
70	أولاً: الإطار التحليلي للإصلاح الاقتصادي الصيني
72	ثانياً: الرؤية التحليلية حول المراحل الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي الصيني
75	ثالثاً: تحليلات شمولية حول السياسات الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي الصيني
99	رابعاً: النظام السياسي وتداول السلطة في الصين (الإصلاح السياسي الحذر)

رقم الصفحة	الموضوع
105	المبحث الثاني: التجربة اليابانية (الاقتصاد الياباني القوة الصناعية والتكنولوجية الصاعدة)
108	أولاً: تطور الاقتصاد الياباني بعد الحرب
113	ثانياً: العوامل التي أسهمت في ازدهار الاقتصاد الياباني
117	ثالثاً: السياسات الإستراتيجية للنموذج الاقتصادي الياباني
129	الفصل الثالث التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية في ليبيا
130	المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي
130	أولاً: خصائص الاقتصاد الليبي
133	ثانياً: دور القطاع الخارجي في تنمية الاقتصاد الليبي
134	ثالثاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الليبي
136	رابعاً: الأداء العام للاقتصاد الليبي وأهم مؤشرات
141	المبحث الثاني: التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا
142	أولاً: الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا
145	ثانياً: الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا
148	الاستنتاجات
149	التوصيات
151	الخاتمة
152	قائمة المراجع.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مؤشرات اقتصادية مختارة للمدة (1991 - 1994)	82
2	معدل نمو الناتج الصناعي في الصين (بحسب مصدر الإنتاج الصناعي لعام 1993)	82
3	حصة الناتج الصناعي بحسب نوعية المؤسسة (1980 - 1991)	83
4	الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (وتقدر بالمليون دولار خلال المدة 1984 - 1994)	93
5	رأس المال الأجنبي المتدفق إلى داخل الصين (وتقدر بالمليار لعامي 1992 - 1993)	93
6	فائض الميزان التجاري الياباني / مليار دولار	117

المقدمة.

لقد احتل التخطيط الإستراتيجي بعد الحرب العالمية الثانية مكاناً بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية.

فنجد بأن كثيراً من الدول اتخذت من التخطيط الإستراتيجي أسلوباً علمياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغلب على الأزمات التي تمر بها، ومن ثمّ، فإن التخطيط الإستراتيجي وما له من علاقة بالتنمية الاقتصادية لا يهم الاقتصاديين والمخططين وحدهم، بل إنه أصبح من الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين والباحثين سواء في البلدان التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلدان التي لا تزال تُحدث عمليات التنمية الاقتصادية بها.

وبناءً على ما سبق يأتي دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا؛ نظراً لما تمر بها ليبيا من أحداث تاريخية وتغيرات جذرية على الصعيد الاقتصادي والسياسي بعد ثورة 17 فبراير لمواجهة التحديات الكبيرة الناتجة عن عقود من سوء التدبير والهيمنة.

وعليه ومن خلال الاستقراء العلمي للبحث سيتم تناوله في ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: يتناول تحليلات شمولية حول التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية من خلال تحديد المفاهيم الأساسية للتخطيط الإستراتيجي ومضامينه في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى التنمية الاقتصادية من حيث تحديد المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية والمضامين المرتبطة بها.

- الفصل الثاني: فهو يتناول بعض التجارب الناجحة للبلدين الصين واليابان للاستفادة منها كدروس في التخطيط ووضع الإستراتيجيات من خلال الاقتباس، ونقل الخبرة مع مراعاة الخصوصية الليبية بما يتناسب مع أحواله الواقعية وفي ظل ظروفها الخاصة؛ لأن كل دولة تختلف عن الأخرى من حيث الظروف التاريخية والبيئية والجغرافية والثقافية والتقاليد ومصادر الثروة الطبيعية وخصائص السكان.

- الفصل الثالث: يتناول التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال بحثين، الأول يتناول لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي في محاولة للوقوف على أهم خصائص الاقتصاد الليبي، ودور القطاع الخارجي في تنمية الاقتصاد الليبي، وكذلك دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى الأداء العام للاقتصاد الليبي وأهم مؤشرات وفوق ما توفر من بيانات ومعلومات، والمبحث الثاني يدرس دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا من حيث الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، والإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

وينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة وقائمة المراجع. وأخيراً نود الإشارة إلى أنه من خلال الاطلاع على عدد من المراجع تبين أن هناك اختلافات فيما بين الاقتصاديين والباحثين في تحديد التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي، فالكل ينظر بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية بناءً على النهج العلمي.

ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا بصورة تضمن الأمانة العلمية بالإشارة إلى حالة الاقتباس، أما بالنسبة لطريقة العرض والآراء المتعلقة بالخصوص والاستنتاجات فهي بحسب التوجهات الفكرية للباحثة في إطار المنهجية العلمية للبحث.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في التحديات الكبيرة التي تواجهها ليبيا في مراحلها الانتقالية التي تمر بها بعد ثورة 17 فبراير والمتمثلة في سوء التدبير السياسي الذي يضر بقدرات الدولة الاقتصادية وعدم بلورة مسارها الإستراتيجي في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى سوء التدبير الاجتماعي كالحروب القبلية والمناطقية والتي تحول دون تنمية مكانية في تلك المناطق، الأمر الذي يجعل من التخطيط الإستراتيجي مدخلاً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على بعض القضايا والمفاهيم الأساسية في حقل التخطيط الإستراتيجي وإظهارها كمنهجية علمية يمكن الاستناد إليها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

وفي هذا المجال لا تدّعي الباحثة بأنها تقدم كل المفاهيم وتحيط بكل القضايا الخاصة بالتخطيط والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية فذلك أمل حال دون بلوغه الكثير من العوامل والظروف.

فرضية البحث:

يفترض البحث بأن التخطيط الاستراتيجي يُعدُّ مدخلاً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أهداف البحث:

من خلال أهمية البحث ومبرراته يتضح أهدافه في الآتي:

- بالنسبة للعلم: يهدف البحث إلى الإسهام في توفير قاعدة للمعلومات فيما يخص التخطيط الإستراتيجي في ليبيا إلى جانب التوصيات والحلول والأرضية اللازمة للمخططين الاقتصاديين والخبراء بما يمكنهم من وضع الخطط والسياسات اللازمة لتنفيذها.

- بالنسبة للمجتمع: يهدف البحث إلى الآتي:

أ- توضيح دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية لكافة المواطنين، وذلك عن طريق إحداث تغيرات اقتصادية تحقق تطوراً اقتصادياً للبلاد.

ب- التعرف على التخطيط التنموي الإقليمي كونه يؤدي إلى مشاركة الأفراد والجماعات العرقية في تحقيق التنمية المناطقية في أماكن سكنهم بأهداف إستراتيجية لإحداث نقلة أساسية في القدرات التنافسية للدولة من أجل تحقيق المصالح الوطنية الإستراتيجية والمتمثلة في الإصلاح الاقتصادي والتنمية المكانية لتعزيز مكانة ليبيا دولياً.

- بالنسبة للباحث: أمل أن يكون هذا البحث كمبادرة أولية شجاعة لتناول بحوث علمية أوسع في مجال الدراسات الإستراتيجية كمنهجية علمية، فبالرغم من نقص البيانات والمعلومات فقد بذلنا كباحثة والمشرّف قصارى جهدنا في إعداد هذا البحث؛ لأن الغاية التي يسعى إلى بلوغها البحث هي تقديم منهجية علمية تستند عليها ليبيا في رسم مسارها الاقتصادي والسياسي، وذلك من خلال الاستفادة ببعض تجارب الدول والمتمثلة في الصين واليابان.

كما أطمح كباحثة في صياغة هذا البحث على هيئة كتاب حتى يستفاد منه بشكل أوسع على الصعيد العلمي والمؤسّساتي، وحتى يكون مرجعاً للباحثين والمفكرين للنقد والتحليل في سبيل بناء الفكر الإستراتيجي في مجال الدراسات الإستراتيجية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف المعلومات الإحصائية والتصورات الاقتصادية باعتباره أسلوب علمي يعتمد على الميول والطموحات والتصورات الفكرية للباحثين ومحاولة تحليلها للوصول إلى التخطيط الإستراتيجي السليم.

نطاق البحث:

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمنية: بما أن البحث يتناول المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في ليبيا بصيغة منهجية علمية، فيفضل عدم ربطه بفترة زمنية.

الدراسات السابقة:

هناك ندرة في الدراسات خاصة تلك التي تربط بين التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية في ليبيا، وعليه استعانت الباحثة بجملة من المراجع التي أسهمت في إثراء هذا البحث.

الفصل الأول.

تحليلات شمولية حول التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الإستراتيجي:

أولاً: مفهوم التخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: أهداف التخطيط الإستراتيجي.

ثالثاً: الأسباب التي تؤدي إلى فشل التخطيط الإستراتيجي.

رابعاً: متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي.

المبحث الثاني: مفاهيم التنمية الاقتصادية:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: عوائق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية.

خامساً: تخطيط التنمية الاقتصادية.

سادساً: الإصلاح الاقتصادي في إطار التخطيط التنموي.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الاستراتيجي:

مقدمة:

تعدّ الإستراتيجية مفهوماً قديماً دخل لأول مرة كمصطلح عسكري، يتناول فن القيادة ليركز على كل ما يقود إلى تحقيق الأهداف المحورية ويكفل تحقيق النصر في الحروب. ولقد اقتبست الإستراتيجية أصلاً من اللغة اليونانية Strategos والتي تبلورت أثناء الإصلاحات الديمقراطية، ومن ثمّ اعتمدت الإستراتيجية كمفهوم سياسي، وذلك كله في أوائل القرن السادس عشر وهذا يدل على أن الإستراتيجية أقدم من الناحية العسكرية والسياسية منه في الأعمال والاقتصاد.⁽¹⁾

وبعد ذلك اهتم علم الاقتصاد بالإستراتيجية على المستوى الكلي منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما تبنت الحكومة اليابانية خططاً متوسطة الأجل. ومن ثمّ دخل مفهوم الإستراتيجية في العلوم الإدارية وخاصة في مجال إدارة الأعمال في بداية القرن العشرين.⁽²⁾

وفي حقيقة الأمر، فإن التوجهات العامة للفكر الإداري والإستراتيجي تشير إلى أن الإستراتيجية مفهوم ذو أبعاد شمولية. لذلك فإن الرؤية الحديثة تنطلق من أربعة توجهات فكرية كمفهوم للإستراتيجية وهي:⁽³⁾

- 1- التخطيط والعملية التخطيطية وما يرتبط بها من ممارسات وأنشطة كثيرة.
- 2- الفكر الإستراتيجي والقدرة على الإبداع وفن التعامل مع الأدوات بذكاء.
- 3- التمرکز في الأسواق والبيئات الخاصة بالعمل، وما يرتبط بذلك من فهم للشروط المنافسة وعوامل النجاح فيها.
- 4- التركيز على الموارد وأساليب تخصيصها على الأنشطة والأعمال المختلفة من أجل توليد ميزات تنافسية فريدة.

(1) د. وائل محمد صبحي إدريس، د. طاهر محسن منصور الغالي، السيناريو والعملية التخطيطية (مفاهيم أساسية)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص17.

(2) د. هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2009، ص15.

(3) د. وائل محمد صبحي إدريس، د. طاهر محسن منصور الغالي، السيناريو والعملية التخطيطية (مفاهيم أساسية)، مرجع سابق، ص20.

وهناك من يتناول الإستراتيجية من خلال كونها خطة موضوعة تحدد سياقات وسبل التصرف، فهي دالة مرشدة للتعامل مع موقف معين ومصممة لإنجاز الأهداف ومنظور يعطي القدرة على رؤية وإدراك الأشياء وفقاً لعلاقاتها الصحيحة.⁽¹⁾ فلقد أثبتت الدراسات بأن الإستراتيجية بصورتها الشمولية تقتزن بعمليات التخطيط بجوانبه العديدة، ومن بينها التخطيط الاستراتيجي الذي يعد مرحلة متقدمة عن مراحل تطور أنظمة التخطيط بشكل عام. ولاتباع التخطيط الإستراتيجي كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية يقتضي استيعاب مفهومه والتطرق لأهدافه، والأسباب التي تؤدي إلى فشله ومتطلبات نجاحه بصورة أكثر شمولاً.

وفيما يلي توضيح الأمور الأساسية للتخطيط الإستراتيجي:
أولاً: مفهوم التخطيط الإستراتيجي:

يُعدّ التخطيط الإستراتيجي نقطة انطلاق بالنسبة للإدارة العليا سواء للدول أو المنظمات أو المشروعات في رسم وتنفيذ خططها وأنشطتها. وهناك تعريفات عديدة للتخطيط الإستراتيجي تتضمن أبعاداً شمولية، وفيما يلي بعضاً من تلك التعريفات:

يعرّف التخطيط الإستراتيجي على أنه قدرة الدولة على امتلاك القوة الإستراتيجية الشاملة لأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق وتأمين المصالح الإستراتيجية الوطنية.

وعرفه بعضهم على أنه عملية إيجاد الترابط والتناسق بين الأهداف الإستراتيجية والمرحلية والأهداف قصيرة الأجل، وكذلك بين الأهداف والتشريعات والسياسات الإستراتيجية وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات المحددة بأفضل السبل والتكاليف وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء كانت محلياً أو إقليمياً أو دولياً.⁽²⁾

(1) المرجع نفسه، ص 22.

(2) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط 2، 2009، ص 52.

وبمعنى آخر فإن التخطيط الإستراتيجي هو الإطار الفلسفي الذي يتم بموجبه تحقيق التكامل والتناسق والترابط بين الأهداف والسياسات (الطويلة والمتوسطة والقصيرة والمتناهية الصغر) بما يضمن أن كافة الأهداف والأنشطة المتناثرة هنا وهناك تصب جميعها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية على مستوى الأقاليم المحلية للدولة وتحقيق الغايات القومية للدولة.⁽¹⁾

وفي كثير من الأحيان يعرف التخطيط الإستراتيجي على أنه خطة عمل شاملة طويلة المدى تحدد أسلوباً ومساراً لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الدولة.⁽²⁾

وهناك من يشير إلى التخطيط الإستراتيجي على أنه عملية اختيار الأهداف المحددة وتحديد الأساليب الضرورية لضمان تنفيذ السياسات والإستراتيجيات الموضوعة.⁽³⁾

ويقول بعضهم بأن التخطيط الإستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية للدولة، ويحدد الاعتبارات الممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعرفه آخرون على أنه عملية اتخاذ القرارات المستمرة بناءً على معلومات ممكنة، ووضع الأهداف والإستراتيجيات والبرامج الزمنية والتأكد من تنفيذ الخطط والبرامج المحددة.⁽⁴⁾

ومن هنا يمكن القول إذاً بأن التخطيط الإستراتيجي عملية نظامية لتحديد كيفية انتقال الدولة من الوضع الراهن إلى مستقبلها المرغوب مستنداً في اتخاذ القرارات على مجموعة من التساؤلات كالتالي:

- أين نحن الآن؟
- أين نرغب أن نكون؟

(1) المرجع نفسه، ص 59.

(2) د. مدحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المميز، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2012، ص 84.

(3) د. علاء الدين ناطورية، الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 229.

(4) المرجع نفسه، ص 235-236.

- كيف سنصل إلى هناك؟

- كيف نقيس مدى تقدمنا؟

بمعنى أن التخطيط الإستراتيجي يمثل عمليات مستمرة ومعقدة متمثلة في إعداد الخطط وتنفيذها ومراقبة عمليات التنفيذ وتقديمها.(1)

وبمنظور أكثر وضوحاً فإن مفهوم التخطيط الإستراتيجي هو العملية التي يمكن بواسطتها تحديد خطة ملائمة على ضوء تقييم مستمر للتغيرات البيئية المحلية والإقليمية والدولية من أجل استكشاف الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف والتهديدات المحتملة.(2)

وفي إطار تحديد مضمون هذا المفهوم يعني بأن التخطيط الإستراتيجي يجعل من الدولة قادرة على فهم بيئتها الداخلية من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف في أنشطتها ومواردها المختلفة، وفهمها أيضاً للبيئة الخارجية من خلال تحديد الفرص والتهديدات المتوقعة.

فمن خلال وضع وتطوير الخطط والإستراتيجيات سيتم تعزيز نقاط القوة واستخدامها في استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات المحتملة، والتخلص من نقاط الضعف أو تقليل آثارها إلى الحد الأدنى وتحويل المخاطر إلى مزايا ومنافع لصالح الدولة.(3)

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن هناك محاور أساسية يستند عليها التخطيط الإستراتيجي تتمثل في الآتي:(4)

- المحور الأول يتعلق بالتعامل مع البيئة الخارجية والداخلية وفقاً للظروف التي تمر بها.

- الاستفادة القصوى من الفرص والاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

- تجنب التهديدات والمخاطر المحتملة.

(1) د. وائل محمد صبحي إدريس، د. طاهر محسن منصور الغالي، السيناريو والعملية التخطيطية (مفاهيم أساسية)، مرجع سابق، ص141.

(2) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص59.

(3) د. وائل محمد صبحي إدريس، د. طاهر محسن منصور الغالي، السيناريو والعملية التخطيطية (مفاهيم أساسية)، مرجع سابق، ص26.

(4) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص61.

- إجراء التغير الإستراتيجي المطلوب لتحقيق الغايات المطلوبة.
- خلق الترابط الإيجابي بين الدولة وبيئتها، كالاتماد على التخطيط اللامركزي على مستوى إدارتها المحلية والإقليمية من أجل الإسراع في عجلة التنمية الاقتصادية للدولة.

فعلى سبيل المثال، في حال قيام دولة ما بإعداد خطة إستراتيجية لتطوير قطاع أو إقليم معين؛ فإن بيان الحالة لابد وأن يتضمن الخصائص الهيكلية لذلك القطاع أو الإقليم، فمثلاً في حالة معالجة ظاهرة تخلف المناطق الريفية في إحدى البلديات؛ فإنه من الضروري أن يهتم المخططون بتحديد كل من التجمعات السكانية والقوى العاملة الزراعية والحرفية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الريفي وقيمة الناتج الزراعي والبنية التحتية والمشروعات التي من الممكن أن تقوم فيها ووسائل النقل والاتصالات وطرق النقل وهكذا.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق لابد لنا من أن نشير إلى اللبس الموجود لدى بعضهم تجاه فهم التخطيط الإستراتيجي، إذ أن واقع الحال يشير في كثير من الأحيان إلى الخلط بين التخطيط بالمفهوم العادي والتخطيط الإستراتيجي؛ نظراً لعدم وضوح الأطروحات الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية لدى الكثير.

ويمكن توضيح الفرق بين التخطيط بمفهومه العادي والتخطيط الإستراتيجي كما يلي:⁽²⁾

- 1- التخطيط بمفهومه العادي يعمل على التنبؤ بالمستقبل، وهي جهة دائماً ما تعتمد على دراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر، أما التخطيط الإستراتيجي فهو لا يسعى للتنبؤ بالمستقبل، وإنما يسعى إلى تشكيل المستقبل من خلال بلورة وتحقيق أهداف كبرى غالباً ما تتصف بالجرأة والمبادرة قد يسبق تحقيقها إجراء تغييرات أساسية وجوهرية في البيئة.

(1) د. هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 187.

(2) المرجع نفسه، ص 53-57.

2- التخطيط بمفهومه العادي غالباً ما يجاري الواقع، وذلك بتحليل البيانات المتعلقة بالماضي والحاضر، ففي حال كان ملائماً اقتصادياً فسيقوم باستمرار في الخطة المرسومة، وإذ لم يكن ملائماً سيلغي الخطة الموضوعة.

أما التخطيط الإستراتيجي فيقوم ببلورة عدد من الأهداف الطويلة أو المتوسطة التي يهدف من خلالها إلى إحداث التغيرات المطلوبة للقيام بخطة ما أو تحقيق الهدف الإستراتيجي المطلوب، وهذا ما يدعو إلى تميز التخطيط الإستراتيجي بعنصر المبادرة.

بمعنى آخر فإن التخطيط الإستراتيجي لا يستسلم للواقع كما هو الحال في التخطيط العادي، وإنما يسعى إلى تغير الواقع بما يوفر الأوضاع الملائمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

3- إن التخطيط العادي غالباً ما يسعى إلى بلورة أهداف محددة لا تحتاج فترة زمنية طويلة، عكس التخطيط الإستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف كبرى طموحة لا يمكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة.

ولعل هذه النقطة تشير إلى أحد أسباب تفوق الدول المتقدمة، حيث إن اتباع أساليب التخطيط الإستراتيجي تجعل من تلك الدول يضعون أهدافاً طموحة وجريئة وكبيرة لا يمكن تحقيقها في سنوات قليلة، إلا أن وضوح تلك الأهداف يجعلهم يسيرون تجاهها، وهذا الوضع يطلق عليه تحديد المسار الإستراتيجي الذي يتم من خلاله ضمان أن الخطط والأنشطة والأهداف والسياسات والتشريعات... إلخ كلها تتم في تناسق وترابط وتكامل عبر سنوات طويلة تجاه الهدف الإستراتيجي المحدد. لذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الطموحة في الدول يتطلب فترة زمنية طويلة ووضوحاً في الأهداف الإستراتيجية ووضوحاً للمسار الإستراتيجي، ولذلك نجد بأن العديد من الدول النامية فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية طموحة لعدم وجود أهداف طموحة، ومن ثمَّ عدم وجود مسار إستراتيجي، وهذا يعزز الفرق الكبير بين التخطيط بمفهومه العادي والتخطيط الإستراتيجي.

4- غالباً ما يرتبط التخطيط العادي بالبيئة المحلية، بينما التخطيط الإستراتيجي نجده يشمل البيئة الدولية أيضاً، فمثلاً نجد أن بعض الدول المتقدمة كاليابان والصين

ينطلق تخطيطها من منظور عالمي لتحقيق أهداف في أسواق عالمية، لذلك نجد السمة العامة لشركات تلك الدول هي أنها تنشأ وتقوم لا لسد حاجاتها المحلية فقط، وإنما تسعى إلى تحقيق أهداف في السوق العالمي، إذ أن اتباعهم للتخطيط من منظور عالمي مقترح؛ جاء نتيجة لتخطيط إستراتيجي، بينما نجد تخطيط معظم الدول النامية يأتي من منظور محلي ضيق نتيجة لاتباع أسس التخطيط العادي، وهذا أيضاً يجسد لنا الفروق الجوهرية بين التخطيط كمفهوم عادي والتخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: أهداف التخطيط الإستراتيجي:

مما يجب الإشارة إليه أن معظم خطط التنمية الاقتصادية في الدول النامية تسعى إلى تحقيق الأهداف المباشرة فقط مثلاً كتشديد الطرق والمزارع ومشروعات البنية التحتية... إلخ دون تحقيق الأهداف المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي المطلوب، لذلك نجد أن أغلب القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها عبر مراحلها الانتقالية تعدّ عقبات ونقاط ضعف في تلك المراحل، الشيء الذي يعطل عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية.

لذا فإن أهم ما يميز التخطيط الإستراتيجي هو إنه يبلور الأهداف في اتجاهين هما: الأهداف المباشرة والأهداف المتعلقة بإجراء التغييرات الإستراتيجية وفق الأهداف المحددة.⁽¹⁾

ونبرز فيما يلي أهداف التخطيط الإستراتيجي:⁽²⁾

- 1- يهدف التخطيط الإستراتيجي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى عدالة توزيعه بين الأقاليم المختلفة في الدولة على مستوى إداراتها المحلية.
- 2- ويهدف التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، ونعني بالتنمية المتوازنة هنا أمرين رئيسيين هما:

(1) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص 127.

(2) المرجع نفسه، ص 203-212.

أ- التوازن في تنمية أطراف الدولة بحيث لا يظلم إقليم على حساب الأقاليم الأخرى.

ب- والتوازن يعني أيضاً تحقيق التنمية دون الإخلال بالمناطق وتحقيق التنمية المكانية في ظل الاحتفاظ بالموارد للأجيال القادمة. ولعل معظم ما تعانيه الدول النامية من مشكلات عدم الأمن وعدم الاستقرار نتيجة عدم تحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

3- يهدف التخطيط الإستراتيجي إلى تحقيق الضمانات الآتية:

أ- بناء الميزة النسبية والقدرات التنافسية.

ب- التوزيع العادل للثروة، وذلك من خلال عمل صياغة إستراتيجية اقتصادية تضمن أن الدخل القومي وأية زيادة فيه تذهب إلى المنتج الصغير أو الموظف البسيط أو المواطن كما تذهب لأصحاب المصالح الكبرى.

ج- الحصول على التقنية والتكنولوجيا المتقدمة.

د- الحصول على حصص في الأسواق العالمية والشركات المتعددة الجنسية.

هـ- حماية المنتج الصغير، وذلك من خلال خطة تضمن دخلاً عالياً لصغار المنتجين والعمال في حال اتجاه الاستثمارات العالمية نحو الدول النامية بحثاً عن العمالة الرخيصة.

4- وأيضاً يهدف التخطيط الإستراتيجي إلى الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال الاتصال بامتلاك التقنيات الحديثة، وكثيراً ما يتم ذلك عبر التعاون الدولي والشركات المتعددة الجنسية.

5- مراعاة سلبيات النظام الاقتصادي العالمي السائدة والعمل على الخروج من المآرب الطمعية والاستغلالية فيه.

فلاشك أن طبيعة صراع المصالح الاقتصادية الدولية وتعقيدات النظام الاقتصادي العالمي وحاجة الدول لمزايا وقدرات بعضها بعضاً وارتباط الاقتصاد بالجوانب الأمنية للدول، جميع هذه الأمور أسهمت في بلورة فلسفة تقوم على أهمية الشراكات الدولية، والاتفاق على أن ترابط المصالح دولياً من أهم الوسائل لتحقيقها وتأمينها.

إن الشراكات الدولية ليست أمراً ميسوراً يمكن لأية دولة عقده وقت ما تشاء وكيفما تشاء، فصرار المصالح الدولية يجعل من الدول القوية تسعى لتحقيق مصالحها على حساب الآخرين، وإن دخلت في شراكات دولية مع دول أخرى؛ فهي تسعى لتأسيسها بما يوفر لها أفضل المكاسب.

مما يعني بأن أهمية ترتيب التخطيط الإستراتيجي المسبق هو الذي يقودنا نحو تأسيس شراكات دولية بشروط مقبولة وعادلة.⁽¹⁾

ويتضح لنا من خلال ما تم تناوله بأن أسلوب التخطيط الإستراتيجي يهتم بالتحليل الإستراتيجي ومن ثم تحديد الفرص التي يمكن تحقيقها باستخدام نقاط القوة، كما يمكن تحديد نقاط الضعف والمهددات التي تواجه الدولة ومن ثم يتم تحديد الغايات والأهداف الإستراتيجية.

ويتم توجيه الإستراتيجيات والأهداف تجاه نقاط الضعف والمهددات التي تتعرضها الدولة، وهذا يعني بأن الاستناد على أسلوب التخطيط الإستراتيجي يأتي من إدراك مسبق للمصالح المطلوب تحقيقها وتوجيه الأهداف الإستراتيجية بخصوص موضوع البحث بموجب ذلك، كما هناك إدراك مسبق لنقاط الضعف والمهددات للتعامل معها وفق نهج متكامل فيه الإستراتيجيات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى الأداء المتوازن.⁽²⁾

لذا فإن نجاح الدولة يتوقف على مدى قدرته في إجراء تغييرات إستراتيجية تتعلق بالتجديد والتحديث، حيث إن التخطيط الإستراتيجي في الدولة فيما يختص بهذا الجانب يشمل أموراً عديدة، ومن الأمثلة لذلك إجراء تخطيط إستراتيجي في النظام التعليمي بما يشمل اتخاذ تغييرات جذرية في توجهات التعليم وما يتبع ذلك من تغيير أساسي في المناهج وإعادة تدريب وتأهيل المعلمين وفق الخطة الإستراتيجية المتبعة. إذاً فإن أهم ما يميز التخطيط الإستراتيجي هو أنه يحدد الأهداف الإستراتيجية ويشخص الأوضاع الداخلية بما يجعل الرؤية واضحة من حيث العقبات الداخلية

(1) المرجع نفسه، ص 203.

(2) المرجع نفسه، ص 114-115.

والخارجية المطلوب تلافيها ومعالجتها حتى يتم تحقيق الخطة الإستراتيجية وفق مراحلها التنفيذية.⁽¹⁾ حيث يتم تنفيذ الإستراتيجية عبر عشر مراحل رئيسية هي:⁽²⁾

- تطوير آليات متابعة تنفيذ الإستراتيجية وإعداد القادة الإستراتيجيين من خلال التدريب والتأهيل.
- إعداد الخطة المرحلية مثل الخطة الخمسية أو السنية بما يشمل ذلك من تحديد للأهداف الفرعية والبرامج والمشروعات وتحديد مؤشرات القياس.
- بلورة المسار للخطة المرحلية في إطار المسار الإستراتيجي.
- إعادة صياغة التشريعات وفق مقتضيات الخطة الإستراتيجية والخطة المرحلية، بما يتضمن تعديل التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة.
- إعادة صياغة السياسات وفق مقتضيات الخطة الإستراتيجية والخطة المرحلية بما يتضمن تعديل السياسات القائمة أو إصدار سياسات جديدة.
- إعادة الهيكلة بما يضمن تصميم الهياكل التنظيمية المناسبة لتطبيق الإستراتيجية.
- تصميم نظم الرقابة.
- التلاؤم بين الإستراتيجية والهيكل وأنظمة الرقابة.
- قيادة التغير الإستراتيجي.
- المتابعة المستمرة والتقييم.

ثالثاً: الأسباب التي تؤدي إلى فشل التخطيط الإستراتيجي:

لابد لنا أن ندرك بأن التخطيط الاستراتيجي قد لا ينجح دائماً ويفشل لأسباب عديدة منها:⁽³⁾

- 1- الإعداد السيئ للخطة وعدم الدراسة الجيدة للمتغيرات الواقعة.
- 2- عدم الاهتمام ببناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للمتغيرات الحاصلة.
- 3- عدم اتخاذ القرارات بناءً على الخطة الإستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى العشوائية في تنفيذ تلك القرارات بما لا يخدم الخطة.

(1) المرجع نفسه، ص 124-125.

(2) المرجع نفسه، ص 104.

(3) د. علاء الدين ناطورية، الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 244-266.

4- عدم المرونة وعدم اللجوء لإجراء تعديلات في الخطة بالرغم من وجود تغيرات مؤثرة بشكل واضح على افتراضات الخطة الإستراتيجية.

5- الاعتقاد الخاطئ بأن مجرد تحديد الأهداف والغايات كفيل بتحقيقها.

6- عدم توفير التمويل الكافي لوضع الخطط الإستراتيجية موضع التنفيذ.

7- عدم الالتزام الكافي لوضع الخطط التنفيذية.

8- عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتقويم الأداء والرقابة على تطبيق الإستراتيجية.

9- عدم توفير الالتزام الكافي لدى الدولة بنتائج ومتطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي.

كما اتفقت العديد من الدراسات منها تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية للعام 1998 أن عدداً من الظواهر تجعل من الصعب تنفيذ إستراتيجية وطنية طموحة وهي (حسب التقرير):

- تدني مستوى رأس المال البشري.
- شح النقد الأجنبي.
- بطء نمو الصادرات.
- تدني الإنتاج والإنتاجية.
- ضعف القاعدة الإنتاجية لعدم كفاية البنية التحتية الموجودة. غياب البيئة الاستثمارية المواتية لجذب رأس المال المحلي والأجنبي.
- عدم الاستقرار السياسي.
- ارتفاع معدلات البطالة وهجرة الكوادر المؤهلة.
- الحرب الأهلية.
- العزلة الدولية.

وبالنظر إلى الأسباب أعلاه نجد أن السبب يكمن في قصور التخطيط الذي لم يراعي الظروف والمخاطر وعوامل البيئة المحلية والإقليمية والدولية، فمثلاً العزلة الدولية تتطلب علاقات خارجية تعمل على تحقيق ترتيبات إقليمية تعزز الموقف التفاوضي للدولة وتؤسس وتمهد لقيام شراكات دولية وانتقال حركة رؤوس الأموال

الأجنبية والتقنية والخبرة الأجنبية عبر شركات متعددة الجنسية التي تنعكس جميعها في تحقيق الميزة النسبية للإنتاج الوطني؛ لأن العزلة تقود إلى محدودية القدرات التسويقية ومحدودية التمويل وشح النقد الأجنبي، أي: أغلب الأسباب الذي ذكرها التقرير، وبالنسبة للأسباب الأخرى كالحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي لآبد من إدراك أهمية التخطيط الإستراتيجي الوطني وفق المنظور القائم على المصالحة الوطنية والتنمية المكانية.(1)

ومن هنا يتضح لنا بأن الأوضاع السياسية والسلوك السياسي وشكل الممارسة السياسية للسلطة تشكل العنصر المحوري الحاسم في نجاح أو فشل التخطيط الإستراتيجي، ولا يمكن الحديث عن تحقيق مصالح اقتصادية أو معالجتها أو تطويرها دون النظر للأوضاع السياسية الراهنة في تلك الدولة والتخطيط لها إستراتيجياً من أجل استقرار البلاد.(2)

رابعاً: متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي:

تزيد الحاجة إلى التخطيط الإستراتيجي كلما زادت درجة التعقيد في البيئة التي تتعامل معها، وهذا يعني ضرورة وجود متطلبات لنجاح التخطيط الإستراتيجي ويعتمد نجاحه على مدى القدرة على قراءة البيئة ودراساتها وتحليلها، ومن ثم التوصل لتحديد وصناعة الفرص وتحديد الإمكانيات والوسائل بما يؤدي إلى بلورة الغايات والأهداف الإستراتيجية ومن ثم إعداد الخطط الإستراتيجية بناءً على ذلك.(3) إذاً متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي للدولة تكمن في أهمية مراعاة الظروف والإمكانيات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. وفيما يلي أهم متطلبات نجاح التخطيط الإستراتيجي:(4)

1- اقتناع المسؤولين في الدولة بأهمية التخطيط الإستراتيجي والجدية في التعامل مع هذا الموضوع بأبعاده الشمولية.

2- توفير متطلبات الخطة الإستراتيجية من موارد مالية وبشرية وتنظيمية وتقنية.

(1) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص 215-216.

(2) المرجع نفسه، ص 209.

(3) المرجع نفسه، ص 52.

(4) د. علاء الدين ناطورية، الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 239.

- 3- لابد من تواجد قيادات وكوادر مؤهلة تتمتع بالمهارات الإدارية الأساسية.
 - 4- وضع برنامج زمني مناسب لتنفيذ الخطة وتنمية المعنيين بالتنفيذ ومساءلتهم قانونياً.
 - 5- لابد من توافق الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة مع الخطط الإستراتيجية الموضوعة.
 - 6- دعم معلوماتي ومالي فاعلان.
 - 7- الواقعية في التقديرات والخطط حتى لا تصبح الأهداف مجرد كلام.
 - 8- المرونة والسهولة في الاتصالات لغرض المتابعة.
 - 9- المتابعة المستمرة والتصحيح -إن لزم-.
- وبصورة أكثر شمولاً يتطلب التخطيط الإستراتيجي مجموعة من المهام يمكن وضعها على خارطة الطريق، تكفل تطبيق أفكار تهدف إلى حدوث تغيرات مهمة في مستقبل الدولة واقتصادها، وذلك عن طريق خطط عملية وواقعية لتنفيذها ومتابعتها وتصحيح مسارها بما ينسجم مع التغيرات التي تحدث نتيجة ظروف معينة. كما يتطلب التخطيط الإستراتيجي فهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبيئة الداخلية والخارجية في الدولة.⁽¹⁾
- هذا بالإضافة إلى تحصين التخطيط الإستراتيجي عن التأثيرات السلبية وتقلبات الظروف المتوقعة وغير المتوقعة الذي يتطلب تدخل الأجهزة أو السلطات الأربعة: التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية، باعتبار أن التخطيط الإستراتيجي يتعامل مع القضايا الإستراتيجية والتحديات ونقاط الضعف والمهددات التي تواجه المصالح الإستراتيجية الوطنية، فتهيئة الظروف والأوضاع المطلوبة لتحقيق المصالح الوطنية يتطلب تخطيطاً سياسياً وإعلامياً من قبل الأجهزة المذكورة أعلاه.
- فعلى صعيد السياسة الداخلية للدولة، فإن التخطيط الإستراتيجي السياسي للدولة يسعى لتعزيز القدرات التفاوضية الوطنية وتأسيس الشراكة الوطنية الداخلية العادلة بين المكونات والعرقيات المختلفة للدولة بما يشمل ذلك إنزال القيم والمبادئ

(1) د. هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 43.

والقوانين على الأرض وتوحيد الإدارة والمصالحة الوطنية من خلال توفير السند العلمي للقرارات؛ لأن العكس يفتح الباب لاختراق الأجنبي من هذا الباب. كما يتطلب من الأجهزة الإعلامية للدولة تخطيط إستراتيجي إعلامي يوفر السند المطلوب لتحقيق المصالحة الوطنية، والعكس يجعل الدولة غير قادرة على مواجهة الهجمات الإعلامية المضادة التي تسعى إلى تشكيل الرأي العالمي والمحلي الذي يشكل الأرضية المطلوبة للتدخلات الأجنبية، وهكذا وصولاً إلى التخطيط العمراني الذي يحدد مناطق تأسيس المدن والقرى لتوفير المزايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المناطق مع مراعاة الخصوصية العرقية لمجتمعاتها في ظل تواجد تلك العرقيات في الدولة.⁽¹⁾

وأيضاً يفترض تدخل الحكومة للدفاع عن المصالح الاقتصادية للقطاعين الخاص والعام محلياً وفي المحافل الدولية، ولا بد أن تدرك كافة السلطات بأن المصالح الاقتصادية تسبق المصالح السياسية، وأن الأخيرة يجب أن تتحرك حيث تخدم المصالح الاقتصادية، وبدون هذا التدخل لا يمكن تحصين عملية التخطيط الاستراتيجي من تخططات النخب السياسية وأصحاب النفوذ في الدولة.⁽²⁾

إذاً يمكن القول بأن التخطيط الإستراتيجي على صعيد البيئة الداخلية للدولة يمكن من خلاله تحديد عدد من الغايات التي قد يتطلب تحقيق كل منها إنجاز عدد من الأهداف الإستراتيجية، بالإضافة إلى أنه قد يتطلب إجراء تغييرات إستراتيجية، الأمر الذي قد يتطلب إعادة تصميم الهياكل التنظيمية بما يشمل إضافة وزارات أو إدارات جديدة أو التخطيط على المستوى الإداري من الناحية اللامركزية بما يشمل العمق الذي تتطلبه الخطة الإستراتيجية لإزالة الفجوة التنموية على مستوى المناطقية أو على مستوى أقاليم الدولة في سبيل تحقيق عدالة التنمية المكانية لإحداث التوازن داخل الدولة.⁽³⁾

مع العلم بأن اللامركزية الإدارية تعد من أفضل أساليب التنظيم وأكثرها توافقاً مع عملية التخطيط الإستراتيجي؛ لأنه يضمن التوزيع الكافي للصلاحيات لضمان

(1) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص 128.

(2) د. هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 77-78.

(3) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص 105.

مؤسسات اقتصادية متطورة ومرنة للموارد البشرية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.⁽¹⁾

أما على صعيد البيئة الخارجية وفي مجال العلاقات الدولية، فيقوم التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية على تقديم الدعم والسند المطلوب لتحقيق المصالح الإستراتيجية الوطنية على الساحة الدولية، هذا بالإضافة إلى تعزيز القدرات التفاوضية للدولة في حوار المصالح الدولية والمجتمع الدولي وتعزيز السلام والأمن الدوليين والحفاظ على البيئة الدولية، ويتأتى ذلك من خلال تحقيق بين مقتضيات المصلحة الوطنية ومقتضيات المصلحة العالمية.

وعليه يمكن القول في هذا الصدد بأن التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية يتطلب السير في عدة اتجاهات تعمل جميعها في إطار خدمة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً.⁽²⁾

وهذا يعني بأن إستراتيجية العلاقات الدولية تنطلق على خلفية الإستراتيجية القومية للدولة، ومن ثمّ عدم إمكانية إعداد خطة للعلاقات الدولية في ظل غياب إستراتيجية الدولة باعتبار أن التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية يتوقف على مدى كفاءة التخطيط الإستراتيجي السياسي ومدى متانة الاختلافات الوطنية الداخلية. بمعنى أن بلورة ووضوح المسار الإستراتيجي للدولة الذي تعبر عنه الرؤية الوطنية الإستراتيجية ومدى الإجماع الوطني عليها، فيتم استكمالها بالرؤية الوطنية للعلاقات الدولية التي تنطلق لتسهم في تحقيق التوجهات والمصالح الإستراتيجية للدولة، وبالعدم لا يمكن أن نتصور تخطيطاً إستراتيجياً للعلاقات الدولية.

ومن هنا تصبح مهمة بلورة الرؤية الوطنية للدولة حول العلاقات الدولية هي أول خطوات التخطيط الإستراتيجي للعلاقات الدولية، ومن ثمّ يصبح المسار الإستراتيجي للعلاقات الدولية محدداً لا يتأثر بتغير الحكومات وقيادتها.⁽³⁾

(1) د. هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 61.

(2) د. محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، مرجع سابق، ص 300.

(3) المرجع نفسه، ص 304-305.

الخلاصة:

نستخلص القول بأن التخطيط الإستراتيجي السليم يتطلب أن يكون مفهوماً بأنه التخطيط الذي يحقق المصالح الإستراتيجية للدولة، ولا يصبح هذا التخطيط فعالاً إذا لم يراع الجانب الاجتماعي أيضاً وإيجاد حلول جذرية للمشاكل والحروب الأهلية وتوفير الأمن والجوانب المتصلة بها في تلك المناطق.

ومن ثمّ فإنه لا يجب على المخطط الإستراتيجي أن يلقي اللوم على ظروف معينة كالحروب الأهلية وسوء العلاقات الخارجية أو الحصار... إلخ، لأن التخطيط الإستراتيجي الذي يتم إعداده بالصورة العلمية المعروفة عالمياً يجب أن يسبق إعداده وتعديله قراءة متعمقة للبيئة المحلية والإقليمية والدولية بكافة تداعياتها وظروفها المحتملة، ومن ثمّ تحليل وتحديد المشاكل والمعوقات لإيجاد الحلول والمتطلبات التي تضمن نجاح التخطيط الإستراتيجي بالشكل المطلوب.

المبحث الثاني: مفاهيم التنمية الاقتصادية: مقدمة:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكاناً بين الدراسات الاقتصادية.⁽¹⁾

حيث تُعدّ من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لاتزال حديثة النمو.⁽²⁾

وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية الاقتصادية من جوانبها المختلفة، فقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده لأهميتها البالغة في النهوض باقتصاديات دول العالم.⁽³⁾ ونظراً لأهمية التنمية الاقتصادية سنتعرض لها بشيء من التفصيل:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اختلف الكتاب والاقتصاديون في تعريف التنمية الاقتصادية، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن عملية التنمية معقدة ينطوي عليها تطور شامل لجميع مكونات النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض.

فالتنمية الاقتصادية تقتزن بنمو السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، كما تقتزن أيضاً بتغير السكان، وتغير توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.⁽⁴⁾

فلقد تعددت الآراء والمفاهيم التي أطلقها الاقتصاديون حول التنمية الاقتصادية فمنهم من يراها بمثابة تطور في بعض المؤشرات الاقتصادية، كالدخل القومي أو مستوى دخل الفرد.⁽⁵⁾

(1) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص121.

(2) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي ناورس قريضة، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1983، ص47.

(3) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص121.

(4) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي ناورس قريضة، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص47.

(5) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ط1، 2000، ص55.

إلا أن هذا لا يمنعنا من التطرق لأراء بعض الكتاب والاقتصاديين حول مفهوم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحليلنا بصورة شمولية كما يلي:

فالتنمية الاقتصادية في رأي البعض هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

ويشترط هذا التعريف شرطين أساسيين هما:

أ- أن يفوق معدل نمو الدخل القومي معدل نمو السكان، وذلك حتى يتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار.

ب- أن تتم التنمية في قطاعات اقتصادية فنية مهمة تعبر عن التقدم وتمثله.

ويؤكد هذا المعنى الاقتصادي المعاصر بأن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.

وبعبارة أخرى، فالتنمية الاقتصادية هي تنمية إمكانات الدخل الحقيقي عن طريق الاستثمارات بقصد إحداث بعض التغيرات التي ينتظر من ورائها رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون حقيقية بحيث تؤدي إلى خلق نمو متصل في الدخل القومي الحقيقي؛ لأن الموجة المؤقتة من الانتعاش التي تظهر ثم سرعان ما تختفي وتراجع إلى مستواها الأول لا يصح أن توصف على أنها تنمية اقتصادية.

وعلى هذا يخطئ من يعتقد أن التنمية الاقتصادية تعني التصنيع السريع.

فالتنمية الاقتصادية لا تقف عند خلق صناعات جديدة وزيادة كفاية الصناعات القائمة فحسب، وإنما تتعداها إلى الزراعة والتجارة والنقل والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد القومي.⁽¹⁾

وهذا يعني بأن مصطلح التنمية الاقتصادية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أنها ترتبط بجوانب متعددة كالإصلاح الإداري، والتي تتمثل في

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي ناورس قريضة، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 48-49.

مؤسسات الدولة، والأفكار السياسية كجانب سياسي ودور الشعب في الدولة والمقترنة بمشاركته الفاعلة.⁽¹⁾

ففي الجانب الاقتصادي، تعني التنمية الاقتصادية التركيز على التصنيع لتصحيح الاختلالات الهيكلية، ويقصد (بالتركيز على التصنيع) توسيع القاعدة الصناعية بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية بهدف تنويع اقتصاد الدولة من أجل الرفاهية الاقتصادية للبلاد.

وفي الجانب الإصلاحي الإداري وتفاعل مؤسسات الدولة تعني التنمية الاقتصادية إقامة جهاز حكومي على درجة عالية من الكفاءة وإعادة صياغة النظام الإداري كله على أساس فلسفة جديدة تتماشى مع منطق الديمقراطية التي ارتضاها الشعب أساساً لتنظيم المجتمع، والتخفيف من حدة تسلط الإدارة الحكومية على مرافق الحياة كلها.

وبمعنى آخر، فالننمية الاقتصادية هنا تعني توسيع الجهاز الحكومي، وإعادة تنظيمه وتدعيمه بالكفاءات اللازمة لمقابلة احتياجات عملية التنمية، مثل: توسيع وإعادة تنظيم الإدارات المالية، وتعديل النظم والقوانين واللوائح والتشريعات بما يتلاءم مع احتياجات التنمية.⁽²⁾

وفي هذا الصدد يمكن تعريف التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها عملية إحداث تغير جوهري في التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة، أو خلال مؤسسات وتنظيمات جديدة. باعتبار أن التنمية تقتضي رفع معدل الاستثمار في الدولة، وهذا يقتضي من ثم خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة الموارد المادية الكامنة في المجتمع وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المناسبة، ولهذا فإنه يجب العمل على خلق المؤسسات المالية والنقدية والمصرفية، مثل: البنوك وشركات التأمين

(1) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص122.

(2) د. حسين بني هاني وآخرون، التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص127.

ومصارف الادخارية وشركات الاستثمار؛ حتى يسهل الوصول للمدخرين الصغار وتعبئة مدخراتهم.⁽¹⁾

ومن جانبها الاجتماعي، فالتنمية الاقتصادية تعني إزالة كافة العوائق والعقبات التي تقف أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، ويتحقق ذلك بخلق الشعور العام بالاستقرار لدى المنتجين، وهذا يعني أن تقوم الدولة بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لضمان هذا الاستقرار، مثل: قوانين العمل والعمال وقوانين الأجور الذي يضمن الحد الأدنى للأجور.⁽²⁾

كما يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية في جوهرها عبارة عن عملية تحرر ونهضة حضارية متكاملة تقتضي إقامة بنيان اجتماعي سياسي اقتصادي جديد، والدخول في علاقات مناسبة للتعاون الدولي وتعبئة وتوظيف كافة الطاقات الذاتية من الموارد الطبيعية والبشرية لتأمين مستقبل أفضل يسمح باللاحق بركب التقدم كما هو الحال في الدول المتقدمة.⁽³⁾

بالإضافة إلى ما سبق فإن مصطلح التنمية الاقتصادية يعرفها بعضهم أيضاً بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي. ويعرفها غيرهم أيضاً بالمفهوم الواسع بأن التنمية الاقتصادية، تعني: إحداث تغير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني، مثل: معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي والإجمالي... إلخ، وأن هذا التغير الجوهري يختلف من دولة لأخرى حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في الدولة.⁽⁴⁾

ومن هنا برز مفهوم التنمية الاقتصادية على أنه إجراء تغيرات شاملة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبصورة مستمرة ومتواصلة بناءً على

(1) المرجع نفسه، ص 128.

(2) المرجع نفسه، ص 129.

(3) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 39.

(4) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 122.

أسس ومقومات موضوعية، وبعيداً عن التلقائية لاجتتاب التبعية الاقتصادية للدول الأخرى.

ومن ثمَّ فإنَّ التنمية الاقتصادية ليست مجرد الانتقال من نمط إنتاجي أدنى إلى نمط إنتاجي أرقى، كما يذهب إليه بعض الاقتصاديين.⁽¹⁾ وبذلك يمكن أن نحدد الملامح الأساسية التي يجب أن تتميز بها التنمية الاقتصادية كما يلي:⁽²⁾

- إنها عملية شاملة، أي أنها لا تعنى بقطاع معين دون غيره بل تنمية كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بصورة شاملة ومتناسقة.
- إنها عملية مستمرة ومتواصلة، وهذا يعني اعتماد منهجية منظمة وديناميكية ذات مرونة لتواصل مسيرتها في مختلف الظروف والأحوال من غير انقطاع، وفي حال عدم المواصله ستصاب المجتمعات بخيبات أمل مريرة.
- تقوم على أسس ومقومات موضوعية، وهذا يتطلب تجميع الطاقات كافة من الموارد الطبيعية والبشرية وتهيئة الأطر الموضوعية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية.

- ليست عملية تلقائية، أي أنها تحتاج إلى قوى منظمة تتبناها وتدافع عنها وتحتاج إلى فلسفة وأيديولوجية واضحة تقوم عليها وتحتاج إلى تعميق دور الدولة إلى جوار تنمية القطاع الخاص وإقامة مشروعات البنية التحتية من الطرق والمواصلات والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء... إلخ، أما التلقائية فهي مقبولة بالنسبة للاقتصاديات المتطورة التي استكملت شروط تطورها ولم تعد تعاني من خلل في بنائها أو تركيبها، بينما يختلف الأمر تماماً بالنسبة للبلدان النامية، حيث الاختلالات الهيكلية في بنائها وضعف البنية التحتية لاقتصادياتها وعدم تكافؤ مركزها في الاقتصاد العالمي وضعف كواثرها البشرية وغيرها. الأمر الذي يجعل التنمية التلقائية أمراً عسيراً وغير ممكن؛ لأنه سيزيد من التبعية إلى الدول الصناعية، ومن ثمَّ يزيد من تخلفها اقتصادياً.

(1) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 55-56.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم الفكر المعاصر من حيث مفهومه للتنمية الاقتصادية إلى اتجاهين رئيسيين، أحدهما يتمثل في الفكر الاقتصادي الغربي الذي يستلهم أبعاده من تجربة النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والذي يرى في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أي بمعنى آخر هو ذلك التغير الذي يحدث في مستوى النشاط الاقتصادي في بلد معين أو إقليم معين من فترة إلى أخرى؛ ويمكن تحديد معدل النمو الاقتصادي من خلال قياس التغير في حجم الناتج القومي أو مستوى المعيشة أو معدل البطالة.

أما الاتجاه الآخر فيتعلق بالمهتمين بدراسة وتنمية البلدان النامية والذين يرون بأن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية بهدف الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي.⁽¹⁾

ومما سبق يجب التفرقة بين التنمية الاقتصادية كما عرفناها وبين مفهوم التحضر الغربي؛ لأن اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد تم دون أن يكون هناك تنمية اقتصادية فعلية. وقد أدى الخلط بين هذين المفهومين إلى كثير من سوء الفهم بمفهوم التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.

فاتباع أسلوب الحياة الغربي بما يتضمنه من نمط المعيشة والسلوك واستهلاك أحدث ما وصلت إليه منتجات الصناعة الأوروبية من سيارات وملابس وأثاث... إلخ من مظاهر الحياة الاجتماعية الأوروبية لا يعني التنمية الاقتصادية.

بل إن التنمية الاقتصادية هي تغير جذري في أسلوب الإنتاج السائد بما يتطلبه ذلك من تغير في الأبعاد المختلفة للبنيان الاجتماعي كله، بينما اكتساب مظاهر التحضر الغربي قد تؤدي بالمجتمع إلى أن يصبح مجتمعاً متقدماً كمستهلك للسلع والخدمات دون أن تتوفر لديه القاعدة والمقومات حتى يصبح مجتمعاً متقدماً تكنولوجياً كمنتج للسلع وإقامة المشروعات وليس كمستهلك لها فقط.

فاليابان مثلاً تمارس تنمية اقتصادية، بينما الكويت وأبوظبي مثلاً تمارسان نوعاً من اكتساب مظاهر التحضر الغربي، والصين تمارس تنمية اقتصادية واجتماعية بينما لبنان تمارس اكتساب مظاهر التحضر الغربي كمستهلك فقط.

(1) المرجع نفسه، ص 41-42.

وللأهمية بالمكان، لابد لنا أن نفرّق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أيضاً، حيث نجد أنه استخدمنا كمرادفين لبعضهما. فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة.

ويفرّق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، بمعنى أن التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية، والنمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة لكون أن التنمية الاقتصادية هي تغير يتطلب ويتضمن نوعاً من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ولهذا فإن التنمية الاقتصادية أشمل وأعم من النمو الاقتصادي، إذ أنها تعني النمو زائد التغير، وأن التنمية الاقتصادية ليست فقط ظاهرة اقتصادية، بل هي تتضمن المحتوى الاجتماعي أيضاً.⁽¹⁾

كما يلاحظ أنه على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي تحصل عليها الفرد.

ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكل.

(1) د. مدحت قریش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 124-125.

ويمكن بوجه عام أن نعرّف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، بالإضافة إلى زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين مستوى المعيشة وتغير هيكل في الإنتاج.

ووفقاً لهذا التعريف فإن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدد من العناصر الآتية أهمها: (1)

أ- الشمولية، فالتنمية الاقتصادية تغير شامل لا يركز على الجانب الاقتصادي فقط، بل ينطوي للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية أيضاً.

ب- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة زمنية طويلة، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وعامة الشعب.

ومما تقدم من تحليلات شمولية حول مفهوم التنمية الاقتصادية يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعاداً مختلفة ومتعددة، وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منها: (2)

1- البعد المادي للتنمية الاقتصادية:

ويستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، ومن ثم فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب السمات والخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، وسيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.

ولتوضيح البعد المادي بصورة أوضح، فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً، وذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي.

(1) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 1999، ص16-17.

(2) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص31-34.

ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية وتهيئة القاعدة الصناعية، وخلق الأطر الملائمة لإحداث التغير في البنيان الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالي في النهاية.

2- البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية:

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية له صلة وثيقة بالجوانب الأخرى في الدولة، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

فالبعد الاجتماعي للتنمية يتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل وتقليل البطالة أيضاً.

3- البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:

ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكتملة للإمكانات الداخلية الذاتية، بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات الدول النامية وأيضاً في حدود المحافظة على سيادتها الوطنية.

4- البعد الدولي للتنمية الاقتصادية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعليه فإن أية دولة لابد أن تحقق نوعاً من التنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت لابد من التعاون الدولي لكسب الخبرات والتقنيات والتكنولوجيا التي تسهم في عملية التنمية في البلد المعني.

5- البعد الحضاري للتنمية الاقتصادية:

أشرنا سابقاً بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة، وعليه فإن بعضهم يعدّها بمثابة مشروع نهضة حضارية.

فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية باعتبار أن لكل دولة خصوصية تختلف عن الأخرى.

ونستخلص مما تقدم بناءً على تصور الباحثة والتي تنطلق من رؤية موضوعية للواقع الليبي بأنه في حال القيام بالتنمية الاقتصادية في ليبيا، فلا بد أن ندرك أهمية هذه الأبعاد الأساسية للنهوض بالتنمية في البلاد، فعلى سبيل المثال البعد الحضاري، فلا بد على ليبيا أن تعي جيداً خصوصيتها والتمثلة في العرب والأمازيغ والتبو والطوارق والتي تمثل في مجملها الخصوصية الوطنية والمحافظة على إرثهم الثقافي وهويتهم الإنسانية للبناء الحضاري في ليبيا وهكذا.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة، فالشعوب في المناطق التي تتطلب تنمية لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، إنما تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى. وربما يكون من الصعب على الدولة أن تحدد أهدافاً معينة في هذا المجال؛ نظراً لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.⁽¹⁾

وفيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية:⁽²⁾

1- تهدف التنمية الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي، وذلك من خلال تطوير الطاقات الإنتاجية للمجتمع بما في ذلك علاقاته الإنتاجية، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا؛ هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة. وليس هناك من شك في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمه عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانات البلد المادية والفنية،

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي ناورس قريضة، مقدمة في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 49.

(2) المرجع نفسه، ص 50-54.

فمثلاً كلما توافرت رؤوس الأموال والكفاءات بدرجة أكبر، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي والعكس الصحيح.

وعموماً يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تُعدّ من أولى أهداف التنمية الاقتصادية.

2- رفع مستوى المعيشة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معانٍ.

وباعتبار أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة، فلا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى المعيشة.

3- تنمية الكوادر البشرية، يعدّ الاهتمام بتنمية القوى العاملة البشرية وتعميق شعور الانتماء لديها وإطلاق حريتها في الإبداع من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

حيث تهدف التنمية الاقتصادية إلى تنمية الإنسان من خلال تعليمه وتدريبه واكتشاف مواهبه وصقلها، وهنا يجب التركيز على التربية الوطنية، لأن التربية الوطنية تجعل من المواطن محباً لوطنه مخلصاً في عمله متفانياً في واجبه، وتجعله يقدر مسؤوليته ويحرص على استثمار وقته فيما يعود بالنفع على وطنه، وتجعله يبتعد عن الاتكالية واللامبالاة. حيث تمتد التربية الوطنية إلى تعميق ولاءه لربه ثم وطنه، وستخلق مواطناً ينطلق بكل طاقاته وقدراته ليخدم وطنه، وذلك كله في حال أحسنت التربية الوطنية برامجها وأحكمت خططها.

4- تهدف التنمية الاقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وتنشيطه لكي لا يبقى الاقتصاد الوطني أسير المصادر القابلة للنضوب، كالصناعات الاستخراجية أو المنتجات الزراعية الأولية.

5- بناء الأساس المادي للتقدم، ومن خلال تعريفنا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الاقتصاديين أن تقترن تلك الزيادة بمظاهر في توسع بعض القطاعات

العامّة من الناحية الاقتصادية والفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية بتلك البلاد.

فالنتمية الاقتصادية يجب أن تقترن ببناء الأساس المادي للتقدم متمثلاً في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي. كذلك فإن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية، وبعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة تبعاً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة المعنية بالأمر طبقاً لظروفها الخاصة واحتياجاتها.

ثالثاً: عوائق التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من المعوقات تواجه سبباً تطور اقتصاديات الدول النامية، وتختلف هذه المعوقات باختلاف الظروف المواتية والتي تسود في تلك البلدان.⁽¹⁾

ويمكننا أن نجمل أهم التحديات والمعوقات لعمليات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1- ضعف التراكم الرأسمالي، حيث تتسم اقتصاديات معظم الدول النامية بضآلة رأس المال الذي يعزى إلى ضعف القدرة الادخارية للأفراد وإلى انخفاض الكفاءة التمويلية للمؤسسات الافتراضية مما ينجم عنه انخفاض الاستثمار. وفيما يلي يمكن أن نرجع ضعف التراكم الرأسمالي في البلدان النامية للعوامل الآتية:⁽²⁾

أ- انخفاض مستوى الإنتاجية، فنظراً لانخفاض مستوى الدخل والقدرة على الادخار فهذا يضعف مستوى الإنتاجية.

ب- توجيه الاستثمارات نحو العمليات غير الإنتاجية، حيث يتجه المستثمرون في تلك البلدان نحو مشروعات الكسب السريع، خصوصاً المضاربة في المباني والأراضي والعقارات بدلاً من التوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي.

ج- ضعف منشآت الادخار، حيث تتصف هذه البلدان بضعف الأوعية الادخارية المتمثلة في المصارف وأسواق رأس المال وصناديق التوفير وشركات التأمين.

(1) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 46.

(2) المرجع نفسه، ص 47.

- د- هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، فأثرياء هذه البلدان يفضلون إيداع أموالهم في البنوك الغربية لمخاوف في أنفسهم.
- 2- عدم توفير المهارات والكفاءات الضرورية لتشغيل وصيانة الآلات والمعدات الحديثة، وعدم توفر المؤهلات الفنية والإدارية وقلة المنظمين الوطنيين وضعف مستوى خبراتهم في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في ميادين الإنتاج المختلفة فهي تعدّ من المعوقات الاجتماعية، وكلها ناتجة عن نقص التعليم والتدريب، هذا بالإضافة إلى المستوى الصحي المنخفض الذي يعوق النشاط الإنتاجي.⁽¹⁾
- 3- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة وتتمثل في تعقيد الإجراءات، والإغراق في الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وعدم الالتزام بترجمة الشعارات المعلنة التي تتبناها هذه الأجهزة إلى واقع ملموس، بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم تحمل المسؤولية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازها وعدم الالتزام الأخلاقي في العمل وأخيراً تفشي ظاهرة التغيب وعدم الانضباط في العمل لضعف نظم الرقابة في الإشراف والتوجيه.
- 4- عدم تطوير التشريعات والقوانين القائمة بحيث تواكب معطيات الواقع المتغيرة يشكل عقبة للتنمية الاقتصادية، مما يتطلب تطويع القوانين وتغييرها لتسيير وخدمة العمليات الإنمائية بشكل يحقق أهدافها.
- 5- عدم توافر القيادات الإدارية المتطورة القادرة على التغيير وتوجيه الأفراد واستشارتهم للمشاركة الإيجابية في التنمية الاقتصادية.
- 6- عدم تحمل العاملين الإداريين لمسؤوليات التنمية في مجال التخطيط أو التنفيذ.⁽²⁾
- 7- ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على إمكانية وضع وتنفيذ السياسات التخطيطية والمالية والتجارية وغيرها من السياسات والأساليب العلمية الملائمة والفعالة، وهذا يؤدي إلى إعاقة تنفيذ المشروعات الأساسية التي لا غنى عنها

(1) د. محمد فاضل محمد عزيز قفطان، التنمية الاقتصادية، بغداد، مطبعة الحوادث، ط1، 1984، ص37.

(2) د. عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1998، ص322-323.

لتقدم عملية التنمية في مختلف ميادين الإنتاج، كما يعرقل النشاط الاقتصادي ويقلل المشروعات العامة والخاصة على السواء.

8- إن عدم إخلاص وحرص بعض القادة في بعض الدول لقضية التنمية الاقتصادية يُعدّ أيضاً عائقاً رئيسياً في سبيل النهوض باقتصاديات تلك الدول.⁽¹⁾

9- تخلف البنية الأساسية للمجتمع، حيث إن التنمية الاقتصادية لا يتأثر بتطور القوى المنتجة فقط، بل وبالنظم الاجتماعية السائدة والعلاقات الثقافية المنبثقة عنها، مما يقتضي إجراء تغييرات هيكلية في البنية الأساسية للمجتمع حتى يمكن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية.

10- عدم الاستقرار السياسي، غالباً ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي. مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، ولذلك فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأماناً كان تكوين رأس المال أكبر والعكس صحيح. بينما في البلدان التي تتمتع بالاستقرار النسبي يلاحظ فيها التكوين الرأسمالي بمستوى أعلى، لذا يطلب من الحكومات توفير البيئة المناسبة لاستقرار المشاريع من الناحية السياسية والتشريعية والضريبية.

11- التبعية الاقتصادية، لقد تحولت الدول الصناعية المتقدمة بفضل احتكارها للتنمية إلى مركز تدور غالبية البلدان النامية في محيطه. وبذلك تحول موضوع التبعية إلى عامل مهم يعوق التنمية وقد تجلت هذه التبعية بالمظاهر الآتية:⁽²⁾

أ- جعل البلدان النامية سوقاً لتعريف منتجاتها المتقدمة وكذلك سوقاً لتوريد احتياجاتها من المواد الأولية الخام.

ب- سيطرة الشركات الأجنبية على العمليات المكملة من خلال السيطرة على مكاتب الاستيراد والتصدير.

ج- انسياب رؤوس الأموال الأجنبية في البلدان النامية واستثماره في القطاعات المنتجة للمواد الأولية والاستخراجية التي تحتاجها صناعات الدول المتقدمة.

(1) د. محمد فاضل محمد عزيز قفطان، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 37-38.

(2) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 48.

رابعاً: متطلبات التنمية الاقتصادية:

وللحد من العوائق السابقة؛ فإن هناك متطلبات ينبغي إعدادها وتجهيزها والقيام بها قبل البدء بعملية التنمية الاقتصادية، وهي متطلبات متعددة في مجالات شتى، فالجانب المتطلبات في الجانب الاقتصادي توجد متطلبات مصاحبة في الجوانب الاجتماعية والإدارية والتشريعية، حيث إنه دون الإعداد الكافي لهذه المتطلبات؛ فإن جهود التنمية تتعثر ولا تحقق النجاح المنشود، وإن عدم توفر هذه المتطلبات يمثل عقبات تعمل على تشتيت وإضعاف تلك الجهود والمخاطرة بالاستثمارات المنفذة. ففي الجانب الاقتصادي إجراء الدراسات الموضوعية المستندة على البيانات الصحيحة لاختيار الإستراتيجية الملائمة وتحديد حجم الاستثمارات واختيار المشروعات كمتطلبات أساسية لعملية التنمية.

وفي المجال الاجتماعي ينبغي تأهيل وإعداد الموارد البشرية لتقبل المتغيرات الجديدة والعمل على إنجازها، ومما لا شك فيه فمثل هذه المتغيرات تحتاج إلى نظم إدارية حديثة، وأن يكون القائمون عليها متفهمين لعملية التغيرات الجديدة وأهدافها والعمل على إنجازها، وكل ذلك لابد وأن يغلق بإطار من التشريعات الملائمة للأوضاع الجديدة.

ففي الجانب السياسي يجب أن تطرأ تغيرات كذلك على علاقة الدولة بالفرد فتوفر له حقوقه الأساسية في حرية التعبير والاختيار والإشراك في اتخاذ القرار ويتأتى ذلك بتقوية المفهوم المؤسسي وقيام المؤسسات بدورها الصحيح.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق؛ فإن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الركائز الأساسية لإنجاز مهامها والتي تمثل عوامل الإنتاج، وهي الموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى ذلك البنية التحتية وترسيخ دور الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي.⁽²⁾

وفي ضوء هذه الحقائق في الجوانب المختلفة كمتطلبات للتنمية الاقتصادية فإنه يمكن تحديدها وبشيء من التحليل كالاتي:

(1) د. أبوبكر متولي، اقتصاد التنمية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط1، 1995، ص146-147.

(2) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص134.

1- الموارد الطبيعية:

تُعدّ الموارد الطبيعية من العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، ولكن عدم وجودها لا يعني عدم تقدم اقتصادي، حيث إن رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا يمكن أن يعوض توفرها عن وجود الموارد الطبيعية. ولكن في حال توفر الموارد الطبيعية مع العوامل الأخرى كما في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها؛ فإنها تعجّل من التنمية بشكل سريع، كما أن هناك دولاً تتواجد فيها موارد طبيعية كأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولكنها لا تستطيع استغلال هذه الموارد بكفاءة بسبب عدم توفر إمكانيات فنية ومهارات تكنولوجية أو موارد مالية.⁽¹⁾

فالموارد الطبيعية يمكن تطويرها من خلال قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:⁽²⁾
أ- تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، هو الحال في استخراج المعادن وتصديرها، والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية.

ب- تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية، وبهذه الطريقة أيضاً تسهم في عملية التنمية الاقتصادية من جانبها الصناعي.
إذاً فإن تطور الموارد الطبيعية واستغلالها بالطريقة المثلى يعدّ من الشروط الضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية ونجاحها، ولكن ليس أهمها لأنه بإمكان البلد المعني بالتنمية أن يحصل على تلك الموارد الناقصة من خلال التجارة الخارجية كما هو الحال بالنسبة لليابان علاوة على إمكانية إحلال بعض الموارد المصنعة محل غيرها عند الضرورة.⁽³⁾

2- الموارد البشرية:

فهي تعدّ من أهم العناصر اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية؛ لذلك فإن عدم تنمية تلك الموارد البشرية يعدّ من أهم معوقات التنمية؛ لذا تتطلب عملية التنمية

(1) د. محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 1986، ص26.

(2) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص139..

(3) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص51.

توفر حد أدنى ملائم من السكان يتكافأ مع متطلبات التنمية الاقتصادية من الخبرة والكفاءة الإدارية والتعليمية.⁽¹⁾

إلا أن ما يلاحظ على البلدان النامية ولاسيما ليبيا، هو إنها اتجهت نحو الاستثمار (أي تكوين رأس المال) المادي دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية.

وعليه يمكن القول إن فشل أو تعثر برامج التنمية في البلدان النامية كثيراً ما يكون ناجماً عن عدم توفر الموارد البشرية الماهرة، وليس لعدم توفر الموارد المالية.⁽²⁾

3- رأس المال:

تتطلب العملية الاقتصادية رفع معدلات الاستثمار، وهذا يقتضي خلق المؤسسات المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات والتي تمثل في الوقت نفسه قنوات لتوجيه الموارد الاستثمارية، كما أن التنمية الاقتصادية تقتضي إزالة كافة العقبات التي تحول دون ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وهذا يتطلب خلق شعور عام بالاستقرار من خلال إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لضمان هذا الاستقرار.⁽³⁾

وعليه فإن رأس المال يعدّ مؤشراً مهماً في التنمية الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحسين الموارد الإنتاجية وتغيير استخدامها وإصلاح النظم الثقافية والتنظيمية والاجتماعية، وإن التغلب على النقص لرأس المال هو الطريق أو البداية في تحقيق التنمية الاقتصادية.⁽⁴⁾

4- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

وبمفهوم أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

والتكنولوجيا هي أحد متطلبات التنمية الاقتصادية؛ لكونها إحدى مستلزمات الإنتاج وتلعب دوراً مهماً في تقدم البلد اقتصادياً.

(1) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 51-52.

(2) د. مدحت قریش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 139.

(3) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 50.

(4) د. محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سابق، ص 28.

أما بالنسبة للتقدم التكنولوجي؛ فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها. فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو في الإنتاج، وأيضاً في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية، وإن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليفه.⁽¹⁾ وعليه يتعين على البلدان النامية العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية لديها، واكتساب التكنولوجيا في البلدان المتقدمة بمختلف الوسائل ومنها:⁽²⁾

- الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي.
- توجه المؤسسات والمشروعات للانتفاع بدرجة كافية من مراكز البحوث.
- التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال تطوير قدراتها التكنولوجية الذاتية.
- تركيز الجامعات والمعاهد العلمية على الجوانب ذات الصلة بالتطور الفني والتكنولوجي.

5- البنية التحتية:

حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية إقامة الهياكل التحتية الملائمة، أي القيام بمشروعات الخدمات الأساسية، مثل: الطرق والموانئ والمواصلات، وتظهر أهمية هذه المشروعات في أن القيام بها وإن لم يأت ربحاً نقدياً مباشراً للدولة؛ فإنه سيسهم في التطوير الاقتصادي للدولة من خلال القيام بفروع أخرى تزيد من إنتاجية الاقتصاد القومي للدولة.

6- ترسيخ دور الدولة:

يجب أن تلعب الدولة في توجيه التنمية، خصوصاً وأن العديد من الصناعات يتطلب أموالاً ضخمة وتعبئة الموارد العاطلة واستخدام مصادر التمويل الخارجية والاستعانة بالخبرة الفنية الأجنبية، كما أن تركيز الأموال بيد الدولة. يعدّ شرطاً مهماً لتوزيع الاستثمارات، وهناك مجالات متنوعة لهذا التدخل، مثل: توليد الطاقة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية... إلخ، وهذا يعني بأنه لا بد من التدخل الواعي من قبل الدولة لضمان التنمية الاقتصادية المنشودة.⁽³⁾

(1) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 141-143.

(2) المرجع نفسه، ص 144.

(3) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 49.

إذاً يتعين على الدولة أن تخلق البيئة الملائمة للتنمية، وذلك من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في التنمية الاقتصادية، والعمل على تغيير مواقف الأفراد حيال التنمية وخلق الدوافع اللازمة بشكل يتلاءم مع حاجات التنمية ومتطلباتها.(1)

7- تحقيق الاستقرار السياسي:

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق من دون أن يحقق البلد النامي استقلاله السياسي؛ الأمر الذي يحقق السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع، ومن ثمَّ القدرة على توجيهها واستغلالها بالشكل الذي يراه المجتمع ملائماً له، ومن ثمَّ يترتب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي زيادة الموارد المتاحة للمجتمع وإفساح المجال أمام القوى الوطنية لتتخذ القرارات التي تتفق مع المصلحة العليا للبلاد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.(2)

وإضافة إلى ما تقدم؛ فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب أيضاً عوامل عديدة أخرى تدرج ضمن ما يعرف بالإطار الملائم للتنمية الاقتصادية، مثل: النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد والمفاهيم ونظم التعليم والمشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية.

وبصورة أكثر شمولاً فإن الإطار الملائم للتنمية الاقتصادية كما يلي:(3)

- الإطار الفكري الذي تقوم عليه التنمية لابد أن يكون ملائماً لشكل الدولة، حيث إن افتقار معظم الدول النامية إلى أيديولوجيات واضحة تؤسس عليها التنمية يؤدي إلى نوع من التخبط والضبابية في السياسات التنموية، وعليه فإن الدول النامية ولاسيما ليبيا؛ لابد لها أن تتبنى الإطار الفكري المناسب الذي يضع التنمية على الطريق الصحيح والذي يتحدد من خلالها شكل المؤسسات المصرفية والأنظمة المالية ومؤسساتها الاجتماعية ونظامها السياسي وعلاقتها الخارجية.

(1) د. مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سابق، ص 144.

(2) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 49.

(3) المرجع نفسه، ص 51.

▪ يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية في المجال السياسي ضرورة إشباع التنظيم السياسي الذي يلعب دور تعبئة الشعب لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الإنمائي وترسيخه.

فالتنمية الاقتصادية بمثابة وثيقة تأمين قومية تقتضي التضحية بالحاضر من أجل المستقبل. إذ تتطلب عملية التنمية لنجاحها سلوكاً جديداً ومنهجاً جديداً في التفكير الإستراتيجي.

ولكي يؤدي التنظيم السياسي دوره بصورة فعالة يقتضي توافر أمرين أساسيين هما: (1)

الأمر الأول: هو أن يكون هذا التنظيم ممثلاً حقيقياً لهذه القوى صاحبة المصلحة في التنمية حتى يمكن تحقيق المشاركة الشعبية في عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي.

الأمر الثاني: إن نجاح هذا التنظيم السياسي في أداء وظيفته يقتضي توافر القيادات والكوادر السياسية ذات القدرة على قيادة الشعب في هذه المرحلة، وأن يتوافر لدى هذه القيادات المستوى الكافي من الوعي والفهم للقضايا العامة وكيفية مواجهتها، وأن تتمتع بالقدرة والخبرة التنظيمية والقيادية.

▪ تتطلب التنمية الاقتصادية تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم، وتتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادراً على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع.

ولا نقصد بالتعليم هنا المعنى الحقيقي للكلمة والقاصرة عن التعليم التقليدي ووسائله، وإنما يدخل ضمن هذا المفهوم كافة الوسائل والأدوات اللازمة لرفع مستوى المهارات والكفاءات القائمة وزيادة عرض هذه المهارات الفنية والكفاءات بصفة مستمرة بما يتلاءم مع احتياجات التنمية، ومن ثم يتضمن هذا المفهوم التدريب المهني.

(1) د. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1972، ص218-219.

وفي حال النقص العام في بداية عملية التنمية الاقتصادية في المهارة والخبرات الفنية يمكن مواجهته عن طريق الاستيراد من الخارج وفق الإستراتيجية ومسارها المرسوم.

■ تتطلب التنمية الاقتصادية السريعة ونجاحها أيضاً وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وهذا المطلوب لا يمكن مواجهته فقط عن طريق العملية التعليمية، إذ يجب إزالة كافة العقبات والقيود أمام اختيار الكوادر الإدارية ذات الكفاءات العالية وبعيداً عن تأثير العلاقات الاجتماعية والانتماءات القبلية والسياسية في اختيار المديرين الأكفاء؛ لأن ذلك سوف يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. ولذا يشير بعضهم إلى أن تعثر عملية الإنماء في الدول النامية وما يصاحبها من سوء استخدام للموارد إنما يعود إلى سوء الإدارة وتفشي الفساد الإداري في مفاصل الهياكل الإدارية للدولة.

ونستخلص من هنا بأن التدريب الإداري هو أحد متطلبات التنمية والتي تُعدّ في مجملها إطاراً ملائماً للتنمية الاقتصادية، فلجوء بعض الدول إلى إيفاد مبعوثيها إلى الخارج لاكتساب المهارات الإدارية والكفاءات التنظيمية في المؤسسات الأجنبية أمر في غاية الأهمية لتنمية الموارد البشرية للبلد المعني بالتنمية.

وقد انتهج هذا السبيل بعض الدول التي أصبحت الآن في مصاف الدول المتقدمة كاليابان عندما كانت تجتاز المراحل الأولى لتنمية اقتصادها القومي.⁽¹⁾

■ كما تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة، وذلك من خلال قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب جهازاً حكومياً على درجة عالية من الكفاءة. ويقتضي هذا المطلب توسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بالكفاءات اللازمة لمقابلة احتياجات عملية التنمية.⁽²⁾

(1) د. حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط2، 1986، ص30.

(2) المرجع نفسه، ص219-224.

- تتطلب عملية التنمية الاقتصادية المشاركة الشعبية الواعية، إذ أن نجاح التنمية يتوقف على مدى المشاركة الشعبية الواسعة التي تتوقف بدورها على مدى توافر الوعي السياسي، وعلى أن تكون السلطة القائمة التي تقود عملية التنمية الاقتصادية منبثقة من الشعب، ويجب أن يشعر الشعب بالمصلحة الحقيقية من وراء هذه التنمية لتتمتع آفاق إسهاماتها في صنع العملية التنموية من أجل الرفاهية الاقتصادية.
 - تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تطوير القيم والعادات وأنماط السلوك الاجتماعي التي لا تواكب المتطلبات الضرورية لعملية البناء والتقدم وخاصة تغير نظرة الأفراد إلى العمل والنشاط الاقتصادي واعتبار العمل قيمة عليا لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية.
 - تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، من الملاحظ أن الفكر التنموي الحديث يعطي اهتماماً خاصاً للعلاقات الاقتصادية الدولية؛ نظراً لتأثيرها المباشر على خطا التنمية. وقد تبلور هذا الاهتمام لإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهذا النظام الذي تأمل فيه الدول التي تسعى إلى التنمية لإرساء قواعده بصورة سليمة بحيث تحصل فيه على مواقع متكافئة من العلاقات الدولية في مجال أسعار المواد الأولية والمعونات الاقتصادية بالإضافة إلى موقع مناسب لتلك الدول في المنظمات الدولية وفي حقها في البنوك على ثرواتها ومواردها الطبيعية.
- فقد برزت عن هذه التوجهات ظاهرتان من الممكن أن يكون لها دور إيجابي فاعل لمستقبل هذه البلدان وهي:
- تكوين الاستثمارات النوعية لمنتجات المواد الأولية على الصعيدين الإقليمي والدولي لحماية ثرواتها من استنزاف الاحتكارات العالمية.
 - ضرورة التعاون والتضامن بين البلدان النامية لمواجهة الأوضاع اللامتكافئة من النظام الاقتصادي العالمي وهو ما يعزز فكرة الاعتماد على الذات.⁽¹⁾
 - إرادة التنمية، إن إحداث التغيرات الاجتماعية بوصفها الإطار الملائم لصنع التنمية الاقتصادية يتطلب أن تكون هناك إرادة قوية وفاعلة والتي بدونها لا يمكن

(1) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 52.

أن تتحقق التنمية حتى لو توفرت لإقامتها كل المستلزمات الضرورية؛ لأن هذه الإرادة ستكون كفيلة بمتابعة التغيرات التي تنطلق نحو البناء والتقدم وفق إستراتيجية مدروسة مثال على ذلك دولة اليابان التي تعد المثال عن تلك الإرادة، حيث أصرت اليابان على أن تتحول من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة عبر نقل التكنولوجيا الغربية وتطويرها بما يتلاءم مع حاجاتها التنموية في إطار من الالتزام الواعي والضبط الاجتماعي الراقي، الأمر الذي جعل إرادة التغير أن تصبح العنصر الفاعل في تطوير وتحديث هذا البلد رغم ضآلة موارده الاقتصادية، فأصبحت اليابان بذلك النموذج الذي يهتدى به للاستفادة منها.⁽¹⁾

نستنتج مما سبق أن نجاح عملية التنمية يتوقف على أمرين مهمين هما: الأول تحديد الهدف من التنمية وتحديد وسائل الوصول إليها.

والأمر الثاني هو العمل على إبراز دور الفرد والجماعات وإشراكهم في خطط التنمية، بحيث تصبح هذه التنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة لكل عناصرها ومقوماتها ويسهم فيها أغلب فئات الشعب.⁽²⁾

إضافة إلى ما تقدم من متطلبات لنجاح التنمية الاقتصادية فإن هناك أسلوباً بديلاً لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو أسلوب التخطيط الاقتصادي، وفيما يلي تفصيلاً لهذا الأسلوب:

خامساً: تخطيط التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح تخطيط التنمية الاقتصادية عادة ما يستخدم ليشمل تنفيذ الخطط والإجراءات الأخرى، فضلاً على احتوائه على جوهر عملية التخطيط الاقتصادي نفسها.⁽³⁾

(1) د. سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 53-54.

(2) د. عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1986، ص 41.

(3) د. سالم توفيق النجفي، د. محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1988، ص 196.

ومن ثمَّ لم يعد التخطيط الاقتصادي قاصراً على مجموعة من الدول دون الأخرى بل أصبح يستخدم الآن كأسلوب للتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم مع اختلاف درجة شموله ودرجة إلزامه.⁽¹⁾

ويمكننا تعريف التخطيط الاقتصادي على أنه الجهد الواعي من قبل هيئة مركزية للتأثير والسيطرة وتوجيه التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل: الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي والادخار والاستثمار وغير ذلك في اقتصاد معين أو إقليم ضمن الاقتصاد الوطني.

وغالباً ما تكون الهيئة المذكورة هي الحكومة أو تكون جزءاً من الحكومة كالمجالس البلدية التي تحاول أن تتسق صنع القرارات الاقتصادية في المدى الطويل.

كما يعرف بالمفهوم الواسع على أن تخطيط التنمية الاقتصادية ما هي إلا وصف لاحتوائها على كل ما تقوم به الحكومات لتسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتسريع العملية التنموية بشكل نموذجي.

كما أن النشاط الحكومي يضم المحافظة على مؤسسات الدولة وتوفير التعليم الملازم وفتح قنوات المعلومات والقيام بدور مكمل لدور السوق عن طريق إدارة المشاريع الحكومية في ظل الاستقرار السياسي والأمني للبلاد.⁽²⁾

وبالرغم من أن هناك عدة تعريفات للتخطيط الاقتصادي كأسلوب بديل للتنمية الاقتصادية فإنه يمكن القول في هذا الصدد بأن التخطيط الاقتصادي هو الأسلوب العلمي الذي يستهدف تنظيم عملية التنمية الاقتصادية، بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين، وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها بصورة أفضل، وبطريقة علمية وعملية وإنسانية لسد احتياجات المجتمع، ومن ثم يتضمن هذا التخطيط رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة لتحقيق أهداف معينة مرسومة من قبل لسد هذه الاحتياجات في حدود الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف في فترة زمنية معينة وتنظيم استخدام الموارد بوسائل وتنظيمات معينة، وذلك عن

(1) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها - نظرياتها - سياساتها)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 2003، ص179.

(2) د. سالم توفيق النجفي، د. محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص196.

طريق تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة. ولعلنا نرى في هذا التعريف إيضاحاً لمفهوم التخطيط الاقتصادي.⁽¹⁾

ونستخلص بناءً على التعريفات السابقة وبصورة أكثر شمولاً ووضوحاً على أن التخطيط الاقتصادي هو عملية حصر وتجميع موارد المجتمع المادية أو البشرية وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

ومن هذا التعريف نجد أن تخطيط التنمية الاقتصادية ينطوي على ما يلي:⁽²⁾

أ- عملية حصر الموارد الموجودة سواء كانت موارد مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق الجهاز الإحصائي القائم. ويجب أن يكون الحصر سليماً؛ لأن دقة العملية التخطيطية وكفاءتها تتوقف على دقة تلك الإحصاءات.

ب- عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة، وهذه العملية هي -أساساً- من اختصاص السلطة السياسية العليا في أية دولة بالرغم من أن الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعة من الأهداف البديلة ثم تقوم تلك السلطة العليا في الدولة باختيار البديل الأفضل والذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي تطلبها للدولة.

وبصيغة أخرى يمكن القول بأن الجهاز التخطيطي يقوم بوضع الإطار العام للخطة بناءً على البيانات والإحصاءات المتوفرة من ناحية، وعلى التوجهات المعطاة له من السلطة السياسية العليا من الناحية الأخرى.

ج- عملية تجميع موارد المجتمع بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة بهدف استغلالها الاستغلال الأمثل.

د- عملية تنظيم استخدام الموارد من حيث توظيفها واستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج من أجل أقصى تخطيط ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويجدر بالذكر هنا أن هذه العمليات الأربع التي شملها هذا التعريف ليست بالضرورة متابعتها زمنياً، وذلك أن كل عملية منها تكون جزءاً من العملية

⁽¹⁾ د. حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 40.

⁽²⁾ د. محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها - نظرياتها - سياساتها)، مرجع سابق، ص 180-181.

التخطيطية ككل ويفترض لها شرط الاستمرار لكي تكون سليمة، فمثلاً في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتنفيذ خطة معينة؛ فإن الأجهزة المتخصصة تقوم بتجميع الموارد وتنظيم استخدامها، بالإضافة إلى تغيير بعض الأهداف إذا لزم ووضع أهداف بديلة لها إذا ما أثبتت التجربة التنموية ضرورة ذلك.

ولن يتأتى كل ما سبق إلا بقيام الجهاز الإحصائي في نفس الوقت بعملية حصر الموارد وتطوير عوامل الإنتاج، كي يتسنى متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها والتمهيد لوضع الخطة التالية وهكذا. وهذا يعني أنه يوجد تداخل وتشابك بين العمليات الأربع التي ينطوي عليها التعريف لضمان تخطيط التنمية الاقتصادية بصورة سليمة.

عرفنا فيما سبق أن التخطيط يتضمن توجيه كافة موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الاقتصادية والإقليمية، كما عرفنا أن أداته في تحقيق هذه الأهداف هي الخطة الاقتصادية، ولكن في الواقع نجاح العملية التخطيطية يستلزم توافر بعض المقومات الأساسية أهمها ما يلي:

1- وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات اللازمة لبناء الخطة، ويتطلب ذلك وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة، ويوكل إليها مهمة إعداد البيانات والمعلومات اللازمة وضمان تحقيقها، وعدم توافر هذا الشرط يعني أن الخطة هي مجرد حبر على الورق.⁽¹⁾

وبمعنى آخر، لكي يتمكن المخطط الاقتصادي من بناء الخطة الاقتصادية الشاملة والهادفة والفعالة، فمن الضروري إمداد ذلك المخطط بقدر كاف من البيانات والمعلومات الإحصائية المطلوبة عن كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي يقوم بالتخطيط لها، وهذا يتطلب أجهزة على درجة عالية من الكفاءة، فالخطة يمكن أن ينظر إليها على أنها تدفق مستمر من المعلومات والبيانات إلى جهاز معين يتم فيه تحويل هذه البيانات إلى مجموعة من القرارات النهائية التي تمثل الإطار العام للخطة.⁽²⁾

(1) د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، بيروت، دار الجامعية، ط1، 1986، ص29-30.

(2) د. جمال داود سلمان، د. طاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 1989، ص25.

2- وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط، بمعنى أن وجود القدر الكافي من البيانات الإحصائية عن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة موضع التخطيط غير كافٍ لوضع الخطة إذا لم يكن هناك جهاز تخطيطي قادر على تحويل هذه البيانات والمعلومات إلى قرارات تخطيطية فعالة تخدم الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

3- توفر الكوادر الفنية على مستوى الوحدات الإنتاجية: فلكي يتم التفاعل والتعاون المتبادل بين جهاز التخطيط المركزي والوحدات المنفذة للخطة؛ فإنه من الضروري أن يتوفر لدى الوحدات التنفيذية كوادر فنية قادرة على تفهم احتياجات هذه الوحدات والمتمثلة في الموارد المالية والمادية والبشرية بصورة دقيقة، ويكون قادراً على التعبير عن تلك الاحتياجات للجهاز التخطيطي، وينبغي أن تكون الكوادر الفنية ذات كفاءة في ترجمة وتنفيذ القرارات التي أعدت من قبل الهيئة العليا، بمعنى أن تكون الكوادر الفنية لها قدرة على تعبئة كافة الجهود من أجل تنفيذ الخطة.

4- توافر الأجهزة اللازمة لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط: يقتضي نجاح عملية التخطيط توفر القدرة على متابعة تنفيذها ويحتاج ذلك إلى الأجهزة اللازمة لمتابعة ومراقبة تنفيذ مؤثرات الخطة.

وتبرز أهمية هذه الأجهزة من خلال اكتشاف الانحرافات عن أهداف الخطة واكتشاف المعوقات التي تعترض سير تنفيذ الخطة.⁽¹⁾

وبجانب هذه المقومات الأساسية اللازمة لنجاح التخطيط الاقتصادي، فإن هناك بعض المقومات التي يجب أن تتوافر ويقوم عليها التخطيط الاقتصادي حتى يمكن تحقيق الأهداف التي تتضمنها التنمية الاقتصادية، وهي كما يلي:

■ الواقعية، والمقصود بذلك أن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة في سبيل ذلك متفقة مع إمكانيات المجتمع وظروفه؛ وذلك لأن الخطط الطموحة بدرجة تفوق الحدود المعقولة تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، فمثلاً قد يترتب على خطة طموحة تكديس الاستثمارات في أوجه لا

(1) المرجع نفسه، ص 25-26.

يستفيد منها المجتمع إلا بقدر محدود، في حين أنها لو وجهت إلى مجالات أخرى لتحقيق معدل نمو أكبر في الاقتصاد القومي ككل.⁽¹⁾

إذا ينبغي وضع الخطة على أسس يراعى فيها الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة موضوع الخطة.

- الشمولية، ويراد بالشمول أن يكون التخطيط شاملاً كافة القطاعات الاقتصادية وكافة المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى جميع المناطق المختلفة لدولة بغية الانتفاع من الإمكانيات التي تتيحها هذه المناطق للعملية التنموية سواء أكانت موارد بشرية أم مادية أم مالية متاحة أم محتملة فيها.⁽²⁾
- التناسق، ويقصد به أن تكون أجزاء الخطة متناسقة تناسقاً كاملاً سواء على مستوى الأهداف مع بعضها بعض، أو مستوى الوسائل مع بعضها بعض، أو مستوى الأهداف ووسائل تحقيقها معاً، فعلى سبيل المثال يجب أن لا يتعارض هدف تحقيق أقصى معدل لنمو الدخل مع هدف الشغل الكامل أو عدالة التوزيع أو يتناقض هدف تحقيق التشغيل الكامل مع اختياره المشروعات أو مستوى الإنتاج وهكذا.

فإن تحقيق التناسق بين كافة أجزاء الخطة يترتب عليه سهولة تنفيذها وتحقيقها لأهدافها.⁽³⁾

- الاستمرارية، ينبغي لعملية التخطيط أن تكون بصورة مستمرة، وذلك ارتباطاً باستمرارية النشاطات الاقتصادية واستمرار تطورها.
- المرونة، تعني المرونة إقامة المجال لتعديل الخطة في حال لزم تصحيحه، فإذا كانت الخطة مثلاً تعتمد في إيراداتها على حصة النقد الأجنبي المتأتى من التصدير، وحدث تغير في ظروف التصدير بالشكل الذي أثر على هذه الحصة بالزيادة أو النقصان وبشكل مهم، الأمر الذي يستدعي معه تعديل الخطة بحيث تتكيف مع هذه الزيادة أو النقصان، وهكذا يصبح هناك مرونة في الخطة التنموية.

(1) د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 30.

(2) د. عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي - منهج نظري وأساليب تخطيطية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ط 1، 1996، ص 33-34.

(3) د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 32.

- الإلزام، إن التزام الخطة ضرورة تتطلبها عملية تنفيذ الخطة، ولتحقيق ذلك فإنها تصدر عادة بشكل قانون ويجرى تبليغها إلى الجهات ذات العلاقة لتكون ملزمة بالتنفيذ، وفي حال عدم التنفيذ تخضع للمساءلة والمحاسبة القانونية، وهذا ما يضمن تنفيذ الخطة وتحقيقها لأهدافها واقعياً.
- مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، إن المركزية في التخطيط تعد ضرورة أساسية لتوفير النظرة الشمولية لحركة الاقتصاد وتطوره بالكامل من الخطة التنموية، كما أن اللامركزية الإدارية في التنفيذ أمر يبرره صعوبة قيام هيئة مركزية بتنفيذ كافة المشاريع وفي كافة القطاعات والمناطق، خاصة إذا كان عدد المشاريع كبير وحجمها واسع؛ الأمر الذي يقتضي اتباع اللامركزية في التنفيذ بهدف تحقيق التوازن ما بين تنمية الأقاليم والمناطق المحلية.
- التكامل، ويهتم التكامل بالعلاقات المترابطة والتشابك بين المشروعات بحيث تدرس هذه العلاقات بشكل دقيق من خلال الاستناد إلى بيانات ومعلومات مستنبطة من الواقع الاقتصادي واختيار المشروعات التي تتوقع فيما بينها علاقات تكاملية تفوق غيرها من المشاريع، وبحيث يتحقق من خلال هذه العلاقات أكبر قدر من الإسهام في التحفيز على تحقيق أهداف الخطة التنموية من أجل تحقيق التنمية وبأقل التكاليف.
- الكفاءة، ينبغي أن يتوفر في عملية التخطيط عنصر الكفاءة بمعنى تحقيق أقصى الأهداف بما يضمن تلبية أكثر الاحتياجات أولوية وبأقصى قدر ممكن وبأقل الموارد والتكاليف والجهود والإمكانات عن طريق اختيار الوسائل المناسبة لذلك.
- الديمقراطية، إن المشاركة الشعبية في اقتراح الخطط التنموية وفي وضعها وإقرارها، يعدّ مبدأً أساسياً من مبادئ التخطيط؛ لأن الخطط التنموية توضع لغرض الوصول إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والرفاهية الاقتصادية لهم.⁽¹⁾

وبصيغة أخرى لتوفر قدر من الديمقراطية لابد من تضافر الجهود في فئات الشعب المختلفة والعمل على تنفيذ واجباتهم بأكبر كفاءة ممكنة. فالمشاركة الشعبية

(1) د. عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي - منهج نظري وأساليب تخطيطية، مرجع سابق، ص 38-43.

تدفع من احتمالات تنفيذ الخطة خصوصاً إذا كان هناك مؤسسات مستقلة هدفها أن تظهر للفرد العادي ما في الخطة من إيجابيات وسلبات حتى يمكنه الحكم عليها والإسهام في تنفيذها.⁽¹⁾

وبناءً على ما تقدم، فإن تخطيط التنمية الاقتصادية ربما تبدو عملية معقدة ولكن عندما تتجزأ عملية التخطيط الاقتصادي في سلسلة خطوات لا تبدو معقدة. ويمكن أن تقسم عملية التخطيط الاقتصادي إلى أربع خطوات:⁽²⁾

الخطوة الأولى: وهي تحديد الأهداف من قبل القيادة السياسية في الدولة، وترجمة تلك الأهداف إلى أهداف كمية للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل لأفراد المجتمع، وإعادة توزيع الدخل بصورة عادلة، والقضاء على الفقر، وغير ذلك من الأهداف.

الخطوة الثانية: إجراء مسح عام للموارد النادرة المتوفرة خلال فترة الخطة، مثل: رأس المال الأجنبي، الموارد الحكومية، وإيرادات الصادرات، والادخارات، وعدد العمال الماهرين وغير ذلك من الموارد الاقتصادية، فضلاً عن تحديد العوائق الإدارية والتنظيمية التي تشكل عائقاً لإنجاز الأهداف التي يخطط للوصول إليها.

الخطوة الثالثة: التعرف على مختلف الوسائل أو الأدوات والأنشطة التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف القومية والمتمثلة في استثمارات المشاريع الاقتصادية.

الخطوة الرابعة: ويقوم المخططون بعملية الاختيار من بين الأنشطة الممكنة والتي تتجزأ أغلب الأهداف القومية آخذين بنظر الاعتبار العوائق الإدارية والتنظيمية.

وبعد الإشارة إلى التخطيط الاقتصادي كأسلوب بديل للتنمية الاقتصادية، ومما لاشك فيه أن لهذا التخطيط أنواعاً عديدة، ولكن ما يهمنا في هذا الصدد هو التخطيط التنموي الإقليمي والتخطيط اللامركزي باعتبارهما مكملاً لأسلوب الإصلاح الاقتصادي بهدف التنمية الاقتصادية. وسنتناول الحديث عن التخطيط الإقليمي والتخطيط اللامركزي تباعاً أثناء تناولنا للإصلاح الاقتصادي، باعتبار أن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي لدولة ما يتطلب تخطيطاً إقليمياً وإدارة لامركزية وفي مجملها تنمية محلية أيضاً بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

(1) د. محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 33.

(2) د. سالم توفيق النجفي، د. محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سابق، ص 200-201.

وفيما يلي سنحاول أن نستعرض بالشرح الإصلاح الاقتصادي في إطار التخطيط التنموي.

سادساً: الإصلاح الاقتصادي في إطار التخطيط التنموي:

من المعروف أن عجز النخب الحاكمة عند تنمية موارد مجتمعاتها، مع زيادة تنازعا فيما بينها يؤدي هذا بدوره إلى نتيجتين:

الأولى: هي إحباط لدى الشعب حين يرون آمالهم المتصاعدة في مستقبل أفضل وهي تتحطم واحداً بعد الآخر.

والثانية: هي تصارع عقيم على السلطة بجوانبه الإدارية والاقتصادية بالوسائل السياسية تارة وبالوسائل العسكرية تارة أخرى، وهو تصارع لا يتم عادة بالاعتماد على الموارد الاقتصادية والسياسية الداخلية وحدها، وإنما على الموارد الاقتصادية والسياسية الخارجية أيضاً (كالمعونات الأجنبية، والتكتلات، والتحالفات السياسية... إلخ).

ويقترن كل ذلك بنهاية تكاد تكون مأساوية لمعظم القيادات السياسية التي سعت إلى اتباع خط متحرر نسبياً في إستراتيجيتها التنموية فتسقط تلك القيادات وتسقط معها تجاربها التنموية المبعثرة.⁽¹⁾

وعليه يثير هذا الواقع موضوعاً أشمل وأوسع في تحليلاته، حيث تتجه الدول عادة إلى انتهاج سياسات معينة عندما تتعرض اقتصاداتها لاختناقات وأزمات طويلة الأجل؛ مما يجعل السياسات الاقتصادية المتبعة عاجزة عن مواجهتها، فتضطر هذه الدول إلى اللجوء لسياسات جديدة في محاولة للخروج من هذه الاختناقات والأزمات، وهذه السياسات الجديدة تسمى عادة (بسياسات الإصلاح الاقتصادي).

فتغير السياسات القديمة واختيار حزمة من السياسات تحت مسمى الإصلاح الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق نجاح مؤكد؛ لأن هذا النجاح يتوقف على مدى ملائمة السياسات الجديدة للوضع الاقتصادي المعني بتطبيقها، ومدى شموليتها

(1) د. نزيه نصيف الأيوبي، إستراتيجيات التنمية في العالم الثالث (دراسة سياسية وتطبيقات أفريقية)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 1978، ص91.

وقدرتها على إخراجها من أزمتها ودفعها في طريق النمو المتواصل القائم على قواعد داخلية قوية.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح الإصلاح الاقتصادي يتوقف أيضاً على كفاءة ونزاهة الإدارة الاقتصادية التي تقوم بتطبيقها، وعلى وجود قناعة مجتمعية بهذه السياسات بصورة تساعد على تطبيقها بشكل فعال، وكذلك الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية التي قد تكون مساندة للإصلاحات التي تطبقها الدولة فتساعد على نجاحها ورفع فعاليتها، وقد تكون معوقة لها وعاملاً محبطاً ومعرقلاً لنجاحها.⁽²⁾

فهناك العديد من التعريفات للإصلاح الاقتصادي، ومن هذه التعريفات: يعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي أكثر شمولاً؛ إذ أنه يعني مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تتخذها الحكومة بقصد علاج اختلال ما في جانب أو في جوانب متعددة سواء في إطار الهيكل الدستوري والسياسي نفسه من غير أن تتناول هذه الإجراءات بهدم ما هو جوهري في النظام الدستوري أو للعلاج اختلالات هيكلية في المنظومة الاقتصادية للبلاد.⁽³⁾

والإصلاح الاقتصادي يعني أيضاً بمفهوم آخر بأنه عملية منظمة للتغيير في سياسات الدولة بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من المتغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار.

وهناك تعريف آخر، يشير إلى أن الإصلاح الاقتصادي يعني ترشيد توظيف الاستثمارات والموارد البشرية والتعجيل بالتقدم العلمي والتقني والتنمية الإنتاجية ورفع فعالية الإنتاج من خلال تحسين نظام الدفع والأجور حسب العمل لتعزيز الحوافز الاقتصادية للعاملين.⁽⁴⁾

(1) د. أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي الليبرالي: مخرج أم مأزق، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 2011، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص12.

(3) د. مجذاب بدر عناد، د. محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، طرابلس، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، ط1، 1998، ص245.

(4) د. أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي الليبرالي: مخرج أم مأزق، مرجع سابق، ص13.

ويرى ستجلتز رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2001، أن هناك ستة أدوار للدولة هي إقامة البنية الأساسية في (العلوم والتكنولوجيا والمال والصحة والبيئة وفي المجال الاجتماعي) من أجل تحقيق التقدم في الإصلاح الاقتصادي؛ مستشهداً في ذلك بالتجربة الأمريكية وتجارب دول الشرق الأقصى.

ويرى أحد المفكرين الاقتصاديين الليبراليين، أن الإصلاحات القانونية القضائية جزء لا يتجزأ من الإصلاح الاقتصادي اللازم لزيادة الاستثمارات وما يترتب عليها من رفع معدل النمو، بمعنى أن الإصلاح الاقتصادي يهدف في استنهاض الاستثمارات الجديدة ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وهي نظرة تتوافق إلى حد بعيد مع نموذج الإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.⁽¹⁾

حيث يشير البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام 1997، إلى أن دور الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يرشحه البنك للتطبيق في الدول التي تمر بأزمات اقتصادية، بأن الدولة مهمتها إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في البيئة الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية القضاء وحماية البيئة.⁽²⁾

ويمكن القول بناءً على ما تقدم بأن الإصلاح الاقتصادي مجموعة إجراءات لامركزية تستهدف إزالة الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد دولة ما، وتطوير القواعد الداخلية للنمو الذاتي المتواصل، ورفع معدلات تشغيل قوة العمل ورأس المال في اقتصاد يجرى فيه تطوير هيكله وإنتاجيته وتسهيل إجراءات تأسيس الأعمال فيه مع تطوير اندماجه في الاقتصاد العالمي بشروط متكافئة وعادلة تراعي مستوى تطوره والاعتبارات الاجتماعية المختلفة، وتستهدف في الوقت ذاته توزيع

(1) المرجع نفسه، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

الدخل بشكل عادل ومكافحة الفقر، وبناء منظمات ومؤسسات لمكافحة الفساد ومراقبة العمل المؤسساتي لضمان استمرارية التطور الاقتصادي في الاتجاه الصحيح.⁽¹⁾ وبصيغة أخرى، فإن الإصلاح الاقتصادي يتطلب أن يكون هناك تداول للمواقع القيادية في المؤسسات الاقتصادية العامة لمنع ترسخ شلل الفساد، ولابد من وجود أجهزة رقابية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية حتى يمكنها أن تقوم بدورها الرقابي بشكل فعال لمنع ومكافحة الفساد من أجل تحقيق أعلى درجات الرخاء الاقتصادي الذي يتم توزيع ثماره بين المواطنين بصورة عادلة وضامنة لاستمرارية النمو.⁽²⁾

وبصورة أكثر شمولاً، فقد أظهرت الدراسات بأنه لا يمكن إجراء إصلاح اقتصادي لأية دولة دون الاستناد على مفردات التخطيط الاقتصادي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية بشكل شمولي في الدولة، وللتخطيط الاقتصادي الذي سبق تناوله في البحث أشكال عديدة لا يسع المجال للحديث عنها جميعاً، وما يهمننا من تلك الأشكال هو التخطيط الإقليمي والتخطيط اللامركزي لإحداث التنمية المحلية باعتبارهما مكملان للإصلاح الاقتصادي بهدف توجيه التنمية الاقتصادية في مسار استراتيجي واضح.

وفيما يلي سنستعرض تحليلات شمولية حول التخطيط الإقليمي وصولاً للتخطيط اللامركزي لإحداث التنمية المحلية وكأسلوب عمل للتخطيط الإقليمي في إطار الإصلاح الاقتصادي:

ظهرت محاولات عديدة من قبل عدد كبير من المختصين لتعريف التخطيط الإقليمي، فقد عرفه بعضهم على أنه ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة معينة في الدولة. كما أن التخطيط التنموي الإقليمي يعرف أيضاً على أنه قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغير في إقليم ما نحو

(1) د. أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي الليبرالي: مخرج أم مأزق، مرجع سابق، ص 18.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك.⁽¹⁾

ويعرّف أيضاً التخطيط التنموي الإقليمي بأنه دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة للإقليم بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم لاستغلال هذه الإمكانيات والنهوض بالإقليم والارتقاء بمكانه.⁽²⁾

ومنهم من عرفه على أنه ذلك الأسلوب الذي يتعامل أساساً مع تخطيط المدن والريف من النواحي الاقتصادية وحتى العمرانية باعتبار أن التخطيط الإقليمي هو توسيع تخطيط المدن.

ويعرّف أيضاً بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية ويستهدف تحقيق أعلى معدل للنمو على المستوى القومي مستخدماً في ذلك كافة الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية لمختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

كما أن التخطيط الإقليمي هو أسلوب من أساليب التخطيط تتحد فيه أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى الإقليم الواحد لاستغلال موارده الطبيعية والاقتصادية والبشرية لخلق توازن بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة ضمن فترة زمنية محددة، ويسهم في هذا الأسلوب فئات سكانية متعددة في الإقليم وتكون السلطات المحلية هي المشرفة والموجهة لهيئة التخطيط الإقليمي لكي لا تتحرف خططها عن الإستراتيجية العامة للدولة المعنية.⁽³⁾

ويتبين من التعريفات السابقة أنها تتفق على عدد من الجوانب الأساسية في عملية التخطيط الإقليمي وهي:⁽⁴⁾

■ التخطيط الإقليمي هو أحد أساليب وأنواع التخطيط التنموي الاقتصادي وجزء منه.

■ يسعى التخطيط الإقليمي لتحقيق أهداف واضحة ومحددة تتمثل في:

(1) د. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص51.

(2) د. فؤاد وحيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي -طروحات تنموية للتخلف، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1990، ص26.

(3) د. محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سابق، ص53-54.

(4) د. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص52-55.

أ- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما ووضع الحلول المناسبة لها.

ب- التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية، وذلك من خلال التوزيع العادل لفوائد التنمية الاقتصادية.

ج- إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتقليل الفوارق الطبقة بينهم.

د- إشراك الأفراد في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.

هـ- الاهتمام بشؤون البيئة وتحقيق استخدام أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة.

وبشكل عام يمكن القول بأن التخطيط الإقليمي هو ذلك النوع من التخطيط التنموي الاقتصادي الذي يتناول ويعالج الأوضاع التنموية بشكل شمولي أو جزئي أو قطاعي في منطقة جغرافية أو إقليم جغرافي معين لكونه يقدم صورة واقعية عن الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية لكل إقليم وكيفية استخدامها وتوظيفها بشكل فعال وإيجابي في تحقيق التوازن المكاني داخل الإقليم والتوازن المكاني مع الأقاليم الأخرى.

ومما لا شك فيه أن عملية التخطيط التنموي الإقليمي عملية معقدة الأبعاد ومما يهمننا البعد الاقتصادي بالدرجة الأولى، ولذلك لا بد من تنوع الكفاءات والخبرات العاملة في هيئات التخطيط الإقليمي من أبناء الإقليم أنفسهم، وذلك من أجل واقعية ومصداقية أكثر في تحديد المشكلات ورسم وصياغة الأهداف وتنفيذ ونجاح الخطط التنموية بشكل عام، ولعلّ التركيز على أبناء الأقاليم والمناطق المحلية لشغل وظائف هيئات التخطيطية في تلك الأقاليم ومناطقها المحلية هو نوع من المشاركة من ناحية، وتحقيق مبدأ خلق فرص عمل جديدة لأبناء الأقاليم المستهدفة بالتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

ولكن ما يحدث في معظم دول العالم لا يمت إلى ما ذكرناه بصله. فلا احترام للعلم والخبرات، والدليل ما يحدث في الأجهزة الإدارية الحكومية، حيث لا تخضع عملية التعيين والترقية بالنسبة للموظفين لمعيار الكفاءة والإخلاص للعمل، وإنما

للمحسوبيات والواسطة والرشوة التي تمثل بدورها صورة من صور الفساد الذي ارتبط بالأجهزة الإدارية الرسمية.⁽¹⁾

وبناءً على ما تقدم فإن التخطيط الإقليمي يتطلب عملاً منظماً واعياً على مستوى الإقليم لفترة زمنية معينة.

وغالباً ما تنشأ الأجهزة التخطيطية في الأقاليم أو المناطق المحلية لسد الاحتياجات الخاصة بكل منطقة والمتمثلة في تطوير الخدمات في مجالات الإسكان والمرافق العامة والطاقة والأنشطة المختلفة كالمعلقة برفاهية المجتمعات المحلية، هذا بالإضافة إلى معالجة مشكلات أخرى ذات طابع محلي.⁽²⁾

أما الأنشطة التي يتعهد بها التخطيط الإقليمي فهي تتضمن إعداد المشروعات والبرامج الخاصة بالإقليم بهدف تحقيق التنمية المكانية وسد احتياجات الإقليم من خلال تنمية مناطقه المحلية وتطوير مواردها الاقتصادية، وعادة ما يتولى التخطيط الإقليمي الوظائف الآتية:⁽³⁾

أ- نقل الطموحات والاحتياجات والمشكلات الإقليمية أو المحلية إلى السلطات التخطيطية على المستوى القومي.

أما استكشاف هذه الطموحات والاحتياجات والمشكلات فيمكن أن يتم من خلال البحوث العملية، مع الاستعانة بالمسح الميداني والدراسات المتعلقة بالخصوص على المستوى المحلي أو الإقليمي.

ب- مساعدة السلطات المحلية في استكشاف وتقويم المشروعات والبرامج الإقليمية أو المحلية، وذلك بالتشاور مع الأجهزة والتنظيمات والمؤسسات التخطيطية في الإقليم الدولة المعنية.

ج- إذكاء المشاركة الفعالة، من جانب المؤسسات وكذلك الأفراد في المجتمعات المحلية في الأمور المتعلقة بالتخطيط وتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية.

د- متابعة نتائج تنفيذ المشروعات والخطط التنموية واقتراح التعديلات أو إعادة النظر في برامج التنموية فيما يخص تأثيرها على الإقليم أو المناطق المحلية.

(1) المرجع نفسه، ص 88-89.

(2) د. حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 287.

(3) المرجع نفسه، ص 287-289.

هـ- تنسيق المشروعات والخطط التنموية لا يتعلق بتنفيذها على المستوى الإقليمي حتى تنهض مناطقها المحلية بنفس المستوى التنموي.

و- المساعدة في عمليات مسح الموارد المحلية وسبل استغلالها الأمثل وبالصورة الفاعلة التي تنمي مناطقها المحلية.

وينبغي الإشارة هنا بأن الموارد المتاحة لتخطيط التنمية المحلية أو الإقليمية إنما تأتي من مصادر قومية وإقليمية أو محلية، ومن ثم فإن التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية من أجل التنمية الاقتصادية يتطلب مشاورات متبادلة وتعاون وتنسيق للخطط التنموية على المستويات القومية والإقليمية أو المحلية حتى تتحقق التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية ككل في سنوات معدودة.

كما أن التخطيط الإقليمي جزء مكمل للتخطيط الاستراتيجي للدولة ككل وليس بديلاً عنه. وفيما يلي مزايا التخطيط الإقليمي:⁽¹⁾

- التخطيط الإقليمي يساعد على اكتشاف العناصر القيادية في المجتمع المحلي، ويساعد في توجيههم والاستفادة منهم في خدمة مجتمعهم.
- يدفع أفراد المجتمعات المحلية في الإقليم إلى الإسهام في عمليات الإنتاجية بمختلف صورها، أي أنه يحقق مشاركة شعبية على مختلف المستويات لتعمل في المستقبل على الحد من التفاوت الاجتماعي.
- يُعدُّ هذا التخطيط تدريباً للمجتمعات المحلية على الحكم الذاتي وحل مشكلاتها بنفسها في حدود إمكانياتها ومواردها.
- يسهم هذا النوع من التخطيط في الحد من المشاكل الناتجة عن السلطة المركزية في الدولة ويساعد على إنهاء حالة الإهمال والتهميش التي تعاني منها المجتمعات المحلية في الدولة المعنية.

والجدير بالذكر هنا أنه عند تقسيم أية دولة إلى أقاليم تنموية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل أهمها:

- الوحدة الجغرافية.
- التكامل الاقتصادي.

(1) د. حسين بني هاني وآخرون، التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، مرجع سابق، ص 137-138.

- درجة التجانس الاجتماعي.
 - أهداف خطة التنمية الاقتصادية.
 - مشكلات الإقليم (طبيعية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية).
- فعلى الرغم من المزايا السابقة التي يحققها التخطيط الإقليمي فإنه لا يخلو من بعض العيوب بسبب المشاكل التي تنتج عنه التي أهمها: (1)
- التناقض بين الأهداف الإقليمية والأهداف القومية للدولة.
 - الصراع على المخصصات المالية بين الأقاليم.
 - طغيان الشعور بالإقليمية على الشعور الوطني.
- الشيء الذي لفت انتباه الباحثة في تجارب الأمم المختلفة في إصلاح اقتصادهم والنهوض بها سواء على مستوى الأقاليم أو المناطق المحلية أو على مستوى الدولة ككل متجنبين في ذلك العيوب السابقة، واعتمادهم وتركيزهم على متطلب أساسي من متطلبات التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية وهي (اللامركزية الإدارية).
- فاللامركزية الإدارية تعني بها نقل صناعة قرار التخطيط أو السلطة الإدارية من الحكومة المركزية إلى المستويات الإدارية الإقليمية، فمن المهم أن نعلم بأن اللامركزية مبدأ أيديولوجي يرتبط تطبيقه بقرار سياسي وبطبيعة العملية السياسية في الدولة. (2) حيث تتمثل اللامركزية في المبادئ الآتية: (3)
- الاعتماد على الذات.
 - ديمقراطية صنع القرار.
 - كذلك مبدأ المشاركة الشعبية.
- ومن ثم فلا بد من إعادة صياغة النظام الإداري للدولة المعنية بناءً على اللامركزية الإدارية لاعتبار أن المركزية الإدارية للحكومة في بعض الدول يجعل من مناطقها الجنوبية هي التي تتأثر بتبعاتها؛ مما يؤدي بتلك المناطق لتهميشها بالبطء الإداري في القرارات التي تصدر بشأنها. (4)

(1) د. حسين بني هاني وآخرون، التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، مرجع سابق، ص 138.

(2) د. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص 66.

(3) المرجع نفسه، ص 66-67.

(4) د. عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 34.

ويتركز الحل المتصور لمشكلة المركزية الإدارية على الأسس الآتية:⁽¹⁾

أ- إعادة تنظيم جهاز الحكومة المركزية بحيث يختص فقط بأمور التخطيط والرقابة والوظائف السيادية للدولة وترك كل الأنشطة التنفيذية لوحدات الحكم المحلي أو المجالس البلدية والوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص.

ب- تطوير نظام الحكم المحلي بحيث يعطى له الصلاحيات كاملة، ونقل السلطات في كل ما يتصل بالأمور الإقليمية والمحلية إلى وحدات الحكم المحلي المتمثل في المجالس البلدية، بحيث يتحقق لها استقلالها المالي والإداري ويكون للمجالس البلدية سلطة في إدارة تنظيم شؤونها ملتزمة بالأهداف القومية المتفق عليها مع الدولة.

ولقد لخصت إحدى الدراسات الإستراتيجية أهمية تبني تخطيط تنموي لامركزي في الآتي:⁽²⁾

- 1- تعمل اللامركزية في التخطيط التنموي على الحد بشكل كبير من تركيز القوة والسلطة والموارد في المركز (عاصمة الدولة) بمعنى أن اللامركزية تفرض نوعاً من التوزيع المكاني للسلطة والموارد داخل البلد الواحد بشكل إيجابي.
- 2- تسمح لامركزية التخطيط بتغلغل ووصول خطط التنمية الحكومية للمناطق البعيدة عن المركز أو العاصمة.
- 3- تعزز لامركزية التخطيط التنموي من الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وذلك من خلال مشاركة أكبر قدر ممكن من الجماعات السياسية والعرقية بشكل مباشر في صناعة القرارات التنموية الخاصة بهم بشكل يضمن أكبر قدر ممكن من المساواة في رصد وتخصيص الموارد الحكومية تعزيزاً لدورهم في التمثيل السياسي للدولة.
- 4- تسهل لامركزية التخطيط ودور القادة المحليين في توطيد الخدمات والتسهيلات وتوظيفها بشكل فعال، ومتابعة وتقييم أفضل المشاريع التنموية الإقليمية أو المحلية.

(1) المرجع نفسه، ص 34-35.

(2) د. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، مرجع سابق، ص 67-68.

5- تسهم لامركزية التخطيط في إيجاد هيئات ومؤسسات صناعة قرارات جديدة على المستويات الإدارية والإقليمية والمحلية تنقيد بالسياسات التنموية الوطنية، وتهتم بحاجات المجموعات السكانية الفقيرة، وخاصة في المجتمعات الريفية والمناطق الجنوبية من أجل إحداث التوازن التنموي للدولة المعنية.

ومما سبق وفي صدد الحديث عن التخطيط الإقليمي والتخطيط اللامركزي كأساليب عمل للإصلاح الاقتصادي يجدر الإشارة هنا إلى التنمية المحلية كجزء من التخطيط الإقليمي ومكمل لها، حيث تُعدُّ التنمية المحلية أسلوب عمل ينطلق من القاعدة نحو المركز لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة، وذلك انطلاقاً من قاعدة أساسية هي أن وضعية المجتمعات النامية واحتياجاتها إلى مشروعات تنموية كبيرة تتطلب نوعاً من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للدولة ككل، وخصوصاً إذا كانت الدولة تتميز بتدعيم الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة.⁽¹⁾

ويمكن تعريف التنمية المحلية على أنها أسلوب عمل ينطلق من الجزء إلى الكل يقوم على أسس ومبادئ عملية تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد البيئة المحلية.

فإن رسم أية إستراتيجية للتنمية المحلية يفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الأهداف المطلوبة حتى يمكن رسم السياسات التي تتلاءم مع الدولة المعنية. وهذا لا يتأتى إلا إذا كان لدينا تصور واضح لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك في تلك الدولة، وذلك لأن التنمية المحلية هي جزء متكامل مع التنمية الوطنية الشاملة.⁽²⁾

ولعل من بين أهم عناصر الإستراتيجية للتنمية المحلية ما يلي:

1- مراعاة مبدأ التكامل بين جميع جوانب التنمية المختلفة في المجتمع ككل بتدخل الدولة وتوجيهها المستمر.⁽³⁾

(1) د. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، القاهرة، الدار الهندسية، ط1، 2009، ص43.

(2) المرجع نفسه، ص48.

(3) المرجع نفسه، ص54.

كما تتطلب التنمية المحلية الناجحة تكاملاً ضرورياً فيما بين مستويات الإدارة المحلية (المحافظة، المدينة، القرية، البلدية)، وتكاملاً آخر فيما بين القطاعات التي تتولى الدولة مركزياً مسؤوليتها، وكذلك تكاملاً في الجهود التي تستبدل من جانب الدولة من ناحية، وتلك التي سيقوم بها القطاع الأهلي والقطاع الخاص من ناحية أخرى، وأيضاً تكاملاً فيما بين محاور التنمية البيئية والعمرانية وخدمات التنمية البشرية والتنمية المؤسسية.⁽¹⁾

2- لا بد لأية إستراتيجية للتنمية المحلية أن تضع في اعتبارها مسألة الخصوصية الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المحلي لذلك؛ فأفراد المجتمع المحلي أكثر قدرة من غيرهم على فهم طبيعة مناطقهم وإمكاناتهم ومواردهم فضلاً عن دور الحكومة والهيئات المحلية في عملية التنمية المحلية.

3- لا بد أن تكون للتنمية المحلية رؤية علمية واضحة ومن الملاءم أن يعلم مخطوطو التنمية أن إنهاء المشاكل الكبرى سيؤدي آلياً إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاج تهميش لمناطق معينة.

4- الاستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة بالمناطق المحلية وعلى مستوى أقاليمهم.⁽²⁾

ومن المؤكد أن العبء الأكبر يلقى على عاتق السلطات المحلية للكشف عن الإمكانيات المتاحة، والاعتماد عليها بقدر الإمكان وتشجيع الشعب في ظل مناخ ديمقراطي للمشاركة في عمليات التغير والتنمية.⁽³⁾

إذاً إن وضع هذه الاستراتيجيات ورسم مختلف السياسات الملائمة لا يستهدف في المقام الأول تحقيق برامج ومشروعات التنمية المحلية في الميادين والمجالات المختلفة دون الاعتماد على اللامركزية الإدارية في تنفيذ البرامج التنموية بهدف الإصلاح الاقتصادي للمناطق المحلية على مستوى أقاليم الدولة؛ لأن المركزية والتخطيط لإقامة مشاريع عديدة في مناطق مختلفة من الدولة يجعل الحكومة

(1) د. علاء الدين ناطورية، الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 215.

(2) د. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 54.

(3) د. مريم أحمد مصطفى، د. إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2002، ص 252.

المركزية تنحاز إلى مناطق معينة دون مراعاة لظروف المناطق الأخرى على مستوى الإقليم مما يؤدي إلى تعثر المشروعات وفشلها أحياناً؛ نظراً لتلك المركزية بينما التخطيط المحلي للتنمية الاقتصادية بناءً على اللامركزية الإدارية هو التخطيط من أجل المواطنين يهدف إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المسؤولين في الإدارة المحلية كل منهم في تخصصه.

إضافة إلى ما سبق، لا بد أن ندرك أن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية المطلوبة، لذلك يتطلب التخطيط السليم على المستوى القومي رسم طريقة واضحة المعالم للعمليات طبقاً للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة.⁽¹⁾ وعليه حتى يكون التخطيط للتنمية المحلية سليماً لا بد أن يقوم على مجموعة أسس هي:⁽²⁾

- أن يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والمادية.
- أن يكون التخطيط شاملاً الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المنشودة.
- أن يكون التخطيط مرناً حتى يمكن تشكيله في ضوء التجربة والتقييم. ومما سبق نجد أن التنمية المحلية أو الإقليمية وإن كانت جزءاً متكاملًا مع مشروع التنمية الاقتصادية الشاملة إلا أن لها دوراً حيوياً في دعم الاعتماد الجماعي على الذات، وتنمية المشاركة الفردية والجماعية التي يُعدُّ ركناً أساسياً في إنجاح التنمية بوجه عام.

وأخيراً، فإن التنمية المحلية هي التنمية اللامركزية التي من خلال تقييم نتائجها يمكن تحقيق التصورات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وربما هذا يدعونا إلى القول بأن الحكم المحلي ينبغي أن يعطي كافة الصلاحيات ليتمكن من السيطرة على الاتجاهات التنموية في ضوء السياسات المركزية المتفق عليها حكومياً، فإذا كان هذا

(1) د. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 68.

(2) المرجع نفسه، ص 69.

النمط من السياسة مأخوذاً به من قبل كثير من بلاد العالم المتقدم، فمن الأفضل في مجتمعات العالم الثالث أن يؤخذ بها بعين الاعتبار أيضاً.⁽¹⁾

إضافة إلى ما تقدم من تحليلات لمضمون الإصلاح الاقتصادي في إطار التخطيط التنموي؛ فلا بد لنا أيضاً من الإشارة إلى أن نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي يعتمد على قوة التأثير السياسي للحكومة ومؤسساتها.

وهذا يعني بأن الإصلاح الاقتصادي مرتبط بالاستقرار السياسي، فمن المتوقع أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على النمو الاقتصادي لأسباب عديدة منها:⁽²⁾
أ- يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ارتفاع معدل المخاطرة؛ مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للخارج.

ب- كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة العقول بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل، وهو ما يؤثر على نوعية العمالة المحلية تأثيراً سلبياً.

ج- يحول عدم الاستقرار السياسي دون تحقيق استمرارية النمو بين فجوات التقطع التي تحدثها الأزمات المتكررة، ولاشك أن هذا يفقد الدولة المزايا المحققة من الدفع الذاتي للنمو.

الخلاصة:

نستخلص القول بأن الإستراتيجية الملائمة للإصلاح الاقتصادي يعتمد على قدرة الحكومة على القيام بالإصلاح السياسي لمؤسساته الذي يسبق الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في الاعتماد على عملية صنع القرار السياسي على أساس علمي، والاعتماد على اللامركزية من جانب سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والقرارات الإنتاجية والتسويقية على جميع المستويات الإدارية المتمثلة في العواصم ومروراً بالمناطق المحلية والمجالس البلدية بالإضافة إلى المشروعات الاقتصادية أيضاً.

ومن جانب آخر إعطاء الحقوق الدستورية لأفراد المجتمع كاملة، والمتمثلة في الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية.

(1) د.مريم أحمد مصطفى، د. إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 264-265.

(2) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص 224.

فبالنسبة للحقوق المدنية والسياسية فهي تتمثل في حرية التعبير على الرأي
والمساواة في المشاركة الشعبية.

أما الحقوق الاجتماعية فهي تضمن حق العمل، وحق الحصول على دخل عادل
وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية أو حق التمتع بمنافع برامج الرفاهية
الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية فهي تعتمد على حق الملكية، وحق التبادل
وحق التعاقد أيضاً.

وهذا يعني بأن أي إصلاح مؤسسي يضمن الحقوق الدستورية لأفراد المجتمع
سوف يترتب عليه إصلاح اقتصادي.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه، ص219.

الفصل الثاني.

تجارب الصين واليابان كدروس للاستفادة منها.

المبحث الأول: التجربة الصينية (العهد الاقتصادي الجديد للصين):

أولاً: الإطار التحليلي للإصلاح الاقتصادي الصيني.

ثانياً: الرؤية التحليلية حول المراحل الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي الصيني.

ثالثاً: تحليلات شمولية حول السياسات الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي

الصيني.

رابعاً: النظام السياسي وتداول السلطة في الصين (الإصلاح السياسي الحذر).

المبحث الثاني: التجربة اليابانية (الاقتصاد الياباني القوة الصناعية والتكنولوجية

الصاعدة):

أولاً: تطور الاقتصاد الياباني بعد الحرب.

ثانياً: العوامل التي أسهمت في ازدهار الاقتصاد الياباني.

ثالثاً: السياسات الإستراتيجية للنموذج الاقتصادي الياباني.

المبحث الأول: التجربة الصينية (العهد الاقتصادي الجديد للصين): مقدمة:

كمدخل للموضوع لابد لنا من الإشارة إلى أن الصين تعرضت في السابق لحروب من جانب الدول الاستعمارية الغربية آنذاك ولقنتها هزيمة في حرب الأفيون عام 1840، كما تعرضت أيضاً لهزيمة في الحرب الصينية-اليابانية عام (1894-1895).

فقد مرت الصين بقرن من الحروب والثورات والهوس الفكري والفشل الاقتصادي، ثم بدأت أخيراً تأخذ بالمنهج العلمي وأصبحت تؤيد مبادئ الإصلاح التدريجي واقتصاد السوق.

وعليه نجد بأن الصين في الحقبة الماوية قررت العزلة تماماً عن العالم الخارجي، حيث انتهج الزعيم (الماوتسي) مبدأ الاعتماد على الذات، ولكون الصين دولة زراعية بالدرجة الأولى فأعطيت الزراعة أهمية بالغة من قبل الحزب الشيوعي بقيادة زعيم ماوتشي آنذاك.

والمهم في التجربة الصينية والتي سيجري الحديث عنها هو العهد الاقتصادي الجديد للصين، فقد كان مولد الصين الجديدة في ديسمبر عام 1978 عندما انعقدت الدورة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وتعد هذه الدورة آنذاك أهم دورة يعقدها الحزب الشيوعي منذ تحرير الصين عام 1949، لأنها شهدت تحولاً تاريخياً لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمة الصينية.

وتجسدت أهمية هذه الدورة في أنها قررت إنهاء عزلة الصين التي فرضتها على نفسها لمدة أربعة قرون ونصف قرن، ونقلت الصين من الأيديولوجية الغوغاءية إلى التكنولوجيا الغربية والاستثمارات الأجنبية بمعنى الانفتاح الخارجي.

حيث بدأت الصين في أواخر عام 1978 بتطبيق سياسة اقتصادية انفتاحية على العالم الخارجي تتميز بديناميكية داخلية خاصة متمثلة في الإصلاح والانفتاح والتحديث، مع تخلص هذه السياسات من الأفكار الخاطئة التي أعاقَت مسيرة التطور الاقتصادي للصين لفترات طويلة.

ففي الحقبة الماوية وفي ظل الأفكار الماوية التي سيطرت على كافة مجالات الحياة، والتي تتمحور على الكفاح الشاق والاعتماد على الذات، فبالرغم من أن تجربة الصين في الحقبة الماوية كانت مثلاً نموذجياً للتنمية في العالم الثالث، ونالت إعجاب الكثيرين، ولكنها لم تحقق تطلعات الشعب الصيني وطموحه في التقدم والرقي، حيث أدت سياسة الاعتماد على الذات إلى العزلة الهدامة لها.⁽¹⁾ ومما سبق، فإن ما يهمننا في التجربة الصينية هي الاستفادة من الدروس في الحقبة ما بعد الماوية، وهي بداية النهضة الصينية في عام 1978 بزعامه (دينج شيا وينج).

ويعد الزعيم دينج شيا وينج آنذاك أول من رفع راية الانفتاح الاقتصادي في الصين، منطلقاً من إيمانه بضرورة الانفتاح على أسواق العالم وتطوراته العلمية وأساليبه التكنولوجية بهدف تطوير وتحديث الصناعات الصينية والارتقاء بها. وتستند نظرية الإصلاح الاقتصادي إلى فلسفة دينج الإصلاحية التي تقول: (لا يهم إذا كان القط أسوداً أم رمادياً... المهم أن يلتهم الفئران) وهذا يعني أنه ليس المهم الاشتراكية أو الرأسمالية، بل المهم هو زيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء الاقتصادي من أجل رفاهية الشعب الصيني. وكما سنلاحظ بأن تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين بدأت من الريف وانتقلت إلى المدن، حيث يعيش تقريباً نحو 80% من سكان الصين في الأرياف في تلك الحقبة.

ومما ساعد على نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي استقلالية الأقاليم والمقاطعات في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيداً عن السلطة المركزية، ومن ثم أصبح للسلطات المحلية مواردها الخاصة بها.⁽²⁾

وفيما يلي نستعرض التجربة الصينية بصورة أكثر شمولاً للاستفادة القصوى منها:

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، القاهرة، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص166.

(2) أ. د. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ط1، 1998، ص276.

أولاً: الإطار التحليلي للإصلاح الاقتصادي الصيني:

يعد الإصلاح الاقتصادي القوة الدافعة لتحقيق المنجزات الاقتصادية في مراحلها الإصلاحية.

فعملية طموحة كتلك التي جرت في الصين لم تكن ممكنة لولا ارتكازها على الأسس الآتية:⁽¹⁾

- 1- تطبيق أشكال متعددة من أنظمة مسؤولية التعاقد القائمة على الأسر المنتجة مع ربط المكافأة بالمحصول الإنتاجي في الأرياف.
- 2- تنشيط الاقتصاد المتنوع والمؤسسات الحكومية الكبيرة والمتوسطة وتوجيهها نحو الأسواق والاشتراك في المنافسة.
- 3- الإصلاح الشامل لوظائف الدولة في إدارة الاقتصاد والتخطيط والأسعار والأعمال المصرفية.
- 4- تقليل تشوهات الأسعار وإصلاح المؤسسات الاقتصادية.
- 5- تعميق إصلاح البنية الاقتصادية في الريف بصورة تدريجية وبمراحل تجريبية في الإصلاح الاقتصادي.
- 6- اعتماد نظام الاقتصاد المخطط القائم على أساس الملكية العامة وتتمثل في الآتي:

- أ- الاقتصاد أو الملكية الفردية.
 - ب- الاقتصاد الخاص.
 - ج- الاستثمار الأجنبي.
 - د- الملكية الأجنبية الصينية، أي: الاستثمار الأجنبي الصيني المشترك.
- أما المنهج الفكري الذي تركز عليه عملية الإصلاح الاقتصادي الصيني فيستند إلى المبادئ الآتية:⁽²⁾

- 1- تبنت الصين آلية تشجيع القطاع غير الحكومي؛ بدلاً من تحويل ملكية المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص.

(1) المرجع نفسه، ص 278.

(2) المرجع نفسه، ص 278-279.

2- لجأت الصين إلى إنهاء مركزية صنع القرار الاقتصادي من جانب الحكومة المركزية ونقلها إلى الحكومات المحلية وإلى الأفراد و وحدات الإنتاج؛ نتيجة لتشخيص عيوب النظام الاقتصادي المخطط المنفرط في تركيزه وفشله في تحقيق المنجزات التنموية وعدم مرونة الآلية الإنتاجية.

3- وضع سياسات محددة لتشجيع النمو السريع للمؤسسات الجماعية والفردية في القطاع غير الحكومي.

4- التوجه الصيني نحو التصدير، وتنمية الإنتاج التصديري القائم على استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها الصين في مجال الصناعة القائمة على كثافة اليد العاملة بوصفها وسيلة لحفز النمو الاقتصادي.

5- تستوجب تنمية القطاع غير الحكومي والانتقال إلى اقتصاد السوق بمؤسساته المختلفة والمتمثلة في الآتي:

- المؤسسات المملوكة ملكية جماعية (مملوكة للحكومات المحلية) أو للعمال.
- المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص.
- المؤسسات المملوكة للأجانب.
- المؤسسات المملوكة مشاركة (مشاريع أجنبية-صينية مشتركة).

6- استهدفت عملية الإصلاح الاقتصادي تنمية المؤسسات المملوكة للأفراد أو للقطاع الخاص، وما رافقته من عملية إصلاح للتجارة الخارجية وللسياسة النقدية وسعر الصرف وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتوجه نحو الإنتاج التصديري إلى إيجاد قطاع كبير ممول للاستثمارات الأجنبية ولاسيما في الأقاليم الساحلية، فضلاً عن ظهور القطاع الممول للاستثمارات الأجنبية والصينية المشتركة.

لاشك أن رغبة الصين في اقتناص الفرصة التاريخية لتحقيق القفزة الاقتصادية التي طالما داعبت آمالها وتطلعاتها على المسرح الدولي، وذلك في ضوء التغيرات التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية من توحيد وتدويل للاقتصاد.

وقد لاحت للصين مثل هذه الفرصة في الستينيات من القرن التاسع عشر وظهرت في الخمسينيات والستينيات بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وللأسف

لم تستطع الصين أن تستغل أياً من هذه الفرص ولكن مع أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات برزت فرصة جديدة تتمثل في ثلاثة أسباب، وتكمن هذه الأسباب التي يمكن اعتبارها أسباب نهضة الصين في عهدها الجديد في النقاط الثلاث الآتية:⁽¹⁾

أ- التغير الكبير في الساحة الدولية وانتهاء عهد القوتين العظميين وانتهاء الحرب الباردة ودخول العالم فترة سلام، واهتمام العالم كله بالتنمية الاقتصادية.

ب- تحول السياسة الداخلية والخارجية للدول المتطورة إلى المناطق الاقتصادية وإلى تنمية الاقتصاد؛ ليصبح من الأمور التي تضعها الشعوب في مقدمة أهدافها.

ج- التقدم المستمر في العلوم والتكنولوجيا وظهور نتائج علمية بحيث أصبحت الفرصة السانحة لكل الدول أن تستغل هذه الأسباب جميعها وأن تتمسك بالقومية التي لا تأتي إلا كل حين من أجل تنمية سريعة.

ثانياً: الرؤية التحليلية حول المراحل الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي الصيني:

إن أبعاد التجربة الصينية في التنمية والتحديث والإصلاح تنطلق من دراسات إستراتيجية وفق سياسات تنبثق منها رؤية صينية خاصة تختلف عن الرؤية الغربية. إذ تحافظ الصين على روح حضارتها القديمة وتركز على تراثها وتقاليدها القديمة واختارت نموذج التحديث والتنمية الخاص بها في ضوء ظروفها التي مرت بها وأوضاعها الحقيقية، فقد ظلت القيادة الصينية تستلهم خطواتها من واقع الصين وتراثها التاريخي قبل أي شيء آخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى الصين لاستيعاب العلوم الحديثة واقتباس التكنولوجيا الغربية.

فقد نجحت القيادة الصينية على الصعيد الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري حتى أصبحت الأراضي الصينية مصدراً لاستثمارات الدول الصناعية الكبرى التي ارتبطت بالصين بشبكة من المصالح الاقتصادية، ومن ثم أصبحت منظومة الصين الاقتصادية مفتوحة على الاستثمارات الأجنبية والعلوم الحديثة والتكنولوجيا الغربية والذي تؤكد ضرورة قيامه بشكل عادل ومعقول ومتعدد الأطراف.

⁽¹⁾ د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص 272-273.

وكما ذكر (يه روان) نائب مدير الأبحاث الدولية بالصين آنذاك، "بأن النظام الدولي الجديد ينبغي أن يتضمن نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً قائماً على أساس المنفعة المتبادلة خاصة فيما يتعلق بعلاقات الشمال والجنوب".⁽¹⁾

ولمعرفة الإصلاحات الاقتصادية التي حققت النجاحات السابق ذكرها، نجد أنه على هذا النحو بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الصين بصورة تدريجية وعلى مراحل، وكما بدأت هذه الإصلاحات بتجارب متركزة في مناطق معينة ثم توسعت فيها تدريجياً.

وكانت إستراتيجية الزعيم دينج الاقتصادية المنارة التي اهتمت بها الصين في مسيرتها الإصلاحية والاقتصادية منذ عام 1978 وحتى الآن، وكانت هذه الإستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في المعجزة الاقتصادية التي أحدثت ضجة كبرى في الأوساط الاقتصادية العالمية.

ولقد حددت الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني إستراتيجية محددة وفق مراحل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية حتى عام 2000 على النحو الآتي:

1- المرحلة الأولى (1978-1984): باعتبار الزراعة المصدر الأول للحياة الأساسية عبر تاريخ البشرية الطويل، ولقد أسهمت الزراعة الصينية في توفير الحاجات الغذائية للمواطن الصيني، ومن ثم ارتكز الإصلاح في هذه المرحلة على الأرياف وتطوير أشكال مختلفة من نظام مسؤولية تعهد العمل المشترك للعائلات الريفية، وحشد طاقات المزارعين وتشجيعهم على تطوير إنتاج السلع.⁽²⁾

فمنذ بداية الثمانينات عملت الصين على ربط الإنتاج الزراعي بالمكافأة، ونظام الإدارة المزدوج الذي جمع بين التوسع في إنتاج الحبوب والتوزيع في ظل حشد نشاط الفلاحين في الريف من خلال تعديل الأسعار وتحسين عمل الأسواق، فنظام الكوميونات الذي أرسى دعائمه الشيوعيون في الاتحاد السوفييتي الذي انهار فيما

(1) المرجع نفسه، ص 179-180.

(2) المرجع نفسه، ص 188.

بعد، ونقل للصين بلا وعي وهو ما أدى إلى تقاعس الفلاحين عن التوجه للحقول الزراعية، وأدى ذلك إلى الدفع بالحكومة لإلغاء الكوميونات وتوزيع الأراضي على الفلاحين، مما أدى إلى زيادة التخصيص وزيادة الابتكار والخبرة في القطاع الزراعي وظهور المسؤولية التعاقدية بعد أن كان الكوميون هو وحدة البناء الاقتصادي والتنظيم الأساسي للسلطة الاجتماعية في فترات الحقبة الماوية.⁽¹⁾

2- المرحلة الثانية (1984-1991): في هذه المرحلة قررت القيادة الصينية تركيز الإصلاح في المدن وتعزيز الفاعلية الاقتصادية للمؤسسات؛ لأنها العمود الفقري للإصلاح الاقتصادي، ودفع إصلاح الأسعار والأسواق إلى الأمام، وإصلاح نظام الإدارة، والقيام بإصلاح المدن والعلوم والتكنولوجيا والتربية والتعليم والنظام السياسي بصورة شاملة وتعزيز الانفتاح على العالم الخارجي وإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة.

3- المرحلة الثالثة (1992-2000): في هذه المرحلة يدخل الصين مرحلة جديدة من النظام الاقتصادي للسوق الاشتراكي، ويتحول الإصلاح من تحطيم النظم القديمة البالية إلى تأسيس نظم جديدة وحديثة في الحياة الاقتصادية، وشهد الإصلاح في هذه المرحلة تطوراً مهماً حيث يتم التحول من الإصلاح الفردي إلى الإصلاح الشامل، وتعميق الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو القطاع الخاص. وتعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الحاسمة لوضع أسس النظام الاقتصادي للسوق الاشتراكي بالصين في السنوات القادمة.

وبناءً على المراحل السابقة، كان مؤيدو الإصلاح يتوخون الحذر فبدأوا الإصلاح في المناطق السهلة والأمنة نسبياً، وسرعان ما تشكلت بالتدريج بعض الأطر والمفاهيم تظهر إتجاه عام نحو التحرر والانفتاح على العالم وهو ما يعبر عن الرؤية الصينية التي تتسم دوماً بالطموح والواقعية في آن واحد.⁽²⁾

(1) د.إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، القاهرة، ط1، 2008، ص225-226.

(2) د.عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص188-189.

ثالثاً: تحليلات شمولية حول السياسات الإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي الصيني:
سوف نستعرض فيما يلي وبشيء من التفصيل ما تضمنتها المراحل السالفة
الذكر من سياسات إستراتيجية إصلاحية. ومن أبرز تلك السياسات:

- 1- سياسة الإصلاح الريفي.
- 2- إصلاح النظام الاقتصادي والتطور الصناعي للمؤسسات.
- 3- السياسات التعليمية والتكنولوجية.
- 4- سياسة الانفتاح (التجارة الخارجية وإصلاح الاستثمارات).
- 1- سياسات الإصلاح الريفي:

بدأ الإصلاح في المناطق الريفية أواخر السبعينيات، وقدم الحزب الشيوعي
خلال دورة انعقاده الثالث عام 1978 قدراً أكبر من الحوافز المادية، وكما خفف من
الرقابة التي كانت تمارس في عهد ماو والتي أعاقَت النمو في مجال الزراعة.
أما نظام الكوميونات أو الوحدات الإدارية الصغيرة التي تقوم على مبدأ
الجماعية، فقد حلت محله بالتدريج أشكال مختلفة من نظام المسؤولية التعاقدية، وفي
هذا النظام الجديد بقيت الأرض ملكية عامة، لكن كل أسرة حصلت على قطعة أو
أكثر من الأرض وأدوات الفلاحة والمعدات التكنولوجية وفق عقود مبرمة بين
الفلاحين والدولة، ومن خلال هذا النظام يستطيع الفلاحون الاحتفاظ بالمنتجات التي
تزيد عن حقهم المتعاقد عليها أو بيعها في السوق الحرة، وبالتدريج كان يتم أيضاً
آجال تلك العقود، بل أصبح بالإمكان توارثها وتناقلها بهدف تشجيع التخطيط طويل
المدى والاستثمار في مجال الزراعة.

أما الخطوة التالية، بإصدار الوثيقة الأولى للجنة المركزية عام 1984 والتي
حددت بصورة جلية الهدف من عملية خصخصة العملية الزراعية في الريف
الصيني حتى يتمكن الفلاح من أن يكون ثرياً، أو العمل على إثراء بعض الأشخاص
لكي يستطيعوا قيادة الشعب الصيني إلى الثراء، وعلى خلفية هذه الوثيقة رفعت
الحكومة شعار (المساندة يجب أن تكون للفلاح الثري)؛ لأنه يتمتع بالخبرة العريضة
في الإنتاج والتسويق، وهذا الفلاح يمكن أن يدفع باقي الفلاحين الصغار لنقل

تجربته، ومن ثم شهدت عملية خصخصة الأراضي الزراعية تطوراً مهماً للغاية أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في نهاية المرحلة الأولى للإصلاح.⁽¹⁾

حيث تم تشجيع الفلاحين على التخصص في مختلف مجالات الإنتاج الإضافية، وكذلك الاشتراك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونتيجة لذلك ظهرت في المناطق الريفية ملايين الأسر التي عملت في مجالات غير إنتاج المحاصيل، كما ظهرت ملايين المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني، وقد أدى الإصلاح الريفي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي، وإلى تحسن مستوى معيشة الفلاحين الصينيين في الثمانينيات وكانت النجاحات الباهرة للإصلاح الريفي هو المحرك الأول للاقتصاد الصيني، إذ شجعت زيادة دخول الفلاحين في الصين على التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية وأرست أساساً للنمو السريع في الصناعة والتجارة الخارجية.⁽²⁾

وبصورة أكثر تحليلية، فعندما طبقت الصين في الأرياف نظام مسؤولية (تعهد الإنتاج المشترك للعائلات الريفية) باعتباره الخط الأساسي في مجال الإنتاج الزراعي، وبعد أن قامت الصين بتعديل أسعار المنتجات الزراعية ونظام البيع والشراء، وحشدت جهود المزارعين، نجد أنه ارتفع إنتاج الحبوب الغذائية في الصين من 300 مليون طن في عام 1978 إلى 456 مليون طن في عام 1993، واستطاعت الصين أن تحل مشكلة الغذاء بمعدل 22% من سكان العالم، وذلك بالرغم من أن الأراضي الصالحة للزراعة في الصين تمثل 7% من مجموع الأراضي الزراعية في العالم.

وفي أواخر عام 1993، استطاعت الأرياف تأسيس عدد كبير من المؤسسات في القرى والمدن الصغرى، حيث استوعبت 11 مليون نسمة من القوى العاملة الزائدة في الأرياف ودفعت تطور الاقتصاد الريفي إلى آفاق جديدة.

والجدير بالذكر، أن سياسات الإصلاح والتي شملت الإصلاح الريفي في مرحلتها الأولى؛ نجحت لكون قيادة الحزب قامت بتأسيس قاعدة إصلاحية ضخمة

(1) مجلة بناء الصين، عدد يناير 1985، ص6.

(2) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11، 1996، ص11.

داخل الريف الصيني، وقدمت العديد من أسباب النجاح والزعامة للحزب في المرحلة الإصلاحية، فقد أدركت هذه القيادة التي تتمتع برؤية ثابتة وبعيدة المدى، أن جذب الأعداد الهائلة من قاطني الأرياف إلى صفها يمثل سندا قويا لتنفيذ سياساتها واستراتيجياتها ويكفل وجودها الشرعي أيضاً.

ولذلك ركزت جهودها في بداية المسيرة الإصلاحية على إحداث التغيرات الجذرية في الأرياف من خلال رفع مستوى المعيشة وإدخال الأساليب الحديثة والميكنة الزراعية وتطوير أساليب السياسة الزراعية، حيث أعطيت الزراعة أهمية بالغة، ولكن مع الانفتاح أصبحت من أولويات الصين القطاع الصناعي في المقام الأول.⁽¹⁾

ونستخلص مما سبق أن النموذج الصيني للإصلاح الريفي اتسم بخصائص ومقومات مهمة كان من أهمها:⁽²⁾

- أ- إصلاح وتحوير الزراعة بما يوفر المواد الخام الزراعية اللازمة للتصنيع.
- ب- زيادة القدرة على التصنيع الريفي في القرى والمدن الحضرية.
- ج- زيادة معدل نمو الإنتاج الزراعي في فترات مرحلية وبصورة متزايدة.
- د- تخصيص المزيد من الأموال للبحوث العلمية الخاصة بإنتاج المواد الغذائية، وخاصة إنتاج الحبوب.

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الريفية أسهمت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين بما يزيد عن 28% من الإنتاج القومي الإجمالي في الصين في الوقت الذي أنتجت فيه المؤسسات الريفية 95% من صناعة الخزف و95% من إنتاج الأجهزة الزراعية الصغيرة، و80% من صناعة الملابس، و40% من صناعة المواد الغذائية والمشروبات، و25% من إنتاج الآلات، و17% من الصناعات الالكترونية والاتصال وأسهمت بـ34% من الصادرات الصينية عام 2006.

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص227.

(2) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص227-228.

2- إصلاح النظام الاقتصادي والتطور الصناعي للمؤسسات:

اتخذ إصلاح النظام الاقتصادي ثلاثة جوانب هي: إصلاح أسواق السلع، وأسواق الائتمانات، والسياسات الضريبية.

ففي مجال إصلاح أسواق السلع اتخذت الإجراءات الآتية:

- رفع الرقابة الحكومية عن إنتاج أصناف عديدة من السلع فضلاً عن تسعيرها وتسويقها.

- الإبقاء على القيود المفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية غير المتطورة التي تنافس المنتجات الصينية للمؤسسات غير الحكومية مما وفر الحماية للصناعات المحلية الناشئة.

أما في مجال إصلاح أسواق الائتمان فقد اتخذت الإجراءات التالية:

- اتباع سياسة لامركزية في النظام المصرفي والموافقة الضمنية على إنشاء مؤسسات مالية غير رسمية وتعاونيات مالية تنظمها الحكومات المحلية فضلاً عن التعاونيات الائتمانية الريفية؛ مما أدى إلى تحسن فرص حصول المؤسسات غير الحكومية على الائتمان تحسناً كبيراً، وأصبحت المؤسسات المالية غير الرسمية مصدراً مهماً من مصادر الائتمان للقطاع غير الحكومي.

- توجيه الحكومة المركزية مبالغ كبيرة من السلف من خلال مصرف الدولة الزراعي إلى التعاونيات الائتمانية الريفية؛ لتمويل المؤسسات الريفية، بحيث أصبح رأس المال المحلي أهم مصدر للتمويل.

- السماح للمؤسسات الريفية بجمع رأس المال خارج قطاع المصارف من خلال إصدار السندات والتعبئة المباشرة لمخزرات السكان والعمال، كما استخدمت الحكومة المحلية إيراداتها الضريبية لأغراض رأس المال الاستثماري.

أما في مجال السياسة الضريبية، فلقد منحت المؤسسات الجماعية الريفية استثناءات وإعفاءات ضريبية متنوعة؛ لاسيما في السنوات الأولى من تطورها. وبمرور الوقت تم التخلي تدريجياً عن الاستثناءات بحيث أصبحت المدفوعات الضريبية كنسبة من الأرباح قبل الضريبة للمؤسسات الجماعية الريفية مماثلة لتلك

الخاصة بالمؤسسات الحكومية. كما أن المؤسسات الجماعية الريفية تخضع لمعدل ضريبية دخل تصاعدي تقدر 10%-50%.

كما عملت الصين على إقامة نظام ضريبي ينظم توزيع الموارد بين المراكز والأقاليم.⁽¹⁾

هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أجمع الاقتصاديون على أن التطور الصناعي في المناطق الحضرية أمر مطلوب للنهوض والارتقاء باقتصاد البلاد؛ لأنه من خلال الصناعة يمكن تحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات وبيع مصنعة لتحقيق القيمة المضافة وزيادة الصادرات وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى أن الصناعة غالباً ما تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة أكثر من أي نشاط آخر من مقومات الاقتصاد، فلا تنمية ولا تصنيع بدون مواد خام وأيدي عاملة مدربة ورأس مال وأسواق ووسائل نقل وتكنولوجيا حديثة وعمالة ماهرة مبتكرة ومتطورة؛ لذا فإن التصنيع يعد محور التحديث الاقتصادي، ولقد أجمع العديد من الخبراء على أن الفرق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكمن في التصنيع، والتصنيع قائم على مقومات تتمثل في الآتي:⁽²⁾

1- تغيير مضمون الإنتاج والتحرك من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على التصنيع.

2- تغيير هيكل القوى العاملة من العمل التقليدي إلى العمل المدرب لإحداث الحراك الاجتماعي والاقتصادي.

3- تعزيز القدرات والوحدات الإنتاجية وزيادة نسب ومكونات الجودة الشاملة والقضاء على كافة صور الفاقد والتالف والمعيب والمهدر وغير المستغل من الوقت والجهد بلوائح وقوانين ثابتة.

4- تقسيم العملية الإنتاجية إلى حلقات التخصص وتحويل الاقتصاد الصناعي إلى إنتاج أو اقتصاد الخدمات.

(1) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 281-282.

(2) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 228-229.

5- تغيير نظم الإدارة ورفع قدرة عنصر العمل من خلال إعداد الدورات التدريبية التي تدفع منحى التعليم والتعلم.

6- رفع قدرة العنصر البشري؛ لأنه الأساس الأول للتطور شرط أن يتحلى القائمون على الإصلاح بالحكمة والمعرفة الصحيحة لهذه المهمة التاريخية. فقد أخذت الصين تلك المقومات بعين الاعتبار لكي تلحق بركب التقدم والصعود.

وبصورة أكثر تفصيلاً، كان نسب الإصلاح الريفي حافزاً لدعاة الإصلاح كي يضعوا برنامجاً تنموياً واسع النطاق للمناطق الحضرية عام 1984، ولقد تم وضع العديد من المناهج الجديدة وفق استراتيجيات الإدارة موضع التطبيق وهي ما يلي:⁽¹⁾

- نظام العقود الذي يربط إجمالي دخل المشروع بأدائه الاقتصادي استناداً إلى العقود المبرمة بين المشروع والجهاز الإداري المشرف.
- نظام الاستئجار الذي وضع خصيصاً لتأجير المشروعات الحكومية الصغيرة إلى من يستطيع القيام بها من رجال الأعمال.
- (نظام مسؤولية المدير) الذي حد من التدخل السياسي غير المرغوب فيه من قبل أمناء الحزب في أعمال المشروعات.
- نظام المساهمة الذي يسمح للدولة والعمال بامتلاك أسهم المشاريع، ويضمن بذلك أن يسهر أصحاب الأسهم على مصالحهم، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.
- تجربة مفهوم الإفلاس على نطاق ضيق للتشجيع على المنافسة ولتفسير المفهوم الشيوعي السائد الذي يضمن العمل مدى الحياة بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك جهود مبذولة لإصلاح المشروعات الحكومية عن طريق دمجها أو جمعها في صورة اتحادات أو مشروعات ذات رأس مال مشترك.

وبناءً على المناهج أعلاه، شهدت الصين إصلاح المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة، والتي كانت بمثابة حجرة عثرة في طريق الإصلاحات الاقتصادية، لكن تلك المؤسسات كانت تتسم بالمركزية المفرطة، ومقاومة الإصلاح داخلها كان الأكثر صعوبة للقيادة الصينية، وأدركت الحكومة الصينية أن الخطوة الأساسية لتحديد

⁽¹⁾ دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 12.

مؤسسات الدولة تكمن في منحها سلطة إدارة شؤونها بصورة مستقلة، ولذا كان القضاء على المركزية من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها منذ عام 1978، ووضعت الصين خطة للقضاء على المركزية أو بالأحرى التقليل من قيود السلطات العليا المركزية داخل المؤسسات الصناعية أطلقت عليها نظام مسؤولية مدير المصنع، وتتمثل بصفة عامة مبادئ نظام المسؤولية الذي أحرز نجاحاً باهراً في الإصلاح الريفي، وهذا بالإضافة إلى معالجة الصراع السياسي والإداري داخل مؤسسات الدولة.

وشهدت الصين في القطاع الصناعي والحكومي ستة أهداف عاجلة وملحة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تضطلع بها الصين وتتمثل في الآتي:⁽¹⁾

- 1- اللامركزية في صنع القرار داخل السلطة الإدارية.
 - 2- يضطلع السوق الصيني بدور مهم في التخطيط ووضع الخطوط العريضة للخطة النقدية في بعض مجالات الأنشطة الاقتصادية.
 - 3- إصلاح الأسعار يعكس القيمة الحقيقية والتكاليف، فمذ الإصلاح شهد إصلاح الأسعار تقدماً تدريجياً، حيث تم تحديد أسعار أكثر من 80% من أسعار وسائل الإنتاج، وأكثر من 85% من أسعار المنتجات الزراعية، وأكثر من 95% أسعار صناعة السلع الاستهلاكية، فدخلت أسعار عناصر الإنتاج في عملية التسويق، وتعاظم دور آلية السوق في توزيع الموارد أكثر فأكثر.
 - 4- إصلاح الهيكل الاقتصادي لمؤسسات الدولة.
 - 5- جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين التجارة الخارجية.
 - 6- وضع نهاية لمبدأ "المساواة بين البشر الصينيين"، ووضع أسس نظام متطور لتوزيع المكافآت والحوافز الفردية.
- وبناءً على ذلك، أسفرت سياسة الإصلاح الاقتصادي في الصين وإستراتيجية تنمية القطاع غير الحكومي عن نتائج جلبت انتباه العالم وأثارت الدهشة حتى تعالت الأصوات لوقف النمو لكي لا يحدث انفجارات اقتصادية خارج قدرة تلك السياسات.

⁽¹⁾ د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص 260-261.

ولعل أبرز النتائج المترتبة على سياسة الإصلاح الاقتصادي يمكن توضيحها من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم (1)

مؤشرات اقتصادية مختارة للمدة 1991-1994

السنة	معدل نمو الناتج الزراعي	معدل نمو الناتج الصناعي
1991	%3.7	%14.5
1992	%3	%20.8
1993	%4	%21.1
1994	%4	%19

المصدر: Statistical Bureau of China, 1994

ونلاحظ من الجدول أعلاه بأن النسب المئوية لمعدلات النمو في الناتج الصناعي متزايدة بنسب متفاوتة إذا ما قورن بمعدلات الناتج الزراعي.

جدول رقم (2)

معدل نمو الناتج الصناعي في الصين (بحسب مصدر الإنتاج الصناعي لعام 1993)

نوع الناتج الصناعي	معدل النمو
الناتج الصناعي للمؤسسات المملوكة للحكومة	%6.4
الناتج الصناعي للقطاع غير الحكومي	%14.7
معدل نمو الناتج الصناعي الكلي	%21.1

المصدر: UN, World Economic Survey, 1994, p. 57

ويشير الجدول أعلاه إلى أن معدل نمو الناتج الصناعي للمؤسسات الحكومية قد بلغ %6.4 عام 1993، في حين حقق القطاع غير الحكومي معدل نمو قدره %14.7 أما معدل نمو الناتج الصناعي الكلي فكان انعكاساً لنشاط القطاع غير الحكومي، حيث وصل إلى %21.1.

جدول رقم (3)

حصة الناتج الصناعي بحسب نوعية المؤسسة (1980-1991)

سنة 1991	سنة 1980	نوع الملكية
53%	76%	الناتج الصناعي (ملكية حكومية)
47%	24%	الناتج الصناعي (ملكية غير حكومية) منها
36%	20%	ملكية جماعية
5.7%	0.0%	ملكية خاصة
5.7%	0.5%	ملكية أجنبية

المصدر: الحولية الإحصائية للصين عام 1992 افرنجي، ص402-406.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن حصة الناتج الصناعي بحسب نوعية المؤسسة من الناتج الصناعي الكلي، فقد انخفضت حصة الناتج الصناعي في المؤسسات المملوكة للحكومة من الناتج الصناعي الكلي من 76% عام 1980 إلى 53% عام 1991، بينما ارتفعت حصة الناتج الصناعي المتولد في القطاع غير الحكومي من الناتج الصناعي الكلي من 24% عام 1980 إلى 47% عام 1991.⁽¹⁾ وعليه من خلال ما سبق، نجد أن الاقتصاد الصيني انتقل من حيز الاعتماد على الزراعة في مطلع الثمانينات إلى الاقتصاد القائم على التصنيع في منتصف التسعينيات أو بالأحرى التصنيع المتنوع.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين نجحت في إطلاق 51 قمرًا صناعيًا خلال الفترة 1970-1998، وخلال الفترة 1980-1990 حققت الصناعة الصينية منجزات باهرة، حيث بلغ نموها 12% سنوياً بزيادة ثمانية أضعاف عما كانت عليه في عام 1987. ولقد تم إدراج الصين في عام 1998 ضمن أكبر عشر دول منتجة للسيارات، ومع دخول الشركات العالمية في صناعة السيارات من اليابان وألمانيا وأوروبا إلى السوق الصيني للتصنيع. وأصبحت الصين أكبر دولة منتجة للسيارات في العالم وذلك عام 2003.

وحصلت الصناعة الخاصة بالاتصالات والمعلومات على مركز الصدارة والريادة المتطورة، واحتفظت هذه الصناعة بمعدل نمو سنوياً 30%؛ لهذا فإن أفضل

(1) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص286-288.

وسيلة من خلال استدراج الشركات الدولية متعددة الجنسيات، واقتباس منتجاتها أو من خلال التحول إلى شريك وسرعان ما تصبح منافساً لها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن السوق الصيني أصبح سوقاً تتجذب له كافة الشركات الدولية.⁽¹⁾

3- السياسات التعليمية والتكنولوجية:

بالنسبة للسياسات التعليمية، فقد لعب التعليم دوراً جوهرياً في ذاكرة الإسلاميين الجدد في الصين في نهاية القرن العشرين، فالانتماء الاقتصادية التي دخل في طورها الاقتصاد الصيني تتطلب توافر حد كبير من التعليم والبحث العلمي.

فالعبارة ليست في كم البشر، وإنما في نوعية هذا الكم من البشر، وإن الوصول إلى النتيجة النهائية لأي إصلاح مرهون دوماً ببناء المواطن الواعي والمستنير، فالفرد المتعلم مواطن أفضل وعامل ماهر ومحارب مؤمن بقضيته.

فالصين ترمي إلى تحقيق إستراتيجيتها القومية الداعية إلى أن التعليم لا يقل أهمية عن الأمن القومي والدفاع، كونه الوحيد الذي يحقق الولاء والانتماء لهذا سعت الصين نحو ربط التعليم بقضايا المجتمع ووضع البرامج التعليمية والمناهج وفقاً لنظام المحاكاة والتجربة في ظل التوافق مع القيم الخاصة بالدولة والاهتمام بالبحوث والباحثين.

وعملت الصين على تنشيط قاعدة البحث العلمي والعمل على جذب العلماء والمبتكرين من الخارج للاستفادة من إنجازاتهم العلمية والبحثية، لهذا لجأت الصين إلى زيادة إنفاقها على التعليم العالي، حيث أنفقت الصين 2% من جملة الإنفاق التعليمي على التعليم العالي.⁽²⁾

ولقد تبلور برنامج التحديث في مجال البحث العلمي في التصور الذي وضعتة (سبونج جيان) والذي يقوم على الآتي:⁽³⁾

1- توجيه البحث العلمي نحو الحاجات الإنتاجية.

2- ربط الأكاديميين والعلماء بالمصانع، كما يحدث في الدول الصناعية.

3- الاهتمام بنقل موسع للتكنولوجيا.

(1) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 230-231.

(2) المرجع نفسه، ص 250-251.

(3) المرجع نفسه، ص 252.

4- عدم ربط المكافأة على البحوث العلمية بعضوية الحزب الشيوعي.

5- فتح المجال لمزيد من الجامعات الخاصة.

6- تشجيع الباحثين على إبرام العقود مع الهيئات الخاصة.

7- تقدم مكافآت مجزية للباحثين والمبدعين.

8- إصلاح الجامعات عن طريق التوظيف للخريجين لتنمية الدوافع.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الصين اتبعت سياسة إنشاء نظام جديد يهدف إلى إلزام الحكومة وكافة الأوساط الاجتماعية بإنشاء المدارس مع الأخذ بالاعتبار بأن المدارس الحكومية هي العمود الفقري للتعليم في البلاد، وتعزيز الالتزام بالواجب التعليمي، وإعداد وتدريب الأكفاء والمهرة المختصين في كافة المجالات من أجل خدمة المجتمع الصيني.⁽¹⁾

ونلاحظ بأن مدى وسرعة انطلاق عملية تحديث الصين لنظامها التعليمي الخاص، هو أكبر بكثير من الذي كان موجوداً عند منافسيها في الماضي. وأيضاً مؤسسات التعليم العالي الصينية تظهر انفتاحاً أكبر، وعلى الأقل تظهر نخبة المؤسسات ليس فقط الاستعداد، بل الحماس أيضاً من أجل تعديل مناهجها والقيام بتغييرات في الأصعدة الأخرى.

وتتحرك كبرى الجامعات الصينية باندفاع كبير باتجاه تحديث بنيتها التحتية، وكذلك العقلية التي تحرك مهاراتها عن طريق إنشاء تحالفات مع المؤسسات والشركات الغربية واستقبال هيئات التعليم التي تلقت تدريباً في الخارج.

وتعتمد الصين بالإضافة إلى تعزيز نظامها التعليمي الخاص على تدفق الطلاب الصينيين الوافدين من الخارج إلى وطنهم في نهاية الأمر، والطلاب الصينيون هم أكبر فريق من الطلاب الأجانب الموجودين في الولايات المتحدة.

وبحسب إحصاءات (مؤسسة التعليم الدولية)، فقد تلقى ما يزيد على 64.000 طالب وافد من الصين الشعبية العلم في الولايات المتحدة، وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي 2002 و2004.

⁽¹⁾ د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص224.

كما استقبلت الولايات المتحدة في ذات الفترة ما يزيد عن 8.000 طالب من هونغ كونغ وأكثر من 28.000 طالب من تايوان، ليصبح المجموع أكثر من 1.000.000 طالب. وهناك دول أخرى مثل أوروبا وأستراليا واليابان استضافت أيضاً أعداداً هائلة من طلاب الصين لإكمال دراستهم.

كما أن الحكومة الصينية قد أقدمت على تسريع جهودها من أجل إغراء أفضل وألمع الطلاب للعمل في البلاد، مقدمة لهم شروط عمل كما في الخارج وتعيينات جماعية في أبرز الشركات الواعدة.

ومن الملاحظ بأن طلاب وعلماء متمرنين كثيرين قد انجذبوا للعودة حتى يروا الحوافز الرسمية، وذلك بفعل الفرص الاقتصادية الفنية التي يقدمها اقتصاد ينمو بسرعة، وهؤلاء العائدون لا يجلبون معهم معرفتهم الأكاديمية فقط، بل يجلبون معهم شيئاً آخر أيضاً يحتاجه الصينيون بشدة إنه المعرفة التطبيقية والخبرة المتوافقة معها في ميدان الأعمال.⁽¹⁾

ومن بين السياسات العديدة التي اتبعتها الصين لإصلاح اقتصادها تأتي السياسة التكنولوجية كواحدة من أبرز تلك السياسات. والإطار العام للسياسة التكنولوجية اعتمد في عام 1986، إذ تم الشروع في برنامج (سبارك)، وهو برنامج وطني يرمي إلى المساعدات التقنية للمؤسسات الجماعية الريفية من أجل زيادة إمكاناتها في الحصول على التكنولوجيا وتحسين منتجاتها وزيادة قدرتها على التنافس، وتزويد هذه المؤسسات بالمعلومات المتعلقة بالأسواق والمهارات التقنية والتنظيمية.

أما تمويل هذا البرنامج فيعتمد على المصادر المحلية (الحكومات المحلية) ويتضمن البرنامج كذلك خططاً لتدريب موظفي وعمال المؤسسات لزيادة قدراتهم الوظيفية والإنتاجية؛ فضلاً عن زيادة قدراتهم على استيعاب التكنولوجيا وطرق إدارة الأعمال الجديدة، وقد شجعت الحكومة توظيف موظفين مدربين في المؤسسات العلمية والتقنية من جانب المؤسسات غير الحكومية، كما سهلت المشاريع المشتركة

(1) أوديد شينكار، ترجمة د. سعيد الحسني، العصر الصيني (الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص26-27.

بين معاهد وجامعات البحث والمؤسسات لتحسين مستوى التكنولوجيا في المؤسسات الجماعية الريفية، كما يتضمن البرنامج إعداد استراتيجيات إنمائية شاملة.⁽¹⁾ ومما سبق نستنتج بأنه تسهياً لمهمة الإصلاح، ارتكزت الصين على التقدم التقني والتكنولوجي، وبدأت الصين بالاعتماد على التكنولوجيا باعتبار العنصر الجوهري والمقوم الأول للنمو، ولجأت الصين آنذاك لجلب التقنيات ذات الطابع الإنتاجي في الوقت الذي كان اتجاه الدول النامية مندفعة وراء منجزات الثقافة ذات الطابع الاستهلاكي، وهذا ما دفع الصين إلى إرسال الطلاب والباحثين الصينيين إلى الخارج بأعداد هائلة لدراسة الأساليب والبرامج التكنولوجية في الخارج، وعلى إثر هذا انتشرت في الصين التقنيات التي أسهمت في بروز جيل من المثقفين الذين يستخدمون التكنولوجيا والمعارف الحديثة.⁽²⁾

4- سياسة الانفتاح (التجارة الخارجية وإصلاح الاستثمارات):

استندت سياسة الانفتاح الصينية في مجال التجارة الخارجية والاستثمارية مرتكزة على مبدأ تزايد اللامركزية الشاملة منذ عام 1985 على المبادئ والأسس الآتية:⁽³⁾

- أ- السماح للمؤسسات بالتصدير مباشرة بدلاً من الشركات التجارية الأجنبية.
- ب- تخفيض القيود المفروضة على المعاملات بالنقد الأجنبي وتحديد سعر صرف السوق.
- ج- إنشاء سوق موازية تتألف من مراكز لضبط أسعار الصرف يمكن فيها للمؤسسات المملوكة للأجانب والمؤسسات المحلية شراء النقد الأجنبي بأسعار السوق المحددة.
- د- تخفيض سعر الصرف الإسمي للعملة على التوالي لمدة بين عامي 1984-1991 لتعكس التغييرات التي طرأت على أسعار السوق.
- هـ- تنمية الإنتاج التصديري (الموجه للخارج) في المقاطعات الساحلية في إطار ما يسمى بالإستراتيجية الإنمائية الساحلية.

(1) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 283-284.

(2) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 194.

(3) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 285-286.

و- وضع خطة لربط المؤسسات الجماعية الريفية بالسوق الدولية؛ مما أدى إلى توسيع نطاق هذه المؤسسات لدخولها سوق التنافس الدولي.

ز- تحرير السياسة العامة للاستثمارات الأجنبية وهو تحرير رافق إعادة تشكيل للهياكل الصناعية للمؤسسات الجماعية الريفية.

ح- تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا الريفية، وفتح الطريق أمام التكتلات الدولية التي بإمكانها نقل التكنولوجيا الريفية فضلاً عن رؤوس الأموال.

ط- تشجيع المؤسسات الخاصة والمؤسسات الجماعية الريفية على إقامة مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية أصغر حجماً.

وانطلاقاً من ذلك، فقد قامت سياسة الانفتاح الصينية في البداية على أساس المواقع، ومن ثم تنفيذها على مراحل تجريبية، واستندت المرحلة الأولى على التجربة التي نجحت في الدول الأخرى، وهي تجربة (مناطق التصنيع المخصص للتصدير)، إذ أنشأت الصين عام 1979 أربع مناطق اقتصادية خاصة في مقاطعتي جوانج دونج وفوجيان القريبتين من هونج كونج، وفي تايوان ومكاو. وبدأت في هذه المناطق تجربة عدد من السياسات التفضيلية بهدف جذب رؤوس الأموال والتنمية الأجنبية، وذلك وفقاً لأساليب جديدة في الإدارة تتماشى مع النمط الدولي.

وسرعان ما أصبحت هذه المناطق مثل المختبرات تقاس فيها عملية اقتصاد السوق، ونجحت هذه الإستراتيجية نجاحاً نسبياً في جذب رأس المال الأجنبي، والقيام بتجارب إصلاحية رائدة، وخلق اقتصاد يقوم على التصدير، لكنها لم تنجح بنفس القدر في جذب التقنية المتقدمة.

وبالنسبة لمرحلتها الثانية عام 1984، تم إنشاء 14 مدينة ساحلية تسمح للسلطات المحلية بإنشاء مناطق التنمية الاقتصادية والتطوير التقني، وإضافة إلى المدن الساحلية المقترحة، حيث تقرر عام 1985 إنشاء مناطق ساحلية اقتصادية مفتوحة في نهر بيرل ونهر منج يانج، وفي شبه جزيرة شانغونج عام 1987، وكان من أهم أحداث تلك المرحلة أنه تم وضع (إستراتيجية التنمية الساحلية) في مطلع 1984، وطبقاً لتلك الإستراتيجية كان على الصين ذات العمالة الوفيرة أن تستفيد من

الاتجاهات السائدة في العالم، إذ تحولت دول كثيرة من الصناعات المعتمدة على العمالة الوفيرة إلى الصناعات المعتمدة على المعرفة العميقة.

وكان على الصين أن تسعى لنقل الصناعات الإنتاجية من تلك الدول إلى المناطق الساحلية، وتطلبت تلك الإستراتيجية جرأة شديدة؛ لأنها استلزمت امتداد طرفي الاقتصاد (الاستيراد والتصدير) إلى خارج البلاد من حيث استيراد قدر كبير من المواد الخام لتصنيعها ثم تصدير المنتجات المصنعة. وقد وقعت هذه الإستراتيجية لامتناس الفائض الهائل من العمالة الزراعية وتعويض النقص النسبي في المواد الخام، وزيادة الصادر له للحصول على النقد الأجنبي، الأمر الذي يوفر التمويل والتقنية لتطوير الصناعة والزراعة والخدمات وكانت تلك خطوة حاسمة في رسم ملامح اقتصاد جديد للصين.

كما دعمت هذه الإستراتيجية تجارة الصين الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية ودمجت الاقتصاد الصيني إلى حد كبير مع الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾ وبناءً على المرحلتين الأولى والثانية، نجد أن المناطق الاقتصادية الخاصة قد لعبت في الصين كدوافع على الاقتصاد العالمي، وكأنها بمثابة منصات إطلاق للإصلاحات الاقتصادية، وأسهمت هذه المدن الساحلية في جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة.

ولقد كان هدف إنشاء المدن الاقتصادية الخاصة، هو الإسراع في تصدير السلع المصنعة، وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة وتحقيق الاستفادة من السياسات الأفضلية والتسهيلات اللوجستية.

واعتمدت الصين إستراتيجية قائمة على ثلاث ركائز هي:⁽²⁾

أ- التركيز على الإقليمية وإنشاء المناطق الحرة كخطوات قابلة للتوسع.

ب- الانفتاح على الاستثمار الخارجي.

ج- الحصول على الدعم من الشركات الصينية في الخارج والمملوكة للصينيين.

(1) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 14-15.

(2) د. محمد إبراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، 1993، ص 125.

وبدأت المرحلة الثالثة، مع قرار من الحكومة عام 1990 بإحياء مدينة شنجهاي التي تعد قلب التجارة والصناعة في الصين؛ نظراً لتمييزها الصناعي والجغرافي، واستفادت المدينة من مصانعها القديمة، لذلك قامت الدولة بإعادة هيكلة هذه المصانع من خلال إدخال التقنيات الحديثة فضلاً عن إدخال الأساليب الإدارية الحديثة لتصبح شنجهاي مدينة عالمية على غرار المدن العالمية الأخرى، مثل: لندن ونيويورك وطوكيو.

وأيضاً إقامة منطقة بودنج الجديدة (شرق شنجهاي)، وتتيح هذه المنطقة معاملة تفضيلية للاستثمار الأجنبي يعادل أو يفوت ما قدمته المناطق الاقتصادية الخاصة، بينما تميزت المرحلتان السابقتان بالعمالة الكثيفة والتكيف مع آليات السوق. وجاءت تجربة شنجهاي عام 1990 باتجاه جديد في إستراتيجية الانفتاح الصينية والمتمثلة في الآتي:⁽¹⁾

1- ترمي هذه الإستراتيجية إلى رفع المستوى التقني للاقتصاد الصيني، حيث أعطت إستراتيجية شنجهاي الأولوية لتطوير التقنية المتقدمة، ولاسيما في مجال الدوائر الالكترونية المتكاملة وأجهزة الكمبيوتر، والتنمية الحيوية الحديثة والطب والمواد الجديدة.

2- وفي الوقت ذاته قررت المدينة تشجيع ما يسمى بالصناعات الأساسية الست، وهي: صناعة السيارات وصناعة الصلب وصناعة البتروكيماويات وصناعة أجهزة الاتصالات وصناعة معدات محطات القوى الكهربائية وصناعة الأجهزة المنزلية.

3- وتستهدف هذه الإستراتيجية أيضاً تحويل المدينة إلى أكبر مركز مالي في المنطقة الآسيوية الواقعة قرب المحيط الهادي، وتضم المدينة أهم أسواق الصين، مثل: سوق الأسهم والسندات والسلع والعملات.

4- هذا بالإضافة إلى أن الإستراتيجية تستهدف أيضاً أن تصبح شنجهاي "رأس التين"؛ لأن هذه الإستراتيجية وضعت أساساً لتحقيق الرضاء الاقتصادي في المنطقة الداخلية من الصين، وهي وادي نهر يانج تسي (التين)، والمعروف

(1) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 16-17.

أنها منطقة متقدمة نسبياً -اقتصادياً وتجارياً- ويبلغ عدد سكانها حوالي 300 مليون نسمة.

5- وتمثل هذه الإستراتيجية أكبر تجربة صينية في مجال ما يسمى (اقتصاد السوق الاشتراكي)، وتستخدم الحكومة المحلية آليات السوق الظاهرة والخفية لدعم اقتصاد السوق الموجه من قبل الدولة.

ونتجت عن هذه الإستراتيجية حتى الآن نتائج مثيرة للإعجاب، ففي الفترة 1991-1995 تم إنشاء مشروع برأس مال مشترك أو أجنبي، وبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية 32 مليار دولار مقابل مشروع برأس مال مشترك.

وبشيء من التفصيل، فهناك جانب آخر للعلاقات مع الخارج من زاوية تفاعلات السياسة التجارية الخارجية للصين هي المناطق الاقتصادية التي تقدر إنشاؤها سلفاً، وفي هذا الميدان وبصورة أكثر تفصيلاً انتهجت الصين (سياسة التجريب) وهي تعني ألا يوضع أي تدبير موضع التطبيق العلمي في مجموع البلاد إلا بعد أن يكون قد جرى تجريبه على نطاق ضيق في أماكن مختارة لهذا الغرض، فإلى جانب التجارة الخارجية فقد رافقته إصلاحات استثمارية. فمن خلال المناطق الاقتصادية الخاصة التي تم إنشاؤها تشجع الدولة على الاستثمار، حيث منحت الدولة تخفيضاً مهماً في الضرائب، وصل إلى 15% عوضاً عن 55%، ومنحت أراض بآثمان منخفضة، وبنية تحتية جديدة، وتمركزاً صناعياً يساعد على تقليل النفقات.

كما أن استراتيجيات انفتاح المحافظات الشاطئية المتبعة منذ بداية الإصلاحات، قد فتحت لها باب الانخراط بأكبر قدر في التجارة الدولية، على عكس محافظات الداخل، وهكذا أصبحت 80% من صادرات الصين تأتي من محافظات الشاطئ البالغ عددها 11 والتي تشكل 40% من مجموع السكان.

وفيما بين 1991، 1999، بلغ نصيب الصين من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة الثلث، والذي جعل منها الموطن الرئيسي لاستقبال الاستثمارات والحافز على الاستثمار هو حجم السوق، ويليه بدرجة أقل البحث عن الإنتاج بتكلفة

منخفضة، ومن المحتمل أن تستمر هذه الوضعية بعد أن جرى التجارة متعددة الأطراف، طالما ظل الضغط من أجل احتواء الأثمان مستقراً.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الصين في مجال الاستثمار الأجنبي قدمت تسهيلات عديدة، حيث وقعت 40 ألف اتفاقية للاستثمار الأجنبي عام 1992 تصل قيمتها 58 مليار دولار، وبلغ حجم الأموال الأجنبية التي استخدمت بالفعل 16 مليار دولار في عام 1992 بزيادة قدرها 50% من عام 1991 وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو نصف هذه التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وتعمل حالياً في الصين نحو 70 ألف شركة.

ولقد أسهم إنشاء المناطق الحرة في تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنشاء من تلك المناطق، وساعد على هذه الزيادة كون الأقاليم والمقاطعات تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بعيداً عن السلطة المركزية.⁽²⁾

ونتيجة للسياسات التي اتبعتها الصين في حقل القطاع الخارجي واتجاه الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي، فلقد ازداد تدفق رأس المال الأجنبي إلى الصين من 18.8 مليار دولار في عام 1992 إلى 36.8 مليار دولار في عام 1993 مشكلاً نسبة 18% من رأس المال الثابت الكلي، ونتيجة لذلك زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 26 مليار دولار في عام 1994 مقارنة بنحو 1258 مليون دولار عام 1984 كما هو مبين في الجدول الآتي:

(1) د. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين، فيتنام، كوبا، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003، ص26.

(2) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص293.

جدول رقم (4)

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين (وتقدر بالمليون دولار خلال المدة 1984-1994)

السنة	مقدار الاستثمار الأجنبي -بمليون دولار
1984	1258
1986	1874
1988	3193
1990	3487
1992	11160
1993	17000
1994	26000

المصدر: الحالة الاقتصادية في العالم 1993 إفرنجي ص395.

جدول رقم (5)

رأس المال الأجنبي المتدفق إلى داخل الصين (وتقدر بالمليار لعامي 1992-1993)

السنة	مقدار رأس المال الأجنبي المتدفق داخل الصين
1992	18.8 مليار دولار
1993	36.8 مليار دولار

المصدر: UN. World Economic Survery, 1994, p. 57.

ويوضح الجدولان رقم (4، 5) بأن الاستثمارات الأجنبية في تدفق متزايد خلال السنوات المشار إليها.⁽¹⁾

هذا ويلاحظ أنه منذ النصف الثاني من التسعينيات، بدأت الحكومة الصينية تفرض طريقها الخاصة بالنسبة لنوعية وخصائص الاستثمارات الأجنبية في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية وضعف الثقافية في الصين، ما يتطلب استثمارات عملاقة تستطيع النهوض بالقاعدة الثقافية، وكذلك تحاول الحكومة الصينية العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للمناطق الداخلية في مجالات البنية الأساسية والخدمات، حيث تفنقر تلك المناطق للبنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات. ولكي تخفف الحكومة من حدة التفاوتات الإقليمية، أخذت تلجأ إلى تمويل جهودات التنمية الاقتصادية في الوسط والغرب عن طريق إعادة استثمار عوائد الاستثمارات العالية المتحققة في الشرق والجنوب الشرقي للصين.

(1) المرجع نفسه، ص290.

وفي إطار تلك الرؤية الإستراتيجية، صدرت مجموعة التشريعات والقرارات التي بدأ تطبيقها منذ عام 1997. وعلى رأس القرارات، التفتيش السنوي على الشركات الأجنبية، وهو إجراء بدأت الحكومة الصينية تطبيقه منذ عام 1997، وهو يعطي للحكومة الحق في تقويم أنشطة الشركات وتحديد مدى دقة التزامها وتوافقها مع قوانين البلاد.

وحددت الحكومة تصنيفين (B) - (A)، كنتيجة للتفتيش السنوي، ووفقاً لهذا التصنيف؛ فإن الشركة التي تحصل على تقويم (B)، سوف تحرم من إمكانية زيادة رأسمالها وفتح فروع جديدة لها في الصين، بالإضافة إلى بعض الإجراءات العقابية الأخرى.⁽¹⁾

ومن ناحية أخرى، فقد قامت مصلحة الصناعة والتجارة بإصدار منشور إلى جميع الإدارات الحكومية المحلية في عام 1998، وحددت فيه بعض المعايير والضوابط للموافقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أهمها:

- أ- انتقاء الاستثمارات الأجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.
- ب- السماح للاستثمارات الأجنبية بالعمل بشرط جلبها تكنولوجيا المتقدمة.
- ج- حماية السوق المحلي من توسع الشركات الأجنبية.
- د- حماية سيطرة ملكية الدولة مقارنة بالملكيات الأخرى.
- هـ- خفض نسب المشاركة الأجنبية في المشروعات المشتركة.
- و- التطبيق الصارم لقانون منع الإغراق المحلي وقانون منع الاحتكار بالنسبة للشركات الأجنبية بصفة خاصة.

وإلى جانب سياسة الانفتاح في مجال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، ارتكزت الحكومة الصينية بتحرير التجارة الخارجية من السيطرة المركزية عن طريق إفاد المسؤولين الذين يستطيعون اتخاذ القرارات، وتوزيعهم على مختلف الوزارات الاقتصادية والأقاليم والمشروعات وتشجيع كل إقليم على وضع إستراتيجية الانفتاح الخاصة به؛ ونتيجة لذلك بدأ الكثير من الأقاليم الحدودية بتبادل

⁽¹⁾ د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 102-103.

التجارة مع الدول المجاورة للصين، مثل: التبادل التجاري بين إقليم هايلونج جيانج وروسيا، وبين جوانج سي وفيتنام، وبين فوجيان وتايوان.

في حين فضلت مقاطعة (ننغشيا المسلمة) أن توثق روابطها مع الشرق الأوسط، فأقامت علاقات مع دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية والكويت.

حين كان التخطيط مركزياً، كانت السياسة الاقتصادية تركز على تنمية أقاليم بعينها استناداً إلى الصناعات المحلية الموجودة في كل إقليم، ورغم نجاح هذه السياسة، فقد كان هناك بعض السلبيات أهمها الإخلال بالتوازن بين الأقاليم المختلفة.

وتضمنت سياسة الانفتاح كذلك وضع القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب والمسؤولية القانونية والاستثمار الأجنبي وحماية براءات الاختراع، وكان من بنودها خفض قيمة العملة الصينية ودعوة المستثمرين والمتخصصين والمديرين الأجانب لزيارة الصين، وتشجيع سياسة الانفتاح والسماح لمئات الآلاف من الطلبة بالسفر إلى الخارج لمواصلة دراساتهم العليا، وإصلاح التجارة في الصين بهدف دعم التجارة الخارجية والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، ونتيجة لذلك وصل الاقتصاد الصيني إلى مستوى غير مسبوق من الاندماج مع الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

بدخول الصين الألفية الجديدة ارتفعت أيضاً بكفاءة الشركات علمياً وتقنياً، وهذا هو هدف الدولة حيث إن مشاكل هذه الشركات كان بسبب سوء الإدارة وتخلفها مما جعل الدولة تبني السياسة على عدة محاور وهي:⁽²⁾

- الإصلاح الإداري للتخلص من الخسائر وتحقيق الأرباح.
- البدء في إنشاء المشروعات المشتركة، وفقاً للمعايير الدولية يوجد 520 مشروعاً رئيسياً مملوكاً للدولة.
- تعزيز جودة وفائدة العمل الاقتصادي لزيادة الأرباح وتخفيض الخسائر وفقاً لاقتصاد السوق عن طريق تطبيق إدخال التقنية العالمية.
- تسريح العمالة الزائدة شرط التعويض المناسب، والاستفادة منهم في مجالات أخرى متاحة.

(1) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 18-19.

(2) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 184.

ويمكن أن نستخلص مما تقدم، أنه خلال فترة الإصلاح والانفتاح حققت الصين إنجازات هائلة في الوقت الذي أقدمت الدولة على تحمل كافة الالتزامات الجوهرية للأغلبية العظمى من الشعب، وبعد أن انتقلت الصين من الاقتصاد الذاتي إلى الاقتصاد القائم على التصنيع والتصدير الذي حقق لها التقدم إقليمياً وعالمياً، نجد أن الصين اتخذت كافة السياسات المتاحة التي من شأنها تحقيق الصعود والتقدم بغض النظر عما إذا كانت تلك السياسات والوسائل اشتراكية أم رأسمالية، لذلك استقطبت الصين مزايا الرأسمالية الملائمة لأحوالها لتطبيقها والاستفادة منها مادامت تلك الوسائل تحقق التقدم الاقتصادي.

فالإستراتيجية الصينية قد أدخلت عدداً من الأنماط الرأسمالية للاستفادة من كافة الإيجابيات وكبح جماح السلبيات بهدف الحصول على الاستثمارات الأجنبية وجذب التقنيات والمعارف الحديثة لتطوير أساليب الإنتاج القائمة على الاشتراكية، ونلاحظ من هذا بأن الصين أبدعت في إدخال بعض العناصر الإيجابية من الرأسمالية في اقتصادها الاشتراكي لتواكب مع متغيرات العصر.

وعلى ضوء خلفية التحليلات الشمولية أعلاه، بات واضحاً أن السياسات الإستراتيجية التي اتبعت في إصلاح منظومة الاقتصاد الصيني بجوانبه المتعددة تنطلق من الاعتبارات الآتية:

1- تعزيز الفاعلية الاقتصادية، حيث كرست الصين جهودها لتعزيز فاعلية مؤسساتها الاقتصادية وشركائها وإداراتها بصورة أفضل حتى استطاعت أن تلعب دوراً كاملاً في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء في الإصلاح الريفي أو إصلاح النظام الاقتصادي والتطور الصناعي للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال بناء أنظمتها الاقتصادية، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، وهنا يلاحظ أن (إعادة البناء الاقتصادي) و(الإصلاح الاقتصادي) لا يوجد خلاف بينهما؛ لأن الأخير يعني تغير القواعد التي بموجبها يتم تنفيذ الأنشطة التجارية والاقتصادية مثل القضاء على المركزية وإصلاح الأسعار.⁽¹⁾

(1) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص182.

ويشمل برنامج تطوير إدارة المؤسسات في الصين العديد من الجوانب الاقتصادية ولعل من أهمها، ترقية الكوادر الشابة والمدرّبة تدريباً جيداً إلى المراكز القيادية، واستبعاد المدراء الذين يفتقرون إلى التدريب الجيد، وإقامة مراكز تدريب الكوادر والعمال، وتم تأسيس نظام السيطرة الشاملة على جودة الإنتاج، بالإضافة إلى تطوير علم المحاسبة وممارستها. (1)

2- اتباع الصين سياسة اللامركزية؛ وذلك لأن المركزية تتمثل في وضع إدارة كافة وحدات الدولة المختلفة في مركز واحد أو جعل القرار من العاصمة الخاصة بالدولة، وعليه انتهجت الصين سياسة اللامركزية بإعطاء الصلاحيات للمقاطعات والسلطات الإدارية المحلية سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي حتى يمكن جعل السوق أكثر فعالية وتأثراً، ولم تقتصر اللامركزية على مجرد نقل سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي، وإنما امتدت إلى باقي الوحدات الإنتاجية، وهذا ما أعطى الحرية للمؤسسات في المقاطعات لاتخاذ قراراتها الإنتاجية والتسويقية، وحرية تعويض الأجهزة الرقابية بنقلها من العاصمة بكن إلى كافة المقاطعات والأقاليم الصينية.

وعليه اتسعت رقعة اللامركزية على جميع المستويات الإدارية في الصين بدءاً من العواصم، ومروراً بالأقاليم والمقاطعات، وانتهاءً بالمدن الصغيرة والقرى والمشروعات وذلك فيما يتعلق بالأمور المالية والتخطيط والأجور والعمالة والتجارة والاستثمار، فنجد أن سياسة اللامركزية هي العامل الحاسم وراء الأداء القوي للاقتصاد الصيني. (2)

3- نظام المناطق الاقتصادية الخاصة، وأعلنت السلطات الصينية بكل وضوح أن هذه المناطق تعد جزءاً من الإستراتيجية الشاملة لتحديث البلاد عن طريق استيراد المهارات والمعدات الثقافية من البلاد الصناعية المتقدمة بأقل تكلفة ممكنة على الصعيدين الأيديولوجي والاقتصادي، وكان المخطط من تلك المناطق، هو توفير مدخلات جديدة للصناعات المحلية وتوفير سلع استهلاكية

(1) المرجع نفسه، ص 182.

(2) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 233.

كان يتم استيرادها من الخارج، وذلك لتخفيف العبء على الميزان التجاري، ولذلك كان هناك مزيج من إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وإستراتيجية تحفيز الصادرات لتبرير إنشاء هذه المناطق.⁽¹⁾

4- دفع إصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا ونظام التعليم إلى الأمام وإنشاء النظم المعقولة لإحراز التطور الذاتي في مجال العلم والتكنولوجيا وإقامة نظام من طراز جديد يتألف من الاندماج الوثيق بين السياسات التعليمية والسياسات التكنولوجية من جهة والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى.⁽²⁾

5- سياسة مجالي التجارة الخارجية والاستثمارات في ظل سياسة الانفتاح، نجد أن الصين تعمق إصلاح نظام التجارة الخارجية وتعزز توسيع آفاق الانفتاح الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقامت الصين أيضاً بتنشيط الاشتراك في التنافس الدولي والتعاون الاقتصادي العالمي، وإبراز التفوق الاقتصادي النسبي، وجعل الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي يحققان الترابط المتبادل ويكمل كل منهما الآخر، وتحديد ضوابط الأنشطة الاقتصادية الخاصة في ضوء المعايير العامة لأحوال الصين والأنشطة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى المعالجة الصحيحة للعلاقات الاقتصادية الخارجية وزيادة القدرة على التنافس الدولي بما يحقق الانفتاح الخارجي المطلوب.

ومن خلال ما سبق، أصبح للصين تجربتها الفريدة التي قدمت بريقاً من الأمل لدول العالم الثالث بوصفها نموذجاً للتنمية الاقتصادية، واستطاع أن ينمو باستقلالية وبعدم انعزالية منذ عام 1978، وتجسد الدراسة الواعية والمتأنية للإصلاح الاقتصادي الصيني أسباب العملاقة الاقتصادية والأبعاد الأساسية للتجربة الصينية التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:⁽³⁾

1- التزام الصين بمبدأ أن البناء الاقتصادي هو العمود الفقري في مسيرة الإصلاح الاقتصادي، وتكمن البراهين العملية للإصلاح الصيني، من حيث المبدأ في

(1) د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، مرجع سابق، ص 105.

(2) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص 223-224.

(3) المرجع نفسه، ص 192-193.

تخطيط قيود تطوير القوى الإنتاجية داخل النظام الاقتصادي وإقامة نظام اقتصاد السوق الذي يتسم بالحيوية والفاعلية والديناميكية، وذلك حتى يمكن تعزيز تنمية القوى الإنتاجية وتطويرها.

2- في عملية الإصلاح والانفتاح تستوعب الصين وتستفيد من التجارب الناجحة في الدول الأخرى مع الالتزام بمبدأ البحث عن الحقيقة طبقاً للوقائع، والبحث عن طريق جديد يتحلى بالخصائص الصينية عند التطبيق العملي، واستدامة تقييم معايير النجاح، ومدى إسهام تلك المعايير في رفع مستوى معيشة الشعب الصيني كله، وقررت الصين أن الإصلاح والانفتاح هما القوة الدافعة للتطور، والذي يعدّ الوسيلة الفعالة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في كافة أنحاء البلاد؛ لأن الاستقرار الاجتماعي يتبعه التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد.

3- يعدّ التخطيط الاقتصادي والسوق من الوسائل الفعالة في تنسيق الاقتصاد الصيني، وتنمية وتطوير السوق الصيني، وتفعيل آلية السوق؛ لكي تلعب الدور الأساسي في توزيع الموارد، وتلتزم الصين دائماً بسن القوانين والأنظمة الاقتصادية التي تتواءم مع الإصلاح الاقتصادي ومسيرة الاقتصاد العالمي.

4- المعالجة الصحيحة الصائبة للعلاقات المتبادلة التي تربط بين الإصلاح والتطوير والاستقرار، واقتناص الفرص للإسراع بإحلال النظم الجديدة والحديثة محل مثيلاتها القديمة في النظام الاقتصادي القديم، وجعل الاقتصاد القومي يدخل مراحل جديدة ومثالية من البناء والتطور مع تقادم الزمن.

5- الدمج بين الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي وجعلهما يتفاعلا معاً ويكمل كل منهما الآخر، فالانفتاح الخارجي يسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية المتقدمة وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح والتنمية الاقتصادية.

رابعاً: النظام السياسي وتداول السلطة في الصين (الإصلاح السياسي الحذر):

يؤكد الخبراء أن استقرار النظام السياسي في أية دولة يعدّ أهم مقومات تقدمها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتطلب تطبيق الديمقراطية (تداول

السلطة) وجود فترة انتقالية متدرجة في ظل التطبيق الطبيعي والطوعي حتى لا تحدث قلاقل واضطرابات قد تدفع الشعوب والصفوات المحيطة بالسلطة السياسية القيام بالثورة أو الانقلاب للإحاطة بالحكومات القائمة.

ومن حيث التغيير في المجال السياسي في الصين؛ فإننا نذهب إلى حد القول بأن الصين توجهت نحو النهج المتدرج في أسس التحول السياسي، وفي ظل حذر شديد؛ مما أثار إعجاب العالم من حيث تداول السلطة، في الوقت الذي شهد الحزب الشيوعي الصيني إشكاليات وجدلاً واسعاً نحو عدم تبني النهج الديمقراطي الغربي بالشكل الحرفي، بل إعطاء للخصوصية الصينية أهمية بالغة للحفاظ على وحدة الأراضي الصينية وسيادتها الوطنية.

ولعلنا نجد أن الصين قد أجلت بدء الإصلاح السياسي إلى مرحلة ثانية إلى حين تقوية النظام الاقتصادي.⁽¹⁾

ولذلك نرى بأنه كثيراً ما توصف التجربة الصينية التي بدأت عام 1978 بأنها نموذج للإصلاح الاقتصادي غير المرتبط بإصلاح سياسي، في حين أن التحرر الاقتصادي في دولة شيوعية يستلزم بالضرورة تغييرات سياسية، ولكي تكون أكثر دقة ينبغي أن نصف التجربة الصينية بأنها نموذج للإصلاح الاقتصادي المرتبط بإصلاحات سياسية حذرة.⁽²⁾

ومن الأهمية بمكان؛ فإن النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني، قد أعطى للقيادة السياسية الدعم الكافي للثقة والمضي قدماً في الانتقال بالإصلاح إلى مراحل أعمق في الوقت الذي هدد هذا النجاح الباهر مراكز المعارضين للإصلاح من أعضاء الحزب الشيوعي، وكذلك هدد أرباحهم التي كانوا يحصلون عليها. فالإصلاحات الاقتصادية تتطلب بالضرورة وجود إصلاحات سياسية للعمل على تسيير النظام الاقتصادي وإزالة كافة العقبات التي من شأنها عرقلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي، شرط أن تكون الإصلاحات السياسية محددة وبشكل تدريجي.

(1) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 219-220.

(2) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 27.

فالحقيقة تشير إلى أنه كلما زادت مساحة التنمية الاقتصادية زادت مساحة التنمية السياسية؛ لأن هناك علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والسياسية، فبالإضافة إلى أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً، وبالمقياس لدرجة التغير والتسارع في البنية الاقتصادية ومقوماتها المختلفة كانت درجة التسارع تكمن أيضاً في النظام السياسي بمستويات محددة ومتدرجة، وهذا يؤكد بأن الصين ترى أن هناك اتجاهات سياسية لا يمكن تأييدها دون الأخذ في الاعتبار بالعواقب المترتبة عليها، وينعكس ذلك على دور القيادة الصينية التي تدير السياسة في الصين من خلال توجهات اقتصادية نابعة من الحفاظ على النظام السياسي الصيني من الانفتاح على الديمقراطية الغربية بالشكل المباشر، لهذا ظلت الخصوصية الصينية والسيادة الوطنية سليمة بالرغم من الانفتاح الواسع وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ومع سرعة وتيرة الإصلاح الاقتصادي وفي غياب التحول المنهجي أجرى الإصلاحيون عدداً من الإصلاحات السياسية بهدف تسيير الإصلاح الاقتصادي.⁽¹⁾ ومن هذه الإصلاحات السياسية، هي إزالة العقبات السياسية التي تعوق تحقيق اللامركزية الاقتصادية، فبالرغم من أن الإصلاحات السياسية محددة ولكن كانت لها في بعض المناطق آثار إيجابية؛ إذ أصبح من أهم أسس الإصلاح السياسي اعتماد ما يسمى بـ "عملية صنع القرار على أساس علمي"، بدءاً من اعتماد أسلوب دراسات الجدوى وانتهاءً باستشارة الخبراء المتخصصين، ومن ثمّ عممت اللامركزية على جميع المستويات الإدارية بدءاً من العواصم، ومروراً بالأقاليم والمقاطعات، وانتهاءً بالمدن الصغيرة والقرى والمشروعات والأنظمة الاقتصادية، فالتحرر الاقتصادي (اللامركزية الاقتصادية)، يتطلب بالضرورة فترة انتقالية تظل فيها السلطة مركزية، وخلال هذه الفترة الانتقالية يجب أن تكون للإصلاح الاقتصادي الأولوية على الإصلاح السياسي.⁽²⁾

(1) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 221-222.

(2) دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مرجع سابق، ص 28-30.

باعتبار أن النظام الاقتصادي في أية دولة لا يعمل بصورة منفصلة عن النظام السياسي القائم، وبدون الإصلاح السياسي لا يمكن ضمان استمرار نجاح الإصلاحات الاقتصادية المحققة، فالشروط اللازمة للتنمية السياسية هي نفسها الشروط اللازمة للتقدم الاقتصادي، لهذا فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا في دولة ديمقراطية ولا يمكن نجاح النظام السياسي إلا في ظل دولة قوية اقتصادياً.

وبالرغم من أن الصين تقدم على برنامج الحزب الواحد، إلا أنها أحدثت تداولاً للسلطة بين الأجيال القادمة بصورة سليمة، وفي ظل حكومة مركزية فالصين لن تسمح بنظام سياسي مرن إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الصين، كما انهار الاتحاد السوفييتي عام 1991، ولا يمكن للصين السيطرة على دولة بحجم القارة الأوربية مرتين إلا من خلال (السلطوية المقيدة)، أو من خلال الديمقراطية الدستورية المحاطة بأسلوب الضبط الرقابي على الديمقراطية وآليات السوق.

فإذا كانت الاشتراكية لم تسقط بعد في الصين، فهذا لا يرجع إلى سياسة الانغلاق والاكتفاء على الذات بقدر ما كان يرجع في الأساس للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإن كنا نرى أن السياسة هي (أخذ كل ما يمكن من اللاممكن)، وأن الدبلوماسية هي المحك الرئيسي لمدى فاعلية النظم السياسية في العصر الحديث، لهذا فإن الصين قد حققت أفضل دبلوماسية لها خلال فترة المحادثات مع بريطانيا لعودة جزيرة هونغ كونغ للبلاد الأم خلال الفترة من عام 1982 حتى عام 1997، وبفضل هذه الدبلوماسية عادت الجزيرة للصين بصورة سياسية وفقاً لأسلوب الدبلوماسية الهادئة أو (سياسة النفس الطويل) في كافة الجولات المتعددة من المفاوضات التي صارت ما بين الشد والجذب السياسي إلى أن اتفق الطرفان على إطار عام للعودة، ولقد عادت الجزيرة وملحقاتها للصين بعد احتلال دام أكثر من 150 عام بفضل براعة الدبلوماسية الصينية.

وطبقاً للشواهد السياسية؛ فإن عملية التحول الديمقراطي تمر في العالم بأربعة أشكال من الحكومات هي:

أ- الحكومات الجامدة اقتصادياً وسياسياً، (مثل: الاتحاد السوفييتي سابقاً).

ب- الحكومات المرنة سياسياً والجامدة اقتصادياً، (مثل: الهند).

ج- الحكومات الجامدة سياسياً ذات الاقتصاد المرن، (مثل: الصين).

د- الحكومات المرنة ذات الاقتصادات المرنة، (مثل: الدول المتقدمة).

فالصين تعد نفسها ضمن المجموعة الثالثة كونها تتمتع باقتصاد مختل واستبداد معتدل سياسياً، بمعنى آخر الصين تتمتع باقتصاد ذي مزايا اشتراكية ومزايا رأسمالية، واللامركزية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تتمتع بسلطة مركزية (سلطوية مقيدة).⁽¹⁾

نستنتج مما تقدم بأن التجربة الصينية تجمع بين اقتصاد السوق القوي المستند على اللامركزية الإدارية وفترات مؤقتة من سلطة المركزية المعتدلة أو السلطوية المقيدة بالحذر الشديد في مراحلها الانتقالية.

خلاصة التجربة الصينية:

انطلاقاً من صفتي الصبر والدهاء الصينيين، وفضلاً عن إيمانهم بأن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وأن التوقف في منتصف الطريق يفسد المسيرة.⁽²⁾

حيث نجد أنه منذ أن بدأت جمهورية الصين الشعبية تجربتها في الإصلاح الاقتصادي والانفتاح عام 1978، والعالم يراقب هذه التجربة باهتمام ودهشة في آن واحد، إذ أن الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الانفتاحات في بقاع عديدة من العالم، حيث سمحت الصين للشركات الدولية (شركات متعددة الجنسيات) للقيام بأنشطتها داخل الصين بالشروط الصينية.

ولعل التجربة الصينية لها خصوصيتها وتفردتها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلها تتيماً اقتصادياً، وليس مجرد نمر من نمور آسيا البازغة، فالصين تمثل كتلة تاريخية جديدة بامتداداتها البشرية والتاريخية وتشابكاتها الاقتصادية، فالصين التاريخية ليست مجرد الرقعة الجغرافية للصين الشعبية، بل تضم اليوم هونغ كونغ المركز المالي المهم، التي عادت إلى حضن الأم بعد طول غياب، وسوف يمتد ذراع (الصين الأم) لكي يضم في المستقبل تايوان، ثم هناك تلك

(1) د. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، مرجع سابق، ص 222-224.

(2) أ.د. حميد جميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 303.

الأغلبية الصينية في سنغافورة، بالإضافة إلى تلك الشبكة التجارية الواسعة والممتدة التي يديرها الصينيون في المهجر عبر كل بلدان العالم.⁽¹⁾

فالصين يقدم لنا نموذجاً بارزاً لعدم تعارض التنمية الاقتصادية والانفتاح الخارجي مع السياسة الوطنية، حيث شقت الصين طريقها في هذا المجتمع الكوني الجديد متشبثة بسيادتها الوطنية بدون انغلاق، وأيضاً بدون انفتاح عشوائي من شأنه أن يدمر وحدة المجتمع الصيني وتماسكه.

خلاصة القول، نجد أن الصين صاغت منظومة التنمية الخاصة بها انطلاقاً من إدراكها أن كل دولة تختلف عن الأخرى من حيث الظروف التاريخية والبيئة الجغرافية والثقافة التقليدية، فقد حافظت على روح حضارتها القديمة والعريقة، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تستفيد من التجارب الناجحة في الدول الأخرى، مع الالتزام بمبدأ البحث عن الحقيقة طبقاً للوقائع، والبحث عن طريق جديد يتحلى بالخصوصية الصينية عند الممارسة العملية للإصلاح الاقتصادي ويرافقه الإصلاح السياسي بخطوات حذرة.⁽²⁾

وبناءً على ما تقدم، فكوني كباحثة قمت بدراسة النموذج الصيني للإصلاح الاقتصادي والانفتاح الخارجي حتى يكون موجهاً لنا في جهودنا نحو الإصلاح الاقتصادي الليبي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

(1) د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، مرجع سابق، ص116.

(2) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، مرجع سابق، ص328.

المبحث الثاني: التجربة اليابانية (الاقتصاد الياباني القوة الصناعية والتكنولوجية الصاعدة):

مقدمة:

كانت الحرب العالمية الثانية والنتائج التي ترتبت على هذه الحرب بمثابة نقطة تحول بالنسبة لجميع الدول التي تورطت في هذه الحرب، ويقول بعض المحللين إنه لولا الحرب العالمية الثانية وما تجرّعته فيها اليابان من هزيمة قاسية لما قُدر لليابان أن تصل إلى ما وصلت إليه الآن.⁽¹⁾

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية^(*)، قد مرت اليابان (بتجربة التحديث في خدمة الجيش) منذ بداية عهد مايجي عام 1868، فاستمر زخم التجربة مع خلفاء مايجي على حساب تدمير غالبية القوى المنتجة، فقامت إلى نزعة عسكرية حولت اليابان إلى دولة إمبريالية أشعلت حروباً عدة ضد جيرانها.

واحتلت مساحات شاسعة تفوق حاجة اليابان بعدة مرات، وارتكب الجيش الياباني مجازر دموية في الصين (الحرب الصينية-اليابانية) عام (1894-1895) وكذلك كوريا، مما أفسد علاقات حسن الجوار بين اليابان ومحيطها الإقليمي، إلى أن انتهت بسقوط اليابان تحت الاحتلال الأمريكي عام 1945.⁽²⁾

واستمر هذا الاحتلال بوطأتها سبع سنوات، وركزت الولايات المتحدة خلال هذه السنوات على أن لا تكون لليابان قوة عسكرية بعد ذلك.

حيث ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد تغيير في الدستور الياباني، ثم أضافت بعد ذلك ملحقات مكملة للدستور، تجعل اليابان من ناحية الفعلية بلا قوة عسكرية فعالة، وتعهّد الولايات المتحدة في ذلك الوقت بالدفاع التام عن اليابان ضد أي اعتداء خارجي تتعرض له كوصاية أمريكية لليابان.

ولم يكن أمام اليابان إلا أن تحاور الولايات المتحدة بالمثل الأمريكي: "إذا لم تستطع أن تتغلب عليهم فانضم إليهم"، وبناءً على ذلك تفرّغت اليابان لعملية البناء

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1998، ص322.

(*) للعلم، فالحرب العالمية الثانية كانت في سنة 1939، كما كانت الحرب العالمية الأولى في سنة 1914.

(2) د. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة (الدروس المستفادة عربياً)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص388.

الاقتصادي والصناعي بعد أن أفاقَت بسرعة من الصدمة التي تعرضت لها، فقد كانت الهزيمة التي تجرعتها اليابان في الحرب العالمية الثانية هي الأولى والوحيدة، وقررت اليابان أن تكون الأخيرة.

فاليابان التي تعرضت لأقسى هزيمة عسكرية في التاريخ الحديث، كانت أول وآخر دولة حتى الآن تتعرض للقصف الذري.⁽¹⁾ مما أدى إلى تدمير مدينتي هيروشيما وناكازاكي، وحتى لا تتكرر تلك المأساة في المدن اليابانية الأخرى، اتخذ اليابان قراراً صريحاً يرفض خروج القوات اليابانية من أراضيها لأي سبب كان، وحتى اليوم يحترم اليابان دستورهم السلمي الذي يمنع خروج قواتهم من البلاد مهما كانت الأسباب، وإن احترام الدستور هو الضمان، فلا يوجد في تلك الفترة جيش رسمي في اليابان أو ما يسمى عادة في الدول الأخرى بالمؤسسات العسكرية، بل لديها فقط قوات تسمى قوات الدفاع عن اليابان أو قوات الأمن الوطني بهدف كبح النزعة العسكرية بداخلها، فقد تعلمت اليابان درساً بليغاً من مأساة شعبها، وهي حريصة على عدم تكرارها في المستقبل.⁽²⁾

ولكن هذا لا يعني بأن اليابان ليس مسلحاً بل، بدأ اليابانيون فعلاً ومنذ سنوات طويلة لامتلاك أسلحة متطورة جداً، وذلك على مرأى من الأمريكيين وغيرهم، فلدى اليابان أسلحة تقنية معقدة وقادرة على تدمير كثير من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية قبل وصولها إلى الأراضي اليابانية، وكان اليابانيون يوظفون نسبة مهمة من موازنتهم من أجل الدفاع عن أراضيهم، على الرغم من ذلك فلم تستعد اليابان قرارها السياسي المستقل دون تدخل أمريكي.⁽³⁾

وبالرغم من وطأة الوصاية الأمريكية على اليابان، فقد نجحت اليابان مجدداً بإطلاق (تجربة التحديث من أجل خدمة المجتمع)، وهي أكثر فاعلية من سابقتها التحديث من أجل خدمة الجيش، والتي أدى إلى فشلها، ومن ثم فقد تهيأ بعد فترة الاحتلال مناخ عام لبدء عملية تغير شاملة وجذرية في اليابان، بحيث تشكل منافسة خطيرة لاقتصاديات الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها،

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، مرجع سابق، ص 322-323.

(2) د. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة (الدروس المستفادة عربياً)، مرجع سابق، ص 393.

(3) المرجع نفسه، ص 402.

فقد أدركت اليابان بأن دورها في المجتمع الدولي لن يكون إلا من خلال قوتها الاقتصادية ومن خلال الجهود السلمية.⁽¹⁾

ومن ثمّ استمرت اليابان بفاعلية متزايدة على المستويين الإقليمي والدولي منذ أواسط القرن العشرين، وتختلف تجربتها الثانية في التحديث المعاصر جذرياً عن سابقتها في أنها بنيت دون الجيش، ولم توظف في خدمة العسكر على غرار التجربة الأولى، فقد بنيت التجربة الثانية في النهضة الاقتصادية لليابان على قاعدة التحديث في خدمة المجتمع الياباني.

وهذا يعني بأن اليابان مرت بتجربتين، التجربة الأولى كانت فاشلة؛ لأنها اعتمدت على جانب واحد في نهضتها ألا وهو الجيش، وهي صفحة سوداء من تاريخ اليابان، واستفادت اليابان من فشلها في التجربة الأولى وأطلقت تجربتها الثانية التي كلّلت بالنجاح.⁽²⁾

وبناءً على ما سبق، فإن ما يهمنا في دراستنا هي التجربة الثانية المتعلقة في النهضة الاقتصادية لليابان والمبنية على قاعدة (التحديث من أجل خدمة المجتمع الياباني) واستخلاص الدروس المستفادة منها في ظل الإصلاحات التي طالت مختلف جوانب الدولة.

فقدت تلك الإصلاحات إلى تخلص اليابان من الاتفاقيات الغربية المجحفة التي فرضت عليها في أواسط القرن التاسع عشر، وتحولت بسرعة إلى واحدة من أقوى الدول الاقتصادية، ونستنتج من هذا أن تلك الإصلاحات ساعدت على غرس الروح الوطنية في صفوف اليابانيين، ومن ثمّ على خلق جيل جديد واعٍ بانتمائه إلى الوطن، وتحمس اليابانيون إلى أن تكون بلادهم قدوة للبلدان الأخرى في المجتمع الدولي، ومستعدون للتضحية في سبيلها والدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية.⁽³⁾

سنلاحظ فيما يلي إنجازات اليابان بقفزاتها النوعية والسريعة في نموها الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي والإداري والاستثمارات الخارجية بفضل كفاءة قواها البشرية، على الرغم من افتقارها شبه التام للموارد الطبيعية خلال العقدين

(1) د. عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1984، ص59-60.

(2) د. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة (الدروس المستفادة عربياً)، مرجع سابق، ص388-389.

(3) المرجع نفسه، ص375.

الماضيين، فجعلت منها قوة اقتصادية عالمية لها دور أساسي في رسم معالم السياسة الاقتصادية الدولية وفي إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

أولاً: تطور الاقتصاد الياباني بعد الحرب:

لقد خطت اليابان خطوات سريعة نحو النمو والتطور خلال فترة وجيزة، وأصبحت من أقوى الدول المتطورة وأسرعها تطوراً أيضاً.

بعد الدمار الذي لحق بالاقتصاد الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، فالقنابل الذرية دمرت حوالي 85% من مصادر الثروة اليابانية، كما فقدت اليابان سيطرتها على مصادر المواد الأولية، وانعكست حالة الحرب في انهيار الإنتاج بكامله. ولم تكن عملية إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية عملية سهلة بالنسبة للاقتصاد الياباني، بل رافقها الكثير من الصعوبات الأخرى الداخلية والخارجية.

والجدير بالذكر أن توجه الحلفاء كان يهدف في بداية احتلالهم لليابان إلى عدم التدخل لإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليابان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت من موقفها وأصبحت ترى الدور المؤثر لليابان من أجل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وبدأت الحكومة اليابانية تتدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية سواء من ناحية الإجراءات الخاصة بالحد من التضخم وإنشاء المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية، أو باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتحديد الأسعار وسياسات الدعم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية، وتطبيق سياسات الإصلاح التعليمية والتربوية وأنظمة العمل والأمور التدريبية.

وقد تبلورت هذه السياسات عن تطور الاقتصاد الياباني وتخطيه لآثار الدمار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، حيث إن تدخل الحكومة اليابانية لم يستمر طويلاً إذ تخلت عنه لصالح الاقتصاد الحر في المراحل اللاحقة.⁽²⁾

ويمكن تقسيم هذا التطور للاقتصاد الياباني إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

(1) أ. د. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 245.

(2) المرجع نفسه، ص 249.

المرحلة الأولى: مرحلة الانتعاش أو الإنقاذ التي أعادت اليابان بناء اقتصادها إلى مستوى ما قبل الحرب.

وتمتد مرحلة الانتعاش من نهاية الحرب إلى منتصف الخمسينيات، ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة كان الاقتصاد الياباني في حالة توشك أن تكون دماراً تاماً، حيث كان الإنتاج في صناعات السلع المصنعة قد هبط عام 1941 إلى مستويات منخفضة للغاية، وكان يوجد عجز غذائي حاد، والتضخم تفشى بشكل عنيف آنذاك.

ولإعادة الصبغة المدنية لاقتصاد اليابان وإكساب ديمقراطية أكيدة، أدخلت قوات الاحتلال للحلفاء ثلاثة أنواع من السياسات الأساسية التي شكلت الإطار الذي كان على اقتصاد البلاد بعد الحرب أن ينمو في حدوده.

ومن هذه السياسات على التوالي:

- اللامركزية.
 - إصلاح الملكية الزراعية.
 - إقامة حقوق العمال.
- ولكن نظراً للتغيرات التي حدثت فيما بعد في الموقف الدولي، فقد عجلت الولايات المتحدة الأمريكية في إعطاء الأولوية لإعادة بناء الاقتصاد الياباني.
- وكان نظام أولوية الإنتاج سبباً في حفز وتنشيط الإنتاج، وتفسير هذا النظام بشكل مبسط يعني استخدام الطلب لزيادة إنتاج الفحم ولزيادة إنتاج الصلب.
- كما أنشئ نظام لتعويض السيطرة والتحكم في الأسعار، لتعويض المنتجين عند ارتفاع تكاليف الإنتاج عن الأسعار المسموح لهم بالبيع بها، وبالرغم من أن هذه الإجراءات كانت فعالة في توسيع الإنتاج، إلا أنها لم تتجح نجاحاً يذكر في السيطرة على التضخم.

ولكن فيما بعد بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، نشطت الطاقة الصناعية الراكدة وشجعت على زيادة المشاريع والأعمال وزيادة الاستثمار في إنتاج تسهيلات جديدة وزادت سرعة الانتعاش، لدرجة أن جميع المؤشرات الاقتصادية تقريباً

وصلت في منتصف الخمسينيات إلى مستويات اقتصاد يعتمد عليها في إعادة بناء الاقتصاد الياباني.

المرحلة الثانية: وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النمو السريع، وبدأ نمو اقتصادي سريع في اليابان من منتصف الخمسينيات إلى الستينيات، وكان عام 1955 انتهاءً لمرحلة إعادة بناء اقتصاد ما بعد الحرب وبداية لمرحلة النمو السريع. وقد لخصت وكالة التخطيط الاقتصادي هذا التحول في كتابها الأبيض طبعة 1956 بقولها بأن اقتصاد اليابان لم يعد يمكن وصفه بأنه اقتصاد ما بعد الحرب.

فالسنوات الخمس من 1955 إلى 1959 تميزت باستثمار في الصناعات الثقيلة للقطاع الخاص في المصانع والمعدات، وتميزت الفترة من عام 1960 إلى 1964 بزيادة إنفاق المستهلك، واستثمار نشط في المعدات السكنية الخاصة، وإنفاق حكومي كبير، كما تميزت الفترة من 1965 إلى 1969 بنهضة في استثمارات الإنشاء والمعدات وبارتفاع الصادرات، أي أن النشاط الاقتصادي لكل من هذه الفترات قد تركز حول مجموعة من العوامل الفريدة الخاصة به، واستطاعت الصناعات اليابانية الثقيلة أن تحرز تقدماً أساسياً في الزيادة السريعة في القوة الإنتاجية، وفي إدخال التحسينات في إنتاجية العامل وظروف العمل، وفي ارتفاع عام في الدخل الشخصي.⁽¹⁾

والجدير بالذكر أن الدولة التنموية لعبت دوراً مهماً في قيادة الاقتصاد الياباني، فقد قامت الدولة في اليابان بفرض قيود صارمة على الواردات من الخارج خلال حقبتَي الخمسينيات والستينيات.

ويشهد بذلك أن نسبة الواردات الكلية من السلع المصنعة لم تتجاوز 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام 1978، وكذلك خضعت أسواق رأس المال اليابانية لضوابط شديدة، وتكاد تكون منعزلة عن الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1950-1970، كما أخذت الحكومة اليابانية بنظام الرقابة على

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، مرجع سابق، ص 193-196.

سوق النقد الأجنبي، وحافظت على علاقة شبه مستقرة لسعر الصرف "الأسمي" للين مقابل الدولار خلال فترة النمو السريع للاقتصاد الياباني (1950-1973).⁽¹⁾

ولكن في ظل النظام العالمي الجديد، كان إلزاماً على اليابان بإحداث تغييرات في موقفه الدولي، فقد بدأت البلاد مرحلة تحرير وإطلاق الواردات مع رفع تدريجي للقيود المفروضة على التبادل الأجنبي، وذلك لالتزاماتها كعضو في صندوق النقد الدولي، وإحدى الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة وبعد اكتسابها منزلة البند 8 لصندوق النقد الدولي عام 1964 (بند الدول الثماني)، وهو بند يقوم على التبادل الخارجي أو على التجارة الدولية أو الصفقات غير التجارية.

وبدأت اليابان في تحديد الاستثمار الرأسمالي، وأدى هذا إلى عدد من عمليات الإدماج الكبيرة بين الشركات بهدف محاولة تقوية وتدعيم قدرتها على التنافس الدولي، ومنذ النصف الثاني من الستينيات بدأت البلاد تتخذ موقفاً مؤيداً لميزان المدفوعات الدولي.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الأخيرة والمتمثلة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد ذي نسبة نمو ثابتة.⁽³⁾

بالإضافة إلى تلك المراحل، فكثيراً ما كانت تتغير اتجاهات السياسة لمواجهة احتياجات كل فترة لمحاولة إصلاح اقتصاد اليابان، ومن ضمن تلك السياسات الإصلاحية على سبيل الذكر لا الحصر مرتبطة بالسنوات ما يلي:⁽⁴⁾

- سياسة الطوارئ الاقتصادية (في نهاية الحرب).
- زيادة الإنتاج الزراعي لتوفير غذاء كافٍ (في النصف الثاني من الأربعينيات).
- كفاءة توازن ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع التصدير (في النصف الأول من الخمسينيات).
- التصنيع من خلال الصناعة الثقيلة وصناعة الكيماويات (في منتصف الخمسينيات).

(1) د. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، مرجع سابق، ص 225-226.

(2) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، مرجع سابق، ص 196-197.

(3) المرجع نفسه، ص 182.

(4) المرجع نفسه، ص 182-183.

- العمالة الكاملة ومضاعفة الدخل القومي (في بداية الستينيات).
- حل مشكلة السكان في المدن الكبرى هجرة الريف، بمعنى علاج التوازن الإقليمي (في النصف الثاني من الستينيات).
- استقرار الأسعار بمعنى حل مشكلة التضخم (في النصف الثاني من الستينيات).
- التلاؤم مع حرية التجارة والصفقات التجارية والمعاملات الرأسمالية (في النصف الأول من السبعينيات).
- إقامة دولة الرفاهية والتخلص من المشكلات العامة (في منتصف السبعينيات).
- التكيف مع سعر الصرف المرن وثورة البترول (في النصف الثاني من السبعينيات).

وعلى الرغم من أن الأهداف العملية لسياسات الإصلاح تخضع لكل مرحلة كما سبق ذكره، فالهدف الرئيسي بالنسبة لطبيعة اليابان تحقيق دولة التجارة الخارجية، باعتبار أن اليابان لا تستطيع أن تعيش بدون عمليات التجارة المتعاقبة التي تستهدف استيراد المواد الخام وتصنيعها في اليابان ثم تصديرها إلى السوق العالمي، حتى يمكن لليابانيين أن يعيشوا في ظل ندرة الخامات الطبيعية، والزيادة السكانية في الجزر الصغيرة باليابان.⁽¹⁾

وتوالت الخطوات في عملية بناء الاقتصاد الياباني، حيث نجد أن اليابان في مرحلتها الثالثة، وخاصة في النصف الثاني من سنة 1987 دخل الاقتصاد مرحلة من التوسع الذاتي، وأدت السياسات الحكومية المرتبطة باستراتيجيات الأعمال الخاصة التي حولت اهتمامها إلى الطلب الداخلي إلى زيادة فرص العمالة والدخول؛ مما أدى إلى استهلاك متزايد، وأدى بدوره إلى أرباح متزايدة للشركات الخاصة، واستثمارات أكبر في المصانع والمعدات.

وفي سنة 1988 بدأ الاقتصاد الياباني يسير على الطريق نحو نمو ثابت يقوده طلب داخلي نشيط، وبدأ تدريجياً تزيد استثمارات المصانع والمعدات، خاصة في

(1) المرجع نفسه، ص 183.

قطاع التصنيع، كما وصل إنشاء المساكن ومشروعات الأشغال العامة إلى مستويات مرتفعة، وفي نفس الوقت بدأ الطلب الخارجي في اتجاه نزولي.⁽¹⁾

ثانياً: العوامل التي أسهمت في ازدهار الاقتصاد الياباني:

ومن خلال تحليل التاريخ الاقتصادي لليابان بعد الحرب، يمكننا تشخيص بعض عوامل ازدهار الاقتصاد الياباني وتفوقه دولياً، وفيما يلي أبرز تلك العوامل:⁽²⁾

1- اتجاه اليابان نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالمية، وامتصاص التكنولوجيا الحديثة من الغرب، وبذل جهود كبيرة من أجل تطويع التكنولوجيا المستوردة وفقاً للخصوصية اليابانية.

وفي هذا المجال أعطت اليابان للبحث والتطوير أهمية كبيرة، وخصصت له نسبة عالية من ناتجها الإجمالي. وقامت الحكومة اليابانية بتشجيع البحث والتطوير في مختلف جوانب الإنتاج، وقد أسفرت هذه التوجهات عن خلق التكنولوجيا داخلياً وعن تطويع التكنولوجيا المستوردة وفقاً للبيئة الاجتماعية ومتطلبات الإنتاج والمواصفات اليابانية. وقد اتبعت اليابان سياسة شراء براءات الاختراع التي تظهر في مختلف مناطق العالم، فضلاً عن شراء تراخيص الإنتاج والبحوث والوثائق العلمية من الدول الصناعية المتقدمة.

وبذلك تمكنت اليابان من تحديد السياسة الإستراتيجية والهدف الأساسي منها، فالسياسة الإستراتيجية هو خلق مجتمع صناعي متقدم في مؤسساته وأعماله ومنتجاته والهدف الأساسي منها هو العلم والتكنولوجيا.

ولقد ركزت اليابان منذ بداية تحولها نحو التفوق الاقتصادي على التقنية العملية التصنيعية، سواء باقتباسها أو تقليدها إلى أن أصبحت دولة سباق تصد البراءات والرخص الصناعية أكثر مما تستورد، وأصبحت أيضاً شريكاً أساسياً في تنمية العلم والتكنولوجيا، ويشار اهتمام اليابان بقضية العلم والتكنولوجيا من خلال ما تخصصه للبحث والتطوير من 1.5 من الناتج القومي في بداية السبعينيات إلى 2.9% من

(1) المرجع نفسه، ص 188.

(2) أ. د. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 249-253.

الناتج القومي في عام 1987، أي حوالي 81 مليار دولار، مقابل 2.8 في ألمانيا الغربية و 2.6% في أمريكا و 2.3% في فرنسا.

وضمن التوجهات اليابانية أيضاً، تم تطوير أحجام المنشآت والمؤسسات الصناعية، وخاصة في مجال الصناعات الأساسية كالحديد والصلب. وتمكنت اليابان من تحقيق تفوق في مجال الكلف الصناعية التي تعتمد الحديد والصلب كمدخل لها، وقد مكنها هذا أيضاً من تطوير صناعات عملاقة في العديد من المجالات الصناعية كصناعة الناقلات والسفن والسيارات.

إضافة إلى ذلك، فهناك التفوق في مجال الصناعات المتخصصة كصناعة الساعات والعدسات، واستطاعت اليابان أيضاً من أن تحدث نقلة نوعية في مجال الإلكترونيات والمعلوماتية والبرمجية.

2- أخلاقيات العمل الشاق لدى اليابانيين، وتأنيب الضمير والمحاسبة الذاتية القاسية إلى حد الموت، حيث ارتفعت نسبة الانتحار بين المدراء في الشركات اليابانية عند إخفاق الشركة في تحقيق أهدافها أو ظهور تقصير إداري يتحمله المدير المسؤول، وهذا يدل على تفاني اليابانيين في عملهم، واندماجهم الكلي في الواجب العملي، بالإضافة إلى الانضباط الكامل في تأدية الواجبات، وأداء المهمات بروح وطنية ناتجة عن وعي تام؛ للنهوض باقتصاد بلادهم من أجل مجتمع صناعي متقدم ومنشآت صناعية متطورة.

3- تتطلع اليابان نحو التطور والنمو بربط أسباب التطور بالخصوصية اليابانية المتمثلة في البيئة الاجتماعية والتقاليد اليابانية السائدة، فقد بذلت الحكومات اليابانية المتعاقبة جهوداً كبيرة للحفاظ على التقاليد والقيم الاجتماعية الأصيلة، وقد انعكست هذه الجهود بحيث أصبحت المؤسسة الاقتصادية اليابانية، وكأنها عائلة تحكمها ذات الأعراف والتقاليد التي تحكم العائلة اليابانية، وقد أسفر هذا الارتباط بالتقاليد والقيم إلى بناء عاملين يابانيين مرتبطين بمؤسساتهم حتى سن التقاعد، ونلاحظ من هذا بأن العمر يلعب دوراً كبيراً في السلم الإداري للعاملين في الشركة، كما هو الحال بالنسبة لدور العمر في تحديد موقع الفرد في العائلة.

4- ارتباط فلسفة الإدارة في المؤسسات اليابانية بالقيم الاجتماعية، إذ تعتمد هذه المؤسسات في أسلوب إدارتها للأنشطة الاقتصادية على الإدارة الجماعية دون الاعتماد على الرأي الفردي، وإتاحة الفرصة للاجتهاد والإبداع بعيداً عن الضوابط القسرية والاستبدادية.

وانطلاقاً من فلسفة الإدارة الجماعية للمؤسسات، برزت ظواهر عديدة من أبرزها:

- العمل الجماعي بين العاملين في المؤسسات بالشركات.
 - حب العمل وإطاعة النظام وتنفيذ اللوائح والقوانين وعدم الخروج عنها.
 - إبداء الرأي والاجتهاد والإبداع.
 - تنمية الحوافز بين العاملين للرفع من أدائهم وتفانيهم للعمل.
 - أما مبدأ الإجماع في فلسفة اليابانيين يفترض عليهم الحصول على إجماع قيادي مجتمعي حول أية سياسة مختارة قبل السعي لتحقيقه وتطبيقه عملياً.
- 5- البقاء على النخبة المجتمعية بعد تكيف مواقعها لتمكينهم من أداء الدور القيادي في مضمونه التحديثي، لذا فإن مالكي الأراضي قد أصبحوا مالكين للشركات الكبرى، وأصبحوا بذلك من أصحاب إدارة اقتصاد زراعي إلى إدارة اقتصاد صناعي.

6- قدرة اليابان على استيعاب سرعة التطورات والتغيرات التكنولوجية وتوظيفها من أجل زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وتخفيض التكاليف والأسعار، وقد استفادت اليابان من أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا وإمكانية تكلفتها واستثمارها حسب الخصوصية اليابانية، ومتطلبات نموها؛ مما حقق لها زيادة كبيرة في الإنتاجية.

7- خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات، نجد أن أبرز عناصر القوة للاقتصاد الياباني، تتمثل في قوة الين الياباني وانخفاض أسعار الفائدة العالمية وأسعار النفط المنخفضة والتقدم التكنولوجي الواسع النطاق. ففي مجال التكنولوجيا الخاصة بالسيارات مثلاً؛ نجد أن صناعة السيارات اليابانية تعمل على أساس تغيير إنتاجها بعد أربعة أعوام، بينما صناعة السيارات الأمريكية تعمل على

تغيير إنتاجها كل ثمانية أو عشرة أعوام، وذلك بالرغم من نوعية السيارات الأمريكية توازي نوعية السيارات اليابانية، فالاختلاف يكمن في التكنولوجيا المستخدمة، هذا بالإضافة إلى صناعة الكمبيوترات والإلكترونيات، فالتكنولوجيا المعتمدة في اليابان متفوقة على التكنولوجيا الأمريكية، أضف إلى ذلك فنجد أن اليابان بدأت تستخدم سلاحاً اقتصادياً جديداً لغزو الأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو صناعة الأزياء والأقمشة.

8- قيام الشركات والمؤسسات اليابانية بجعل هدف (انعدام النواقص) واحداً من أبرز الأهداف الإنتاجية، وهذا يعني الارتقاء بالنوعية من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ الصعوبة، ولكن بالرغم من صعوبة انعدام النواقص في العملية الإنتاجية إلا أنه بتفاني اليابانيين في عملهم؛ قد نجح هذا الهدف وتحقق في العديد من الشركات اليابانية، الأمر الذي زاد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وبصورة أكثر تحليلية لأداء الاقتصاد الياباني، اتجهت السياسة الاقتصادية اليابانية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بأقصى سرعة، وبأقل قدر من التضخم مع الاستغلال الأمثل لكافة الموارد البشرية والمادية، ومن خلال هذه السياسة تمكنت اليابان من تحقيق معدلات نمو عالية خلال عقد الثمانينيات، وخلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات، إذ بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1982-1999) حوالي 3.8%، وبلغ هذا المعدل حوالي 4.5% في عام 1991.

أما بالنسبة للتضخم، فقد حافظت اليابان على مستويات متدنية جداً، إذ بلغت هذه النسبة 2.3% عام 1989، 3.1% عام 1990، 3.3% عام 1991، 2.4% عام 1992.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة، فكان توجه السياسة الاقتصادية اليابانية هو تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى ممكن، حيث بلغ هذا المعدل 2.1% عام 1990 وأيضاً 2.1% عام 1991، وبمعدل 2.2% في عام 1993.

بالإضافة إلى ذلك، فقد زادت قيمة الصادرات اليابانية من 269.6 مليار دولار في عام 1989، إلى 280.4% في عام 1990، وإلى 306.6 مليار دولار في عام 1991، أما قيمة الواردات اليابانية فقد زادت من 192.7 مليار دولار في عام

1989، إلى 216.8 مليار دولار في عام 1990، ثم هبطت إلى 203.3 مليار دولار في عام 1991.

وبذلك بلغ فائض الميزان التجاري الياباني 76.9 مليار دولار في عام 1989 و63.6 في عام 1990، و103.3 مليار دولار في عام 1991، كما موضح في الجدول الآتي:⁽¹⁾

جدول رقم (6)

فائض الميزان التجاري الياباني/مليار دولار

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	فائض الميزان التجاري
1989	269.6	192.7	76.9
1990	280.4	216.8	63.6
1991	306.6	203.3	103.3

المصدر: الحالة الاقتصادية في العالم 1992، الملحق أ-29 جدول رقم أ-24.

ثالثاً: السياسات الإستراتيجية للنموذج الاقتصادي الياباني:

بناءً على ما سبق، وبطريقة أكثر تفصيلاً نجد أن النموذج الاقتصادي الياباني يتضمن السياسات الإستراتيجية الآتية:

- التقدم الصناعي.
- التقدم التكنولوجي.
- الاستثمارات الخارجية اليابانية.

وفيما يلي شرح كل منها:

1- التقدم الصناعي لليابان:

لقد بدأت السياسة الصناعية في اليابان عام 1925، وقد استفاد اليابان عند وضع سياستها الصناعية في أولى مراحلها من ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من أساليب الابتكار والترشيد، واتخذت اليابان من الإجراءات ما يكفل تنمية وحماية صناعاتها المحلية.

وفي الستينيات كانت دول أوروبا متقدمة في الإنتاج الصناعي، وكذلك اليابان مشغولة بتهيئة صناعاتها المحلية على مستوى يجعلها تنافس الإنتاج الأوروبي.

(1) المرجع نفسه، ص253-255.

ولم تكن أي من دول غرب أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية تتصور أنه بإمكان اليابان أن ترتقي بصناعاتها إلى المستوى الذي بلغته دول الغرب وتدخل معها في حلبة المنافسة.

حيث نجد أن السياسة الصناعية لليابان تكمن في وضع اليابان قيوداً لحماية صناعاتها المحلية، ومزاومة صادراتها لصادرات دول الغرب في الأسواق العالمية.⁽¹⁾

ففي عام 1983 صدر قانون جديد يفرض إعادة تنظيم الهيكل الصناعي في اليابان، وأهم ما يتسم به القانون الجديد آنذاك ما يلي:⁽²⁾

- التنسيق بين أنشطة المؤسسات المتجانسة استهدافاً لتحقيق المنافسة الشريفة التي تنعكس تلقائياً على الاقتصاد القومي الياباني.
- إعطاء الحق لكل من وزارة التجارة الدولية والصناعة ولجنة المعارض في اتخاذ أية إجراءات لوقف أية برامج صناعية قد لا تتفق مع أحكام ومبادئ القانون.
- فرض عقوبات على الشركات التي تسرف في استهلاك المعدات والأجهزة والطاقة، ولقد تعرضت 21 صناعة لمثل هذه العقوبات في مدى ستة أشهر من تطبيق هذا القانون لمخالفاتها لأحكامه، ومن بين هذه الصناعات المخالفة البتروكيماويات والورق والألومونيوم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الصغيرة تلقى تشجيعاً كبيراً من الحكومة اليابانية، وتعطى لها معاملة خاصة بالنسبة لتحصيل الضرائب. وعلاوة على ذلك، فنجد أن الصناعة في اليابان باتت تعتمد على السياسة اللامركزية الصناعية، فكانت الصناعة في فترة الخمسينيات تتركز في مدن طوكيو ويوكوهاما وغيرها من مدن اليابان، ولكن بحلول فترة الستينيات بدأت مجمعات صناعية للبتروكيماويات تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وهذا يؤدي بدوره إلى تعمير مناطق جديدة لم تكن موجودة من قبل.

(1) د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، مرجع سابق، ص 317-318.

(2) المرجع نفسه، ص 318.

ووفقاً لسياسة اللامركزية الصناعية، قد تم بناء هذه المدن الصناعية الجديدة، بالرغم من معارضة السكان بانتشار مثل هذه المدن الصناعية بكثرة حتى لا يؤدي إلى نسبة تلوث البيئة، غير أن هذه المعارضة لم تظهر إلا بعد الانتهاء من إنشاء المدن بالفعل، ومع ذلك وفرت لهم فرص عمل جديدة ومستوى أفضل من المعيشة، خاصة إن معظم الصناعات التي قامت في هذه المناطق صناعات تصديرية.⁽¹⁾

كما عملت اليابان على نشر المعرفة التقنية وإثارة الشعور الوطني ضد بعض المنتجات المستوردة، مثل: المنسوجات في سبيل تدعيم الصناعة الوطنية، فضلاً عن التوسع في استخدام معلمين من الأجانب للتدريس في المدارس الهندسية والفنية بهدف إعداد الكوادر الفنية اللازمة للصناعات المختلفة، مع إيفاد المتفوقين من الطلاب للخارج لمزيد من الدراسة والإعداد.⁽²⁾

وإضافة إلى ما سبق، شهدت اليابان تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي كرد فعل للتغيرات التي حصلت في الاقتصاد العالمي.

ولقد تركزت هذه التغيرات على هيكل الطلب وهيكل الإنتاج، مما أدى بهذه التغيرات إلى تحويل مسارات النمو المعتمدة على مصادر النمو في قطاع التصدير إلى مسارات معتمدة على مصادر النمو في الطلب المحلي.

ويظهر أن هذا التحول جاء كجزء من الضغوط الأمريكية على اليابان من أجل تخفيض فائض ميزانها التجاري والحد من تغلغل صادراتها في الأسواق العالمية.⁽³⁾ ومما ساعد على إجراء هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد الصناعي اتباع العديد من السياسات الاقتصادية، والتي من أبرزها:⁽⁴⁾

أ- تغير التوجه الاستثماري من الصناعات التصديرية إلى الصناعات الموجهة إلى الطلب المحلي، حيث انخفضت معدلات النمو في الصناعات التصديرية بسبب هبوط عوائدها الاستثمارية، وارتفاع معدلات النمو في الطلب المحلي بسبب ارتفاع عوائدها.

(1) المرجع نفسه، ص 329-330.

(2) المرجع نفسه، ص 354.

(3) أ. د. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 272.

(4) المرجع نفسه، ص 272-273.

ب- قيام الحكومة اليابانية بإعطاء الأولوية للاستثمارات الموجهة نحو تحسين الحياة اليابانية ونوعيتها، وفي إطار الخطة التي اعتمدت الحكومة اليابانية تنفيذها في هذا المجال، زادت حصة الإنفاق الاستثماري الموجه لهذا الغرض خلال الفترة 1991-2000.

ج- توجيه الاستثمارات اليابانية من استثمارات موجهة نحو أنشطة خارجية إلى استثمارات موجهة نحو أنشطة داخلية خاصة في مجال التكنولوجيا الجديدة، وتشجيع الشركات للاستثمار في أنشطة التكنولوجيا أكثر توفيراً للأيدي العاملة، وتشجيع الشركات أيضاً للاستثمار في مجالات شبكة الاتصالات الحاسوبية من أجل إقامة نظام شامل وجديد للمعلومات والتحكم، بالإضافة أيضاً إلى تشجيع الاستثمارات في تكنولوجيا الجيل الجديد من أنظمة التصميم التي تعمل بالحاسوب في قطاع الصناعة التحويلية.

د- تخفيض نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الياباني من خلال تقليص الصناعات الملوثة، مثل: الحديد والصلب والكيماويات الرئيسية والمنتجات المعدنية، وتوجيه الاستثمارات من هذه المجالات إلى مجالات الصناعات الكثيفة والتكنولوجيا والمعلومات.

هـ- اتباع سياسة مالية تجاه تخفيض متطلبات الدين العام، وتخفيض الدين العام كنسبة من نفقات الميزانية العامة إلى حوالي 10% في عام 1992.

و- اتباع سياسة نقدية تقييدية عن طريق رفع سعر الخصم من 3.5% من عام 1989 إلى 6% في عام 1990، من أجل الحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الإقراض.

ز- ممارسة الضغط الأمريكي على الحكومة اليابانية من أجل رفع نسبة تغلغل الواردات الأجنبية إلى أسواقها الداخلية من خلال قيام الحكومة اليابانية بالسماح للمنتجين الأجانب للوصول إلى الأسواق اليابانية.

نستنتج من هذا، أن مستوى الاستثمار وعملية التغير الهيكلي للتصنيع يبين مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومدى التوجه الإستراتيجي لليابان في تسريع التغير القطاعي، وذلك بدعم التحول الهيكلي بطرق تؤدي إلى تسهيل وتسريع عملية

التصنيع في إطار الدولة المحفزة الذي تكون بمقتضاه الدولة مرنة وقادرة على تعديل سياساتها وملتزمة بالكفاءة الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل.⁽¹⁾

نلخص مما سبق أن التقدم الصناعي في اليابان كان يرجع إلى العديد من الاعتبارات أهمها:⁽²⁾

1- الشعور الوطني والرغبة القومية في ضرورة التقدم، والتي تمثل صفات وخواص الشعب الياباني نفسه.

2- تحمل الدولة العبء الأكبر من متطلبات التنمية.

3- عدم اندفاعهم في الاستيراد من الخارج واقتصارهم على ضروريات التنمية، فهناك مثال واضح على ذلك، وهو اكتفائهم باستيراد الآلات المستعملة، بدلاً من استيراد الآلات الجديدة ترهق ميزان المدفوعات الياباني، مما يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية لبلدهم.

4- العمل على زيادة الصادرات حتى تعوض الدولة التوسع في الاستيراد.

5- تشجيع القطاع الخارجي بعد مساندة الدولة له، وذلك ببيع الدولة وحداتها المنتجة حتى يكون القطاع العام هو الذي يتحمل المخاطر وزيادة النفقات في أول مراحل تطورها الاقتصادي، ثم يتولى القطاع الخاص الاستمرار في الإنتاج.

6- الامتناع عن الاقتراض الخارجي قدر الإمكان، وتوجه الدولة إلى التمويل الذاتي وتشجيع مصادره حتى لا يقع اليابان في عبء الدين العام.

7- الاعتماد على القوى البشرية اليابانية في جلب التكنولوجيا الحديثة.

8- التنسيق بين الأنشطة العامة والخاصة بما يكفل تحقيق أقصى منفعة اقتصادية ممكنة.

2- التقدم التكنولوجي في اليابان:

لقد أدرك المخططون اليابانيون مبكراً، أن اليابان لا تمتلك من المقومات لتكون قوة عالمية من الدرجة الأولى في المجال الاقتصادي؛ لافتقارها للكثير من الموارد

⁽¹⁾ د. ألفت حسن آغا وآخرون، النمر الآسيوية (تجارب في هزيمة التخلف)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 1995، ص242-243.

⁽²⁾ د. أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، 2000، ص146-147.

الطبيعية وإن كان بإمكانها التفوق كقوة اقتصادية من الدرجة الثانية بالتركيز على التفوق في مجال التكنولوجيا الدقيقة، وهذا ما فعلته اليابان، ونجحت فيه نجاحاً باهراً ساعدها على تحقيقه جملة عوامل:⁽¹⁾

- أ- الحس القومي بتميز الهوية.
- ب- تماسك المجتمع الياباني.
- ج- القدرة الفائقة على تحديد الأهداف والتفكير الاستراتيجي.
- د- روح التضحية لدى العامل الياباني وولاؤه الشديد وإخلاصه لجهة عمله وللوطن عموماً.

ومن ثمّ دخلت اليابان مرحلة التقدم التكنولوجي والعلمي، وقد دعمت الجامعات اليابانية عملية إدخال التكنولوجيا إلى مختلف مجالات الحياة اليابانية، خصوصاً في الصناعة، مما أدى إلى دفع الاقتصاد الياباني بخطوات ثابتة إلى الأمام، ولقد تطورت عملية التبادل التكنولوجي بين قطاعي الصناعة اليابانية الحديث والتقليدي، بينما تحولت اليابان تدريجياً إلى تصدير مخترعاتها التكنولوجية إلى الدول الأخرى. وقد تميزت التجربة اليابانية بدور مهم مارسته الحكومة اليابانية في عملية التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الغربية المتطورة وتكييفها مع متطلبات المجتمع الياباني وخلق تكنولوجيا محلية، وتشجيع الابتكار والإبداع التكنولوجي.

نجد أن اليابان تسهم في عملية نشر وتطوير وتكييف التكنولوجيا في كافة قطاعات الحياة اليابانية، وأصبح من السهل تدريب اليابانيين وإكسابهم المهارات والخبرات العالمية، كما نجحت معاهد أبحاث التكنولوجيا ومراكز الأبحاث المختلفة في القيام بمهامها على الوجه الأمثل، وفي عام 1979 بلغت ميزانية تطوير العلوم والتكنولوجيا المخصصة لوكالة العلوم والتكنولوجيا اليابانية 1.5 بليون دولار بزيادة 13% عن عام 1978، بالإضافة إلى تركيز خطط الوكالة بوجه خاص على الفضاء الخارجي، المحيطات، والطاقة النووية.

⁽¹⁾ د. مجذاب بدر عناد، د. محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاسات على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 217-218.

حيث تعمل كبرى المراكز والمؤسسات الصناعية والتجارية في اليابان وفق أحدث الأساليب الفنية والتكنولوجية، وأصبحت تستفيد على نطاق واسع من أجهزة معقدة متطورة؛ تنتجها اليابان ذاتها بكفاءة عالية، وهذا ينطبق على وجه الخصوص على أجهزة الكمبيوتر.

الأهم من ذلك، نجد أن الدولة اليابانية اهتمت بشكل حصري على الكوادر البشرية والعمالة اليابانية بتدريبهم والرفع من كفاءاتهم. حيث أثبت اليابانيون قدرتهم الفائقة في استيعاب أكثر العمليات الفنية المعقدة.

كما أثبت العامل الياباني تفوقه بجدارة واقتدار، وعلى سبيل المثال، صناعة السيارات، حيث تقدم اليابان 30% من الإنتاج العالمي باعتبار متوسط إنتاجية العامل في شركة تويوتا يبلغ 49 سيارة في العام، بينما لم تتجاوز إنتاجية العامل الأوروبي في شركات صناعة السيارات الأوروبية 20 سيارة في العام.⁽¹⁾

علاوة على ما تقدم، فقد كانت جهود البحث والتطوير دائماً في بؤرة الاهتمام الياباني، لهذا نجد أن نسبة ما تخصصه اليابان من إجمالي ناتجها القومي لجهود البحث والتطوير قد تضاعف تقريباً في خلال عشر سنوات، يكفي للتدليل على نشاط اليابان في مجال التقدم التكنولوجي أن نذكر على سبيل المثال أنها تنتج سنوياً عدداً من الروبوت الصناعي (الإنسان الآلي) يساوي ما تنتجه دول العالم الأخرى مجتمعة منه.

في الواقع هذا التقدم التكنولوجي الذي توصلت إليه اليابان نتيجة لقدرتها على إجراء تغييرات فعلية في توجيه الاقتصاد والتكيف مع المتغيرات المتسارعة في الاقتصاد الدولي، فمن الواضح أنه نتيجة للتقدم التكنولوجي أصبحت المؤسسات المالية والشركات والاتحادات والأنظمة التعليمية والبحثية، بل والحكومة نفسها تمتلك جميعها القدرة على تنسيق جهودها نحو بلوغ الأهداف القومية.

ومن ثم استطاعت اليابان أن تشكل منافسة خطيرة بالفعل لاقتصادات الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ذاتها، فقد أدركت اليابان بأن دورها في

(1) د. عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مرجع سابق، ص 52-54.

العالم لن يكون إلا من خلال تقدمها التكنولوجي وقوتها الاقتصادية ومن خلال الجهود السليمة.⁽¹⁾

خلاصة القول، نجد أن سياسة التقدم الصناعي والتقدم التكنولوجي مرتبطان ببعضهما، لأن أي تقدم تكنولوجي يتبعه تقدم صناعي باعتبار أن الابتكار التكنولوجي أحدث تغيرات جذرية في البنية الصناعية وفي الموقف الياباني بصفة عامة، وفي ظل هذه الظروف لعبت الشركات والمؤسسات ونقابات العمال دوراً رئيسياً في النهضة الاقتصادية اليابانية.⁽²⁾

3- الاستثمارات الخارجية اليابانية:

في واقع الأمر، كانت النسبة العظمى من الاستثمارات اليابانية في البلدان النامية في قطاع المنتجات الأولية بدافع تأمين الوصول إلى المعروض من المواد الخام، وقد تركزت الاستثمارات اليابانية في مراحلها الأولى في دول الجوار الطبيعي، ومن ثم سعت اليابان لتوسيع استثماراتها حتى بلغت البرازيل الغنية بالموارد، حيث بات لليابان استثمارات ضخمة فيها.

فكان هناك دافع آخر وراء الاستثمارات اليابانية في البلدان النامية؛ هو الاستفادة مما تعرضه البلدان النامية من أيدٍ عاملة رخيصة التكاليف وشديدة المهارة في ذات الوقت.

فهناك عامل ثالث للاستثمارات اليابانية في البلدان النامية، وهو محاولة اليابان للحد من تكاليف إنتاجها كوسيلة تمكنها من البقاء والتنافس في البلدان النامية، وبذلك بموجب هذا الدافع تقوم اليابان باستخدام أنواع التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج المكونات داخل اليابان، بحيث لا تقوم بتجميع المنتج النهائي سوى في بلد أجنبي.

تشير التحليلات إلى احتمالات توسع الاستثمارات اليابانية في الخارج في المستقبل المنظور، وذلك من أجل اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة التي سبقتها في هذا المضمار لذلك بعد أن تجاوزت اليابان تردها تجاه الاستثمار في الخارج،

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 60.

⁽²⁾ د. محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، مرجع سابق، ص 204.

وأصبحت تسعى الآن إلى الاستثمارات الخارجية لتثبت ذاتها على الساحة الدولية وفي ظل النظام العالمي الجديد.

أما بالنسبة للهدف الرئيسي وراء الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة، فيمكن في التغلب على ما هو فعلي أو محتمل من حواجز تعوق وارداتها، وخاصة وارداتها من المنتجات الاستهلاكية النهائية.

فتوجه اليابان للتعاون مع شركات صنع السيارات الأمريكية وإقامة مصانع خاصة باليابان في أمريكا، حيث تقوم الشركات اليابانية بإنتاج قطع السيارات داخل الولايات المتحدة، وتقوم اليابان أيضاً بالاستثمار في صناعة الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية بنمط استثماري مشابه لنمط الاستثمار في صناعة السيارات الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت اليابان أيضاً سياسة استثمارية تجاه أوروبا الغربية مماثلة لسياستها الاستثمارية في الولايات المتحدة. فالاستثمار الأجنبي الياباني في أمريكا وأوروبا الغربية لدافع النفاذ إلى الأسواق المحلية الأمريكية والأوروبية، كما هناك دافع آخر يكمن في اقتناء التكنولوجيا.

إذ أن استحداث التكنولوجيا يتطلب كلفة باهضة من الشركات اليابانية؛ لذا تعتمد هذه الشركات إلى اقتناء تكنولوجيا موجودة بدلاً من استحداث تكنولوجيا مماثلة بكلف أعلى، لهذا توجهت الشركات اليابانية إلى الدخول في مشاريع مشتركة، وعقد اتفاقات التراخيص في البلدان المتقدمة النمو.

أما بالنسبة للشركات اليابانية التي لم يكن لها وجود في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات بدرجة كبيرة، فإنها بدلاً من أن تعزز وضعاً قائماً؛ فإنها لجأت إلى الإنتاج داخل الولايات المتحدة بدل التصدير من اليابان، وذلك تجنباً للتدابير الحمائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد الواردات الآتية من اليابان.⁽¹⁾

بعد أن استطاعت الشركات اليابانية تثبيت أقدامها في الولايات المتحدة تغير نمط استثماراتها في الولايات المتحدة عن طريق الدفع في مشاريع مشتركة مع شركات الولايات المتحدة، وخاصة في الصناعات التي تعد شركات الولايات المتحدة

(1) أ. د. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، مرجع سابق، ص 258-260.

متفوقة فيها من الناحية التكنولوجية، ومن ثم أصبحت تلك الشركات المتفوقة تكنولوجياً هدفاً للأنشطة اليابانية.

فلقد زاد عدد الشركات التابعة للولايات المتحدة، والتي اشترتها اليابان من 23 شركة في عام 1948 إلى 115 شركة في عام 1988. أيضاً لقد زادت المبالغ التي أنفقتها اليابان على إنشاء شركات جديدة داخل الولايات المتحدة من 1.8 مليار دولار في عام 1984 إلى 14.2 مليار في عام 1988، وزادت أسهم الاستثمار الياباني الأجنبي في أمريكا بنسبة 40% سنوياً خلال الفترة 1986-1988.

وهكذا أصبحت اليابان تحتل الأهمية الثانية من حيث الاستثمارات المباشرة في أمريكا، ولقد عززت اليابان من استثماراتها خلال السنوات ما بعد سنة 1988، حيث أصبحت شريكاً رئيسياً ومنتجاً ومهيماً، فعلى سبيل المثال فإن إنتاج الشركة اليابانية في الولايات المتحدة لتفادي التدابير الحمائية؛ أصبح يحتل 15% من مجموع سوق السيارات في الولايات المتحدة، وأصبحت الشركات اليابانية تسيطر سيطرة كاملة على صناعة التلفزيون الملون، كما أخذت الشركات اليابانية تلجأ للامتياز في مجال الصناعة الكيميائية من أجل زيادة حصتها في السوق الأمريكية.⁽¹⁾

حيث سيطرت آنذاك الشركات اليابانية على ربع أصول المصارف في كاليفورنيا، كما قام المستثمرون بشراء مساحات واسعة من الأراضي والعقارات، واستمر هذا التوجه الياباني لتصبح اليابان أقوى الدول اقتصادياً.

كما أن هذه الاستثمارات من جانب آخر مفيدة للولايات المتحدة ذاتها سواء في مجال تنشيط اقتصادها وإضفاء حيوية على بعض فروعها التي باتت ملامح العجز تظهر عليه، فضلاً عن خلق فرص عمل كبيرة، بما أن وزارة المالية اليابانية تضغط على المستثمرين اليابانيين لكي تكون عمليات الشراء بينها وبين الولايات المتحدة ودية.

يتضح من التحليلات السابقة بالنسبة للاستثمار الخارجي لليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

(1) المرجع نفسه، ص 261-262.

1- عدم وجود توازن في العلاقة الاستثمارية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ففي الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات اليابانية لأسهم شركات الولايات المتحدة 53.4 مليار دولار، فإن استثمار الشركات الأمريكية لأسهم الشركات اليابانية بلغ 16.9 مليار دولار في عام 1987، وهذا يدل على صعوبات الاستثمار في اليابان.

2- أيضاً عدم وجود توازن في العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة في مجال التدفقات الاستثمارية، فلقد بلغ حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجة من اليابان إلى الولايات المتحدة 7.8 مليار دولار في عام 1988، في حين أن حجم التدفقات الاستثمارية من الولايات المتحدة إلى اليابان في نفس السنة قدر بحوالي 1.976 مليار دولار.

3- أن حوالي ثلثي الاستثمار الياباني في أسهم الشركات الأمريكية يوظف في قطاع الخدمات ومجالات من التجارة والتمويل ذات العلاقة بدعم الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

4- لقد تركز الاستثمار الياباني في السنوات الأخيرة من نهضتها آنذاك في قطاع الصناعات التحويلية الأمريكية كطريقة لتوصيل السلع اليابانية إلى المستهلك الأمريكي، وتمثلت هذه الاستثمارات في صناعات التكنولوجيا الكهربائية والإلكترونية والهندسة الميكانيكية، وأصبح للصناعات التحويلية اليابانية طابع عالمي.

5- أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي من جانب، ومن جانب آخر استطاعت الشركات اليابانية بأن تأتي إلى الولايات المتحدة بتكنولوجيا جديدة.

فمن المعلوم بأن زيادة الاستثمارات اليابانية تعني زيادة الإضافة إلى رأس المال وزيادة قدرة الاقتصاد الصناعي الياباني على إنتاج المزيد من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، بالإضافة إلى زيادة قدرة الاقتصاد الياباني على زيادة طاقته الاستيعابية، ومن ثم زيادة معدلات نمو الناتج المحلي.

خلاصة التجربة اليابانية:

استطاعت اليابان أن تعطي لنا مثلاً فريداً للنهضة الصناعية والتكنولوجية والاستثمارات الخارجية وقد حققتة بفضل كفاءة قواها البشرية، بالرغم من افتقارها الشبه التام للموارد الطبيعية فبالنسبة لسياسة التقدم الصناعي والتقدم التكنولوجي مرتبطان ببعضهما لأن أي تقدم تكنولوجي يتبعه تقدم صناعي باعتبار أن الابتكارات التكنولوجية أحدثت تغيرات جذرية في الهياكل الصناعية اليابانية ومؤسساتها الاقتصادية.

أما الاستثمارات اليابانية في الخارج فهي تعدّ بمثابة الميزة التنافسية الكبيرة لشركاتها في الاقتصاد العالمي وتفوق هذه الشركات على مثيلاتها من الشركات العالمية، باعتبار أن الشركات اليابانية لها قدرة ذاتية على المنافسة العالمية، ومنتجاتها ذات نوعية عالية بفضل عوامل التقدم التكنولوجي وأسلوب الإدارة المتميز، فاتحة المجال أمام الشركات الأوروبية والأمريكية لإتباع سياسة الاندماج أو الدخول في مشاريع مشتركة.

الفصل الثالث.

التخطيط الإستراتيجي والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي:

أولاً: خصائص الاقتصاد الليبي.

ثانياً: دور القطاع الخارجي في تنمية الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الليبي.

رابعاً: الأداء العام للاقتصاد الليبي وأهم مؤشرات.

المبحث الثاني: التخطيط الإستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا:

أولاً: الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

ثانياً: الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي:

مقدمة:

سنحاول استعراض الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي في محاولة للوقوف على أهم خصائص الاقتصاد الليبي، ودور القطاع الخارجي في تنمية الاقتصاد الليبي، وكذلك دور الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً، بالإضافة إلى الأداء العام للاقتصاد الليبي وأهم مؤشراتته وفق ما توفر من بيانات ومعلومات، حيث تجدر الإشارة هنا بأننا لسنا بصدد تقييم الخطط والميزانيات التنموية التي نفذت خلال الفترة الماضية. فبالرغم من أهمية ذلك إلا أن ذلك سيخرجنا من فرضية البحث، وهي الوصول إلى منهجية علمية تأخذ في الاعتبار التخطيط الاستراتيجي كمدخل مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أولاً: خصائص الاقتصاد الليبي

يتسم الاقتصاد الليبي بجملة من الخصائص التي تركت آثارها على مسار التنمية في ليبيا، والتي لا بد أن تؤخذ في الحسبان عند رسم أية إستراتيجية للخروج من أسر الإنتاج الأولي.

وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الليبي:⁽¹⁾

1- يعتمد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط ويدرار مركزياً، ويقتصر دخل البلاد على النفط والغاز الطبيعي، ولهذا فإن ليبيا تعد أحد أهم الاقتصاديات المنتجة للنفط الأقل تنوعاً في العالم.⁽²⁾

2- ارتفاع معدل النمو السكاني ومحدودية القوى العاملة الوطنية الماهرة، وهذا يعني بأن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى الكفاءات العلمية ذات المهارات التقنية والإدارية المتميزة والتي تعرف بكفاءات الريادة القيادية.

3- عدم استغلال الموارد المتاحة وعدم السعي نحو تحقيق تنمية مكانية متوازنة بين أقاليم البلاد الواحدة؛ أدى إلى أعباء إضافية على مجهودات التنمية الاقتصادية.⁽³⁾

⁽¹⁾ د. عبد الناصر عز الدين خشيم، التقرير الإستراتيجي الليبي 2012، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط1، 2014، ص179.

⁽²⁾ د. محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع العربي الإنجاز والإتقاد، مصر، دار الكتب المصرية، ط1، 2012، ص115-116.

⁽³⁾ عبد الله إمام شامية، التخطيط في مرحلة التطور الاقتصادي، بحث مؤتمر مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، طرابلس، دار الكتب الوطنية، ط1، 2008، ص58.

حيث أدت أساليب الإدارة المركزية والتخطيط المركزي إلى تبديد جزء مهم من الموارد الاقتصادية وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لسوء استخدام تلك الموارد من جهة والفساد الإداري من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى انهيار القدرات الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية والمشروعات التنموية.⁽¹⁾

4- الاقتصاد الليبي يعاني من تفشي المظاهر السلبية والمتمثلة في الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري في القنوات المرتبطة باتخاذ القرارات وتنفيذها، الأمر الذي أدى إلى عدم تطور الاقتصاد الليبي كما يجب.

5- ضعف الرقابة في القطاع العام، حيث نجد أن الرقابة في وحدات القطاع العام ضعيفة، الأمر الذي جعل سلبيات إدارة القطاع العام أكثر حدة.

6- يتصف الاقتصاد الليبي بظاهرة التذبذب المتواصل للعوائد والمرتبطة بظاهرة سوء استخدام الموارد الاقتصادية، وأيضاً ترجع في الغالب إلى تذبذب أسعار النفط، وهذه الظاهرة تعد مؤشراً على المشاكل التي تواجهها الإدارة المالية العامة، وضعف أنظمة المحاسبة وعدم استقرار الأجهزة المتصلة بها.⁽²⁾

7- الاقتصاد الليبي يعاني من عدم الاستغلال الأمثل للميزة النسبية والتنافسية في القطاع الصناعي باستثناء مجال الصناعات النفطية، والذي أيضاً لم يتطور بالصورة المطلوبة، بدليل أن معظم احتياجات الاقتصاد الليبي من المشتقات النفطية يستورد من الخارج، كما أن الاقتصاد الليبي لا يملك ميزة تنافسية في القطاع الزراعي أيضاً نظراً لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة ومحدودية المصادر المائية، ومن ثم انعكست هذه الوضعية في انعدام المقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في تلك القطاعات.⁽³⁾

(1) يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، طرابلس، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، 2004، ص 84.

(2) المرجع نفسه، ص 84-85.

(3) د. عبد الله إمام شامية، مقومات الدولة التجارية محاولة لإبراز الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، 2008، ص 72.

لقد رتبت هذه الخصائص جملة من النتائج التي انعكست على هيكل الاستثمار والإنتاج والاستخدام وأثرت في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي في ليبيا. (1)

حيث لم تتمكن تلك القطاعات الاقتصادية، وخاصة الصناعية والزراعية من تحقيق إنجازات تتناسب مع مقومات الاقتصاد الليبي وتلبي طموحاته، كما فشلت الجهود التنموية في خلق قاعدة صناعية أو قاعدة زراعية يعتمد عليها. ومما لاشك فيه بأن ليبيا تتمتع بإمكانات مهمة مما يجعلها مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي، وتؤدي إلى فتح مجالات أوسع للاستخدام واستثمار الموارد الاقتصادية لإبراز الميزة التنافسية، بالإضافة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق فرص العمل، هذا كله في حال تم استغلال هذه الإمكانيات بصورة أفضل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما تتمتع ليبيا أيضاً بثروة سياحية هائلة، متمثلة بتراث تاريخي يتجلى في الآثار التاريخية، بالإضافة إلى موقع ليبيا الجغرافي المتميز، وامتداد الشواطئ الليبية، ووجود الواحات الكثيرة في الصحراء، وكذلك السهول والجبال الخضراء. هذا بالإضافة إلى أن ليبيا تمتاز أيضاً بالموانئ، وتعدّ هذه الموانئ التجارية ذات أهمية بالغة في الحركة التجارية، إذ أن الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة أساسية على استيراد كميات كبيرة من المواد الخام ومستلزمات التشغيل والآلات والمعدات والمواد الغذائية والسلع الأخرى، كما يتم عن طريق هذه الموانئ تصدير العديد من السلع إلى كافة أنحاء العالم، ورغم هذه الإمكانيات المتوفرة إلا أن الموانئ التجارية الليبية تعاني من عدة مشاكل أهمها عدم توفر الآليات والمعدات الحديثة في أعمال الشحن والتفريغ والنقص الحاد في قطع الغيار وعدم وجود برنامج لصيانة الأرصفة والساحات التخزينية وافتقارها إلى المخازن المبردة، هذا بالإضافة إلى تعدد جهات إصدار القرارات وغيرها من المشاكل التي حالت دون قيام الموانئ بتقديم خدمات أفضل ترتقي إلى مستوى تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا. (2)

(1) د. عبد الله إمام شامية، التخطيط في مرحلة التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 59.

(2) المرجع نفسه، ص 76-79.

بالإضافة إلى ما سبق، يتمتع الاقتصاد الليبي أيضاً بقنوات مهمة أخرى، وهي القطاع الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: دور القطاع الخارجي في تنمية الاقتصاد الليبي:

يحظى القطاع الخارجي بأهمية خاصة في الاقتصاد الليبي، لما للتجارة الخارجية من أهمية في الحياة الاقتصادية والمالية باعتبارها المصدر الرئيسي لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن القطاع الخارجي مجال لاستثمار عوائد النفط في اقتصاديات دول العالم، إذ يشمل هذا القطاع كافة الأفراد والشركات والهيئات والأجهزة الوطنية التي لا تعمل ضمن حدود ليبيا، ولكن لها نشاط مالي مع الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الليبي داخل حدود البلاد، كما يشمل أيضاً الشركات التابعة وفروع الشركات الأجنبية التي تعمل داخل حدود البلاد، وكذلك استثمارات الأفراد الوطنيين في الخارج.⁽¹⁾

إذاً القطاع الخارجي يتمثل دوره في توفير متطلبات التنمية من السلع الأساسية والإنتاجية، وما يوفره من مصدر للصرف الأجنبي، إضافة إلى دور التجارة الخارجية في توسيع القدرة الإنتاجية والتسويقية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي؛ نظراً لتوسيع قاعدة الخيارات أمام المستهلكين والمستثمرين في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية.

ولقد كانت الخطط التنموية في ليبيا تهدف وبشكل مستمر إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية، وخاصة القطاع التصديري من خلال تحسين شروط التبادل التجاري بين ليبيا ودول العالم، بالإضافة إلى تنويع الصادرات المحلية والتخلص التدريجي من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي وإحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة.

(1) د. محمد خليل فياض، أهمية تحديد هيكل حسابات التدفقات المالية لأغراض التخطيط، بنغازي، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2007، ص126.

فبالرغم من ذلك كله، مازال الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة عدم قدرته على الخروج من دائرة التبعية للقطاع النفطي وخاصة فيما يخص الصادرات، إذ مازالت الصادرات النفطية تمثل الأهمية الكبيرة في الصادرات الليبية ولا وجود لصادرات محلية ليبية أخرى بأهميته.⁽¹⁾

ثالثاً: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الليبي:

في بداية الأمر لابد لنا أن نعلم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بأهمية كبيرة منذ فترة طويلة لأسباب متعددة منها من يعدّ شكلاً من أشكال التمويل الخارجي، لأنها توفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية.

فالمدخلات المحلية لا تكفي للقيام بعملية التنمية وتقوم بالاستعانة بتدفق الاستثمار الأجنبي لغرض سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار باعتبارها وسيلة مكتملة للاستثمار المحلي؛ فضلاً عن كونها طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مصدراً لرأس المال فحسب، بل أيضاً للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وتكوين رأس المال وتوسيع نطاق التجارة وفقاً لشروط يتفق عليها مع الدولة.

من ثمّ أصبح الاستثمار الأجنبي شكلاً للمعاملات الاقتصادية الدولية، وقد سيطرت الشركات المتعددة الجنسية على الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

والجدير بالذكر أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فالمدرسة التقليدية تعتقد أن تدفق رأس المال الأجنبي يتجدد وبشكل دائم نحو خدمة المستثمر الأجنبي، ومن ثمّ لن يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

(1) د. عبد الله إمام شامية، الصادرات الليبية في الاقتصاد - دراسة نظرية تطبيقية 1980-1990، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 1991، ص 139-141.

أما المدرسة الحديثة فقد عارضت آراء المدرسة التقليدية، إذ أكدت على الدور الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تقوم مشاريع الاستثمار الأجنبي برفع الإنتاجية والأجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة المعنية، فضلاً عن تزويد هذه القطاعات بالكفاءات الإدارية والخبرات الفنية المؤهلة والمدرّبة على أحدث الوسائل ونقل الأجهزة والتقنيات التكنولوجية الحديثة.

نلاحظ أنه بالرغم من التباين في وجهات نظر كل من المدرستين التقليدية والحديثة حول دور الاستثمار الأجنبي في تنمية اقتصاديات الدول النامية، إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة ومدى الاستفادة منها في دعم اقتصاداتها المحلية بحيث تشكل مصدراً أساسياً من مصادر التنمية الاقتصادية، وإلا ستكون عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات هذه الدول، ومن بينها ليبيا أيضاً.

وعليه فإن قدرة الاقتصاد الليبي تكمن في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية باعتبارها وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، وإنها الطريقة الأفضل لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة. كما هو معلوم بأن الاقتصاد الليبي لا يعاني من مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية بسبب العوائد النفطية، وإنما تكمن المشكلة في الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في تسريع العملية التنموية.

فالسياسة الاقتصادية الصحيحة والمنبثقة عن إستراتيجية مدروسة، هي التي تحكم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو المشاريع الإنتاجية بحيث تشكل مصدراً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والتخفيف من الاعتماد على الموارد النفطية، وخلق فرص عمل وطاقات اقتصادية وإنتاجية وخدمية جديدة على مستوى البلديات من خلال إقامة المشاريع التنموية على نطاق واسع، وإلا فإن الاستثمار الأجنبي سيكون عبئاً يثقل كاهل الاقتصاد الليبي، ويؤدي إلى استنزاف ثرواته.⁽¹⁾

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك آثاراً إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الليبي تتمثل في الآتي:⁽²⁾

(1) د. صفاء الفلاحي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الإنتاج الصناعي الليبي، ندوة تشجيع الاستثمار المحلي في ليبيا الإمكانات والأهداف، طرابلس، 2005، ص 163-166.

(2) المرجع نفسه، ص 188.

1- الاستثمار الأجنبي يسهّل اكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات اللازمة لأنه ليس مصدراً لرأس المال فحسب، فالإقتصاد الليبي لا يعاني من نقص رأس المال كما هو الحال بالنسبة لاقتصادات الدول النامية، وإنما يعاني من ضعف كفاءة الاستثمار وانخفاض الإنتاجية للقطاعات السلعية، لذا فإن الاستثمار الأجنبي هو مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات تسويق.

2- الاستثمار الأجنبي يعمل على خلق فرص عمل وطاقات وفعاليات اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة.

3- كما تقدم فرصة للشركات المحلية للدخول في أسواق كانت مغلقة أمامها؛ مما يؤدي إلى زيادة في صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية؛ لأن هذه الشركات تتمتع بسهولة دخول الأسواق العالمية.

4- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة مكتملة للاستثمارات الحكومية الخاصة.
5- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تصنيع المواد الخام المحلية، وخاصة الصناعات النفطية ومشتقاتها.

رابعاً: الأداء العام للاقتصاد الليبي وأهم مؤشرات:

لقد بينت الكثير من الدراسات أن تجربة التنمية في ليبيا خلال السنوات الماضية كانت قد تحققت في اقتصاد صغير الحجم نسبياً يعتمد على مورد طبيعي ناضب هو النفط، وتلعب فيه التجارة الخارجية دوراً مهماً في توليد الناتج المحلي⁽¹⁾.

فبالرغم من الاستثمارات التي نفذت في السابق، وكانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية السلعية والخدمية بهدف خلق قاعدة إنتاجية تساعد في تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على النفط، إلا أنه من خلال ما تم تحقيقه من هذه الاستثمارات والتي تجاوزت 60 مليار دينار خلال الفترة 1970-2006، يتبين القصور في تحقيق مستهدفات خطط التحول الاقتصادي

(1) د. محمد عبد الجليل أبوسنينة، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني، 1996، ص5.

والاجتماعي والميزانيات التنموية المتعاقبة بشأن تنويع مصادر الدخل والإسهام في القطاعات الإنتاجية بشكل متزايد، فالالاقتصاد الليبي مازال يعتمد بشكل كلي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل والعملة الأجنبية، ولازال القطاع العام يهيمن على مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية، بالرغم من فتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة إلا أنه مازال ضعيفاً، ولم يحقق التنوع المنشود.

فمن خلال مراجعة ما تم تحقيقه من الاستثمارات التنموية خلال الفترة الماضية يتبين بأن هناك قصوراً في النهوض بالاقتصاد الليبي، فبالرغم من النجاح النسبي في تكوين البنية التحتية، والتحسين النسبي في بعض مؤشرات التنمية البشرية، إلا أن التجربة خلال تلك الفترة قد اتسمت بضعف كفاءة الاستثمارات المنفذة.⁽¹⁾

فبالنسبة للبنية التحتية، فقد استهدفت خطط التنمية المتعاقبة في ليبيا تنفيذ العديد من المشاريع في مجال البنية التحتية، وخاصة الطرق والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إلا أنه يمكن القول بأن الخدمات المقدمة في تلك المجالات تعدّ متدنية ولا ترتقي لمستوى العالمية كما في الدول المتقدمة، كما تفتقر هذه المجالات إلى برامج الصيانة الدورية والدائمة وأيضاً نقص الكفاءات الوطنية المدربة.⁽²⁾

أما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية إنها بالرغم من توفير التعليم، فإن قضية جودة التعليم تعد من العناصر غير المتحققة، وذلك لعدم تخطيط الموارد البشرية بصورة إستراتيجية للحصول على قيادات ذات كفاءة ومؤهلة لقيادة العمليات التنموية في البلاد.⁽³⁾

من ثم فإن الأداء العام لمشاركة القوى العاملة الوطنية في توليد الناتج المحلي الإجمالي متدنٍ، فقد أوضحت الدراسات أن الليبيين لم يسهموا بنصيب يذكر في تنفيذ المشروعات الإنشائية التي أنجزت في ليبيا، مثل: مشروعات الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية أو الموانئ ومحطات الكهرباء... إلخ، عندما تولت العديد

(1) د. عبد الله إمام شامية، مقومات الدولة التجارية محاولة لإبراز الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص 63-64.

(2) المرجع نفسه، ص 80.

(3) د. محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع العربي الإنجاز والإنقاذ، مرجع سابق، ص 115-116.

من الشركات الأجنبية العملاقة تنفيذ العديد من المشروعات وفقاً لطريقة (تسليم المفتاح).

فإن عدم مساهمة القوى العاملة الليبية بالنصيب الأكبر في إنجاز هذه المشروعات آنذاك ضيع الفرصة على العديد من العاملين الليبيين ليكتسبوا المهارات والخبرات ليصبحوا فنيين وتقنيين، وتكرست بذلك سياسة الاعتماد على العمالة الأجنبية في إحداث تطور للاقتصاد الليبي.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن أهم المؤشرات التي شهدتها الاقتصاد الليبي بالنسبة لعام 2012 رغم قلة البيانات المتاحة إلا أننا اعتمدنا على النشرات الاقتصادية وتقارير مصرف ليبيا المركزي وتقارير صندوق النقد الدولي، حيث شهد الاقتصاد الليبي تطورات مهمة في عام 2012 بالقياس إلى ما كانت عليه أوضاع الاقتصاد في عام 2011 باعتباره عاماً استثنائياً؛ إذ شهدنا ثورة 17 فبراير والتي انتهت بعد ثمانية أشهر من الصراع بالإضافة إلى أربعة عقود من اضطرابات في الاقتصاد الليبي. وتخلل ذلك الصراع أعمال عسكرية أدت إلى توقف إنتاج النفط الخام بشكل تام في بعض شهور السنة، إضافة إلى قرارات دولية تنص على تجميد الاستثمارات والأموال الليبية في الخارج، والتي قدرتها المصادر المختلفة بما يساوي 172 مليار دولار أمريكي تقريباً.

ونظراً لاعتمادنا الشديد على النفط وحصيلة الصادرات النفطية في تمويل كافة بنود الإنفاق العام، فقد عانت الميزانية العامة من عجز استمر طيلة العام، وتم تمويله من مصادر داخلية وخارجية نتيجة تراجع الصادرات النفطية، حيث بلغ العجز في الميزانية العامة للدولة نحو 28% تقريباً من حجم الميزانية العامة و15.1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض الميزانية العامة بلغ 16.2% في عام 2010، مع ذلك فإن هذا العجز في الميزانية العامة سرعان ما تلاشى مع عودة إنتاج النفط إلى مستويات مرتفعة نسبياً بحلول عام 2012، حيث بلغ إنتاج النفط الخام في عام 2012 بمقدار 90% من مستوياته في فترة ما قبل الثورة، وذلك وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا عام 2012، كما أنه بحلول عام

(1) د. محمد عبد الجليل أبوسنيّة، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مرجع سابق، ص 6.

2012 بدأ مستوى إنتاج النفط يقترب بشكل تدريجي من مستوياته السابقة، ومع الإفراج عن بعض الأرصدة الليبية المجمدة في الخارج، بدأت أوضاع الاقتصاد الليبي تشهد تحسناً تدريجياً تمثل في عودة السيولة المحلية إلى المصارف.⁽¹⁾

ونظراً لاختلاف التقديرات من مصدر لآخر وفي ظل اختلاف البيانات وعدم التأكد من بعضها، فإننا لم نستخدم البيانات المشار إليها بالجداول، واكتفينا بالتقديرات المعتمدة من قبل النشرات الاقتصادية للمصرف المركزي وصندوق النقد الدولي، وذلك لأننا التمسنا عدم دقة البيانات المشار إليها بالجداول، بالإضافة إلى أنه طبقاً لتجارب وشهادات الباحثين الليبيين، فإن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف شديد في البيانات ذات التفاصيل الكافية التي تعبر عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ومدى تشابكها.

وكما أن البحث ليس من أهدافه دراسة التحليلات الاقتصادية الكلية والجزئية من خلال توفير قاعدة شاملة للبيانات، لأنه كثيراً ما تتضارب البيانات المجمعة من مصادر مختلفة.

وعليه يتضح لنا الأداء العام للاقتصاد الليبي، وأهم مؤشرات من خلال التقديرات السابقة.

بناءً على ما سبق، نستنتج بأن الاقتصاد الليبي يعاني من تدني مستوى إنتاجية قطاعاته الاقتصادية، ويتبين لنا بأنه لم يحقق أهداف التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية:⁽²⁾

1- لم يتحقق الهدف الأساسي لخطط التنمية الاقتصادية، ألا وهو إيجاد مصدر بديل للنفط الخام بالنسبة للدخل.

2- استمرار تدني مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج القومي.

3- ليس هناك ما يدل على محافظة احتياطي النفط كما هو مخطط للأجيال القادمة، بل نجد أن هناك حاجة ملحة لاستخدامه بكثافة دون الوصول إلى حلول مرتقبة لاستبداله بمصادر تمويل أخرى والتقليل من استخدامه.

(1) د. عبد الناصر عز الدين بوخسيم، التقرير الإستراتيجي الليبي، 2012، مرجع سابق، ص 179-183.

(2) د. عبد الهادي أحمد حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، طرابلس، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2008، ص 27.

4- عملية التنمية لم تتضمن تنفيذ المشاريع البيئية بعد أن أنفقت لها الميزانيات، الأمر الذي ترتب عليه فشل مشاريع استصلاح الأراضي.

بالإضافة إلى عدم الاهتمام آنذاك بحماية المناطق الزراعية من زحف المباني، ولم تتمكن الحكومة من توزيع المصانع في المناطق المناسبة بعيدة عن المدن وبعيدة عن المناطق الزراعية، مثل: بعض مصانع الإسمنت التي يغطي غبارها المناطق الساحلية الزراعية.

الخلاصة:

إن المعضلة الأساسية في واقع الاقتصاد الليبي متمثلة في استمرار الاعتماد على النفط دون إيجاد مصادر بديلة حقيقية للدخل القومي قادرة على تخفيف التقلبات التي قد تطرأ على أسعار النفط والكميات المصدرة منه إلى الخارج، وأيضاً تجنباً للظروف الطارئة التي تضر بقدرات الدولة الاقتصادية وعدم بلورة مسارها الإستراتيجي في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى سوء التدبير الاجتماعي كالحروب القبلية والمناطقية والصراعات السياسية على السلطة كل هذه الأمور تحول دون تحقيق التنمية الحقيقية، الأمر الذي يجعل من التخطيط الإستراتيجي مدخلاً مهماً لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

وبناءً على ما تقدم سنتناول في المبحث التالي دور التخطيط الإستراتيجي في تنمية الاقتصاد الليبي من حيث الأبعاد الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في ليبيا، والإستراتيجية المقترحة للنهوض بالاقتصاد الليبي.

المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا: مقدمة:

ترى الدراسة بأن تبني العديد من دول العالم كالصين واليابان سياسات استراتيجية لإعادة هيكلة بنيانهم الاقتصادي تشكل نمطاً جديداً للتفكير والتخطيط الاستراتيجي على الصعيد الاقتصادي، فتمكنت تلك الدول من تجاوز مشاكلهم الاقتصادية وتحسين مستويات الأداء الاقتصادي في العديد من مؤسساتهم الاقتصادية، إضافة إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية بمختلف قطاعاتهم، الأمر الذي جعل تلك البلدان تحقق تنمية حقيقية.

ومن أهم السياسات الإستراتيجية التي تبنتها الصين في تنمية اقتصادياتها هي:

- سياسة الإصلاح الريفي.
 - إصلاح النظام الاقتصادي والتطور الصناعي للمؤسسات.
 - السياسات التعليمية والتكنولوجية.
 - سياسة الانفتاح الخارجي.
- أما أهم السياسات الإستراتيجية التي تبنتها اليابان في تنمية اقتصادياتها والتي قد تكاد أن تكون قريبة من الإستراتيجية الصينية بخلاف البيئة الصينية وظروفها وهي:
- التقدم الصناعي بناءً على السياسة اللامركزية.
 - التقدم التكنولوجي والعلمي.
 - الاستثمار الخارجي.

ومن ثم، فإن تبني التخطيط الاستراتيجي في تنمية الاقتصاد الليبي ليس بالأمر المستحيل، فعند النظر في الإمكانيات اللببية من حيث مواردها الاقتصادية، فهناك أوجه عديدة يمكن البدء بها، فمثلاً في الجنوب الليبي هناك المساحات الشاسعة من الصحراء في المناطق الحدودية التي يمكن استغلالها في المشاريع التنموية، ففي حال تم التخطيط لها إستراتيجياً، وبصورة علمية ومدروسة يمكننا تحقيق تنمية مكانية في الجنوب، وهكذا في باقي مناطق ليبيا أيضاً.

ويتحقق ذلك في حالة وجود إرادة وطنية، بالإضافة إلى إعطاء الصلاحيات الكاملة للمجالس البلدية وتطبيق الإدارة اللامركزية حتى يسهل للمجالس البلدية تنفيذ

المشروعات التنموية في نطاقها ومتابعتها، باعتبار أن التحديات والصعوبات التي تواجهها ليبيا في تنمية اقتصادها ترجع إلى مركزية إدارة المشاريع الاقتصادية من قبل الدولة، ومن ثمّ عدم وجود آليات للمتابعة، فكثيراً ما يتم الإعلان عن المشروعات، ثم يوقف الصرف عليها مما يزيد من سوء استخدام الموارد الاقتصادية.

فقد تبين لدى بعض الباحثين الليبيين أن من أخطر ما يواجه التنمية الاقتصادية في ليبيا هو غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة التي توفق بين الإدارة السياسية والتخطيط الاقتصادي، فهناك مثال واضح على ذلك وهو سياسة التوجه نحو إفريقيا خلال العقود الماضية، والتي لم تحكمه ضوابط تنظم تدفقات الأموال الليبية إلى القارة أو تدفقات العمالة الوافدة التي كانت أيضاً دون قيد أو شرط إلى البلاد ليضيفوا عبئاً جديداً على كاهل الموازنة العامة للدولة وعبئاً آخر على سوق العمل الليبي.⁽¹⁾ بالإضافة إلى أن ما أنفقته ليبيا على خطط وبرامج التنمية خلال العقود الماضية لم يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بقدر ما أسهم في هدر المال العام وتفشي الفساد طيلة تلك العقود.⁽²⁾

وفيما يلي الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أولاً: الأبعاد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا:

نظراً للأوضاع الراهنة التي تمر بها ليبيا يقتضي التمسك بالأبعاد الإستراتيجية الآتية، والتي يمكن من خلالها تصحيح مسار التنمية في ليبيا:

1- البعد الاقتصادي:

ويكمن مضمون هذا البعد في أنه لا بد للحكومة الليبية أن تسترد دورها كسلطة حيادية تشرف على الاقتصاد وتراقبه في مجموعه عاماً أو خاصاً.⁽³⁾ وذلك من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية وتنظيم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من فاعل مباشر في عملية التنمية الاقتصادية إلى موجه رئيسي للحياة الاقتصادية، ويتم ذلك بتطبيق الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بدقة متناهية بهدف تعزيز المنافسة؛ لأن

(1) يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، مرجع سابق، ص 85-87.

(2) عبد الهادي أحمد حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مرجع سابق، ص 35.

(3) يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، مرجع سابق، ص 87.

خلاف ذلك سيوجد نوعاً من عدم الاستقرار في الأسواق المحلية وعدم القدرة على المنافسة الخارجية.⁽¹⁾

ومن ثمَّ يتوجب على الدولة تكليف المؤسسات سواء القانونية أو الإدارية والتنظيمية والرقابية للقيام بالمهام والواجبات التي تسهم في عملية الإصلاح الاقتصادي في البلاد والإشراف على عمل الشركات الوطنية والأجنبية بصورة فاعلة من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، والاهتمام أيضاً بسياسة التنويع الاقتصادي وتوجيهها نحو الصناعات التقنية، فقد يكون من الأفضل أن تتجه سياسة التنويع إلى مجالات مثل: الخدمات المالية والمصرفية، والاتصالات، وتجارة التجزئة والجملة، والسياحة، وبرامج الحاسب الآلي، هذا بالإضافة إلى الصناعات البتروكيمياوية ومشتقات البترول التي تمتلك فيها ليبيا مزايا نسبية عالية.⁽²⁾

ولابد من الوقوف ضد بروز أية معوقات على المستوى الوطني ومستوى البلديات مع ضرورة وضع الخطط الإستراتيجية وإجراء التحليلات الموضوعية اللازمة للاقتصاد الوطني وتوفير الحوافز للعاملين لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويقتضي ذلك تبني سياسات موحدة تنطلق من إستراتيجية تتمثل في مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ باعتباره يؤدي إلى زيادة كفاءة الأجهزة التسييرية والإدارية للبلديات من جهة، ومن جهة أخرى يواجه مشكلة البطالة، وبالذات بطالة الشباب التي تُعدُّ معضلة رئيسية في ليبيا، لذلك لابد من وضع خطة عمل وطنية لتنمية الموارد البشرية من أجل القضاء التدريجي على البطالة من دون تقنينها وتوسيع فرص العمل من خلال إقامة المشاريع التنموية المختلفة على نطاق واسع على مستوى البلديات حتى تتحقق التنمية الاقتصادية في ليبيا في المستقبل القريب.⁽³⁾ وبناء على ما تقدم، فإن النقاط الإستراتيجية التي تضمنها البعد الاقتصادي تتمثل في الآتي:⁽⁴⁾

(1) عيسى محمد الفارسي، أثر منظمة التجارة العالمية على بعض الدول العربية، طرابلس، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2007، ص157.

(2) المرجع نفسه، ص157.

(3) يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، مرجع سابق، ص87-88.

(4) عبد الهادي أحمد حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، مرجع سابق، ص29-30.

أ- إحداث تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي القطاعي والمؤسسي بهدف تصحيح الاختلالات، وذلك من خلال الحد من نسبة البطالة بإيجاد فرص عمل كافية مع ضمان إزالة الفوارق الاجتماعية قدر الإمكان، والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتفعيل دور الدولة وفق آليات السوق لإنجاز كل ذلك.

ب- رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يساوي أو يقترب من حصة استهلاك الفرد في البلاد المتقدمة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وإحداث تغيير جذري في الحياة المعيشية.

ج- تقليل هدر الموارد الطبيعية قدر الإمكان، وذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءات في الإنتاج من خلال تنمية الموارد البشرية لاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

د- تبني نمط تنموي يقوم على تشجيع سياسة اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والتوسع في التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في التقنية والتكنولوجيا والاستفادة منها.

2- البعد الاجتماعي:

يتمثل في زيادة قدرة الأفراد وكفاءتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المساواة في التوزيع، والحراك الاجتماعي، والتنوع الثقافي، واستقرار المؤسسات، وإعادة توجيه الموارد وتخصيصها بما يكفل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية وإتاحة الفرصة لتنوع الثقافات، والاستثمار البشري من الفنيين والمتخصصين من أجل استمرار العملية التنموية.⁽¹⁾

هذا بالإضافة إلى تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي في ليبيا عن طريق توفير التجانس السكاني؛ بالتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وتوفير العدل والأمان، بالإضافة إلى تكريس مبدأ المصالحة الوطنية والحوار الوطني والتعايش السلمي لتجنب الصراعات القبلية والمناطقية، بالإضافة إلى

(1) المرجع نفسه، ص 30.

الصراعات على السلطة، والتي تحدث أزمت متعاقبة دون تحقيق تنمية حقيقية في ليبيا.⁽¹⁾

3- البعد الدولي:

لابد لليبيا من أن تحافظ على سيادتها الوطنية واتخاذ الإجراءات الحازمة لإيقاف الاختراقات التي تمس سيادتها وأمنها القومي، وأن تكون قادرة على توفير متطلبات أمنها واستقرارها الداخلي حتى يكون لها ثقلها على الساحة الدولية.

ثانياً: الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا:

في ضوء ما تقدم، فإن وضع الإستراتيجية المقترحة والإشراف على إعداد وتنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب الأمر تشكيل فريق اقتصادي من الخبراء والباحثين والمختصين يكونوا مسؤولين عن تنسيق الجهود المطلوبة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن أن يساعد هذا الفريق في أداء مهامه لجنة فنية تكون مكلفة من المؤسسات المعنية بإعادة هياكلها الاقتصادية لاقتراح السياسات والإجراءات الفنية وإعداد التقارير الدورية إلى الحكومة الليبية من خلال مجالسها البلدية حول الشؤون المالية والاقتصادية والأمور التنفيذية والمتابعة المستمرة للإستراتيجية المقترحة. حيث نجد بأنه لتحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب دعم المواطنين والذي لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال مشاركة المجالس البلدية في الوقوف على متطلبات الإستراتيجية المقترحة.

وفيما يلي الإستراتيجية المقترحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا:

ينبغي بوجه عام على الحكومة الليبية تبني سياسات تنموية تركز الإرادة الوطنية والكفاءة والنزاهة من خلال أجهزة إدارية قوية باعتبار أن الأجهزة الإدارية القائمة حالياً تتسم بضعف هياكلها الاقتصادية.

وبهذا الفهم لواقع التنمية في ليبيا نعرض الأفكار الأولية حول الإصلاحات الاقتصادية في بعض القطاعات كما يلي:

(1) يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، مرجع سابق، ص 88.

1- قطاع التعليم:

نقترح معالجة أخطاء التعليم وأوجه قصوره المتمثل في تباعد نوعية مخرجاته عن احتياجات التنمية، وذلك من خلال إدخال المناهج والبرامج التعليمية المتطورة للبلدان المتقدمة كبرامج الأمم المتحدة مثلاً بما يتماشى مع المتطلبات التعليمية في ليبيا، ومن ثم ربط مؤسسات العمل بمؤسسات التعليم وتوثيق ارتباط التعليم بمراكز الإنتاج وإدارات شؤون الأفراد في القطاعين العام والخاص والشركات ومؤسسات الدولة بوجه عام وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للتأهيل بهدف التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية ورفع قدرتها لتزويد أسواق العمل بالقوى العاملة ذات المهارات التي تلبي احتياجات المشاريع الاقتصادية في مختلف القطاعات.

2- القطاع الزراعي:

من السياسات المقترحة هو استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في الأنشطة الزراعية المختلفة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين الخدمات العامة وخلق فرص عمل وإقامة المشروعات الزراعية واستغلالها للاستغلال الأمثل سواء كانت هذه المشروعات صغيرة أو على مستوى الدولة.

3- القطاع الصناعي:

بما أن ليبيا لا تملك ميزة تنافسية كبيرة في الأنشطة الصناعية كبيرة الحجم، لذا يتعين أن يكون التركيز الأكبر في جهود الإصلاح على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصنيع المختلفة.

أما بالنسبة للإصلاحات السياسية والاجتماعية فتكمن في العمل على الاستقرار السياحي وإنجاح الحوار الوطني والتأكيد على مبادئ العدالة والمساواة والمصالحة الوطنية، والأهم من ذلك التركيز على حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية لضمان التعايش السلمي والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية بمشاركة جميعاً.

وأخيراً يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية في ليبيا تُعدّ قضية إرادة وطنية ومسألة إدارة حقيقية للخروج من الأزمات المتعاقبة التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن.

الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة.

الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الاستنتاجات:

- من خلال التحليلات الواردة في البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، ولعل من أبرزها:
- 1- أن التخطيط الاستراتيجي له أهمية بالغة لوقف حدوث الأزمات المتعاقبة باعتباره يحدد الأهداف الإستراتيجية ويشخص الأوضاع الداخلية؛ مما يجعل الرؤية واضحة من حيث العقبات الداخلية والخارجية المطلوب تلافيها ومعالجتها.
 - 2- نستنتج بأن الصين قدمت لنا نموذجاً بارزاً بعدم تعارض التنمية الاقتصادية والانفتاح الخارجي مع السياسة الوطنية، حيث شقت الصين طريقها في المجتمع الدولي متماسكة بسيادتها الوطنية دون انغلاق، وأيضاً دون انفتاح عشوائي من شأنه أن يدمر وحدة المجتمع الصيني وتماسكه.
 - 3- استطاعت اليابان أن تعطي لنا مثلاً فريداً للنهضة الصناعية بفضل كفاءة قواها البشرية بالرغم من افتقارها الشبه التام للموارد الطبيعية.
 - 4- هناك غياب واضح في الرؤية الإستراتيجية المتكاملة التي توفق بين الإرادة السياسية والتخطيط الاقتصادي، حيث تنعكس سلباً على الأداء العام لمختلف الأجهزة والمؤسسات السيادية في ليبيا.
 - 5- نستنتج بأن الأجهزة الإدارية القائمة حالياً تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء في اتخاذ القرارات وانتشار اللامبالاة والفساد الإداري الواضح.
 - 6- في ظل اتباع أسلوب الإدارة المركزية نجد أن هناك انخفاضاً في مستوى الكفاءة الإنتاجية، والتي تعدّ نتيجة حتمية لسوء استخدام الموارد الاقتصادية من جهة، والفساد الإداري من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى انهيار القدرات الإنتاجية لمؤسسات الدولة والمشروعات التنموية دون إحداث تنمية اقتصادية حقيقية.

7- يعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة التبعية للقطاع النفطي، وخاصة فيما يخص الصادرات، إذ مازالت الصادرات النفطية تمثل الأهمية الكبيرة في الصادرات الليبية ولا وجود لصادرات محلية أخرى بأهميته.

ثانياً: التوصيات:

من خلال الاستنتاجات السابقة، وبالنظر إلى الاختلالات الكثيرة في الاقتصاد الليبي؛ فإن تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لا يتأتى إلا في إطار إستراتيجية استثمارية يمكن تنفيذها لأكثر من برنامج زمني، وعليه يمكن اعتبار التوصيات التالية كحلول لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا:

1- يستحسن وجود رؤية واضحة لإعادة النظر في استراتيجيات التنمية لكي تكون الخطوات التي تتخذها الحكومة الليبية مدروسة بعمق من كافة الجوانب تجاه كل ما يتعلق بتعاملاتها مع التدابير ومتطلبات التنمية المتوازنة وغير المركزية.

2- التركيز على إحداث تعديلات في القطاعات المختلفة بما تتطلبه البيئة المحلية والدولية، فمثلاً بالإضافة إلى تعديل القوانين والتشريعات لابد من النظر بجديّة إلى مشاريع البنية التحتية غير المستكملة بالإضافة إلى المشاريع الإنتاجية الصناعية والزراعية عامة، وإيجاد حلول سريعة لمشاكلها.

3- التأكيد على اجتذاب الكوادر القيادية المؤمنة بالتغير والقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة من أجل القيام بدورها الاستراتيجي في قيادة التنمية الاقتصادية وإدارة المشاريع والبرامج التنموية.

4- العمل على التدريب والتطوير المستمر للكوادر البشرية من أجل إعادة تأهيل قوى العمل ومعالجة أخطاء التعليم وأوجه قصوره؛ وتباعد نوعية مخرجاته عن احتياجات التنمية، وكذلك إعداد تاركي المدارس مهنيّاً وربط مؤسسات العمل بمؤسسات التعليم في القطاعين العام والخاص مع التركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الأجهزة الحكومية والقطاعات الخاصة سوياً للقيام في المستقبل القريب بمسؤولياتهم لوحدهم دون الاعتماد على خبرات خارجية قدر الإمكان.

- 5- العمل على اتباع أسلوب الإدارة اللامركزية، بالإضافة إلى اتباع أسلوب التخطيط الإقليمي لتقليل الفوارق الاجتماعية والتباين الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين أقاليم البلاد بهدف خلق تنمية متوازنة بين مناطقها.
- 6- في ظل مواجهة التحديات المتزايدة والمتغيرات الاقتصادية الدولية وللتفاعل الإيجابي مع القوى العالمية على أساس التكيف لا التبعية، يفضل على ليبيا من الاهتمام بنقل وتوطين التكنولوجيا وإنشاء مراكز البحث العلمي والتأهيل الفني وتقييم مشاريع البحث العلمي التي تتلاءم مع البيئة وخصوصيتها.
- 7- يستحسن الإسراع باستغلال فرصة وجود النفط دون تفريط يخل بنصيب الأجيال القادمة لعدم وجود ضمانات تضمن استمرارية الثروة النفطية.
- 8- العمل على الاستقرار السياسي والأمني، حيث ينبع من الاستقرار السياسي استقرار للقوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية باعتبار أن التجاذبات والاستقطابات السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة تحول دون الحفاظ على سيادة الدولة؛ الأمر الذي يدعونا إلى جدية الحوار الوطني للخروج من الأزمة الليبية بأسرع وقت.

الخاتمة.

يُعدُّ الشروع في كتابة أي أطروحة تحدياً مهنيّاً وشخصياً في الوقت نفسه، ولعل ذلك يتجلى أكثر عندما يكون الموضوع المعالج هو وطنك، وتقديم أبسط خدمة له هي المشاركة في رسم ملامحه الجديدة.

وآمل أن أكون قد وفقت في كتابة منهجية علمية تبين دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

وفي ضوء التجربتين الصينية واليابانية، يلاحظ بأن الأزمات والكوارث والحروب التي مرت بها تلك البلدان قد أجبرتهم على التفكير الاستراتيجي للنهوض باقتصادياتهم، وهذا التفكير لا يقتصر على مجرد التقدم التقني والمادي، بل استجماع قواهم على كل الأصعدة بخطوات جدية ووفقاً لمراحل انتقالية مدروسة. فقد تستحق الاقتباس أو نقل الخبرة ذات القيم التنويرية والدروس المستفادة منها، ولكن هذا لا يعني تقليدها كاملاً؛ لأن كل دولة تختلف عن الأخرى من حيث الظروف التاريخية والبيئية والجغرافية والثقافة التقليدية ومصادر الثروة الطبيعية وخصائص السكان.

ففي تقديري، للاستفادة من تلك التجارب في إصلاح المنظومة الاقتصادية لليبيا وفق إستراتيجية محددة يتطلب النية والإرادة الحاسمة لدى قيادات الدولة وكل قوى المجتمع المدني من خلال جهد استثنائي يخدم فيه العلم والكفاءة والنزاهة ومن خلال سلوك سوي نابع من وعي المواطن بالمكاسب الآجلة والدائمة للوطن وليس بالغنائم العاجلة والعابرة.

وختاماً أنتهي بالقول:

(إن ليبيا بمقوماتها الهائلة تلزمها حكومة وطنية مستتيرة تقدر تلك الثروات وتستغلها الاستغلال الأمثل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية).

قائمة المراجع.

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين (دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود)، القاهرة، ط1، 2008.
- 2- أبوبكر متولي، اقتصاد التنمية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط1، 1995.
- 3- أحمد السيد النجار، الإصلاح الاقتصادي الليبرالي: مخرج أم مأزق، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 2011.
- 4- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، 2000.
- 5- ألفت حسن آغا وآخرون، النمرور الآسيوية (تجارب في هزيمة التخلف)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 1995.
- 6- أوديد شينكار، ترجمة د. سعيد الحسني، العصر الصيني (الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك)، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.
- 7- جمال داؤد سلمان، طاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 1989.
- 8- حسين بني هاني وآخرون، التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، عمان، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، 1990.
- 9- حسين عمر، مبادئ التخطيط الاقتصادي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط2، 1986.
- 10- حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ط1، 1998.
- 11- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1988.
- 12- سالم عبد الحميد رسني، المداخل الأساسية للتنمية الاقتصادية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ط1، 2000.

- 13- سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب الصين، فيتنام، كوبا)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2003.
- 14- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، القاهرة، الدار الهندسية، ط1، 2009.
- 15- عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ط1، 1998.
- 16- عبد الله إمام شامية، التخطيط في مرحلة التطور الاقتصادي، بحوث مؤتمر مفهوم ودور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، طرابلس، دار الكتب الوطنية، ط1، 2008.
- 17- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية (دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية)، القاهرة، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1997.
- 18- عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1984.
- 19- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 1999.
- 20- عبد الناصر عز الدين خشم، التقرير الإستراتيجي الليبي، 2012، بنغازي، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ط1، 2014.
- 21- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1998.
- 22- عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1986.
- 23- عقيل جاسم عبد الله، المدخل إلى التخطيط الاقتصادي -منهج نظري وأساليب تخطيطية، طرابلس، الجامعة المفتوحة، ط1، 1996.
- 24- علاء الدين ناطورية، الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

- 25- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1972.
- 26- فؤاد وحيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي -طروحات تنموية للتخلف، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 1990.
- 27- مجذاب بدر عناد، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، طرابلس، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، ط1، 1998.
- 28- محمد حسين أبو صالح، التخطيط الإستراتيجي القومي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط2، 2009.
- 29- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، المكتبة الوطنية، ط1، 1986.
- 30- محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع العربي الإنجاز والإنقاذ، مصر، دار الكتب المصرية، ط1، 2012.
- 31- محمد عبد العزيز عجمية، د. صبحي ناورس قريضة، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1983.
- 32- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها - نظرياتها - سياساتها)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ط1، 2003.
- 33- محمد عبد القادر حاتم، أسرار تقدم اليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1998.
- 34- محمد فاضل محمد عزيز قفطان، التنمية الاقتصادية، بغداد، مطبعة الحوادث، ط1، 1984.
- 35- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية (الدروس المستفادة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 36- محمود يونس، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، بيروت، دار الجامعية، ط1، 1986.

- 37- مدحت قريش، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 38- مدحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي المميز، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2012.
- 39- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2002.
- 40- مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة (الدروس المستفادة عربياً)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002.
- 41- نزيه نصيف الأيوبي، إستراتيجيات التنمية في العالم الثالث (دراسة سياسة وتطبيقات أفريقية)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1، 1978.
- 42- هوشيار معروف، التخطيط الإستراتيجي، عمان، دار وائل للنشر، ط1، 2009.
- 43- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، السيناريو والعملية التخطيطية (مفاهيم أساسية)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- ثانياً: المجالات والدوريات:**
- 1- دي دي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 11، 1996.
- 2- عبد الله إمام شامية، الصادرات الليبية في الاقتصاد - دراسة نظرية تطبيقية 1980-1990، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 1991.
- 3- عبد الله إمام شامية، مقومات الدولة التجارية محاولة لإبراز الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، 2008.
- 4- عبد الهادي أحمد حمودة، التنمية المستدامة في ليبيا، طرابلس، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2008.

- 5- عيسى محمد الفارسي، أثر منظمة التجارة العالمية على بعض الدول العربية، طرابلس، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2007.
- 6- مجلة بناء الصين، عدد يناير 1985.
- 7- محمد إبراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، 1993.
- 8- محمد خليل فياض، أهمية تحديد هيكل حسابات التدفقات المالية لأغراض التخطيط، بنغازي، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الأول، 2007.
- 9- محمد عبد الجليل أبوسنينة، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني، 1996.
- 10- يوسف محمد الصواني، الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي التحديات والسياسات، طرابلس، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، 2004.
- ثالثاً: الندوات والمؤتمرات والأطروحات:**
- 1- صفاء الفلاح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الإنتاج الصناعي الليبي، ندوة تشجيع الاستثمار المحلي في ليبيا الإمكانيات والأهداف، طرابلس، 2005.